المنتخب في علوم الحديث

تصنيف

الإمام العلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني

الشهير بابن التركماني

المتوفى سنة ٧٥٠ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور عواد الخلف

دار البشائر الإسلامية

المنتخب في علوم الحديث

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧
فاكس: ٧٠٤٩٦٣/٠٠٩٦١١ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

المنتخب في علوم الحديث

تصنيف

الإمام العلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني

الشهير بابن التركماني

المتوفى سنة ٧٥٠ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور عواد الخلف

دار البشائر الإسلامية

الافتتاحية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهدهِ اللَّه فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلٰه إلاّ الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلّى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فلا يشكّ أحد ولا يتمارى أن لكتاب ابن الصلاح[١] في علم الحديث منزلة لا تُجارىٰ، إذْ اجتمع فيه ما تفرّق في غيره[٢]، فاعتنى به المحدثون نظماً واختصاراً واستدراكاً واقتصاراً ومعارضةً وانتصاراً.

ومع كثرة اختصارات كتاب ابن الصلاح إلاّ أن **ما يميِّز هذا المنتخب لابن التركماني** عن غيره أن مؤلفه محدِّث، فقيه، لغوي، أديب، أصولي، نحوي؛ جمع بين فنون شتى أهَّلته أن ينتقي من كتاب ابن الصلاح دُرَراً ثمينةً، وفَرَائِدَ نفيسةً صاغها كتاباً صغيرَ الحجم، غزيرَ العلم، قليلَ اللفظِ، سَهْلَ الحفظِ، بعبارة أوفت بمقصود ابن الصلاح من غير إخلال.

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»، والمطبوع باسم «المقدمة» أو «علوم الحديث».

(٢) كما قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر ص ١٧.

وممّا يؤكد ويزيد هذا المنتخب أهمية قول الحافظ العراقي فيه: «إنّه أوفى بمقصوده، ولا نعلم أحداً ساواه في ذلك»[١].

وقد كان لي شرف تحقيق هذا المنتخب في رحاب جامعة الشارقة خلال سنة ١٤٢٨هـ على ثلاث نسخ خطية ولله الحمد والمنة.

وأسأله سبحانه أن يكتب لهذا العمل القبول ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

كتبه

عواد الخلف

في جامعة الشارقة ١٤٢٨هـ

almadeena@hotmail.com

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في رفع الإصر ص ٤٠١.

أولاً: قسم الدراسة

❁ ويشتمل على:

- ❐ ١ ـ ترجمة موجزة لابن التركماني
- ❐ ٢ ـ وصف الكتاب وأهميته:
  - ❀ أ ـ اسم الكتاب
  - ❀ ب ـ محتوى الكتاب
  - ❀ ج ـ أهمية الكتاب
- ❐ ٣ ـ وصف النسخ الخطية
- ❐ ٤ ـ توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه
- ❐ ٥ ـ منهجي في التحقيق
- ❐ ٦ ـ صور من النسخ الخطية

١ ـ ترجمة موجزة لابن التركماني

❖ اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة، قاضي القضاة بالديار المصرية، أبو الحسن علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المَارِدِينِيِّ(١)، الحنفي، الشهير بابنِ التُّرْكُمَانِيِّ(٢).

---

(١) نسبةً إلى مارِدِين، بكسر الراء والدال، قلعة مشهورة على قنّة جبل الجزيرة، مشرفة على دنيسر ودارا ونصيبين. انظر معجم البلدان (٥/ ٣٩). **ومارِدِين** حالياً محافظة في تركيا على الحدود مع سوريا عاصمتها مدينة ماردين. **وماردين** كلمة سريانية معناها الحصن. انظر موسوعة ويكِبيديا على الشبكة العنكبوتية.

(٢) **التركمان**: شعب تركي، سمّوا بذلك لأنه آمن منهم مئتا ألف في شهر واحد، فقالوا: ترك إيمان، ثم خففت فقيل: تركمان. انظر البداية والنهاية (١١/ ٣٦)، والقاموس المحيط (ص ١٣٩٩).

وانظر ترجمة ابن التركماني في:

الوافي بالوفيات للصفدي (٢١/ ٢٠٥)، **والوفيات** للسلامي (٢/ ١١٧)، **والجواهر المضية** (٢/ ٥٨٣)، **ورفع الإصر** لابن حجر (ص ٤٠١)، **والدرر الكامنة** لابن حجر (٣/ ١٥٦)، **وكشف القناع المُرْنَى** للعيني (٢٤٢)، **ولحظ الألحاظ** لابن فهد المكي (ص ١٢٥)، **والنجوم الزاهرة** لابن تغري بردي (١٠/ ٢٤٧)، **وتاج التراجم** لابن قطلوبغا (ص ٢١١)، **ووجيز الكلام** للسخاوي (١/ ٤٩)، **وحسن المحاضرة** للسيوطي (١/ ٤٦٩)، **وطبقات المفسرين** للداودي (١/ ٤١٦)، **وطبقات الفقهاء** لطاش كبري زاده (ص ١٣٢)، **والفوائد البهية** (ص ١٢٣).

كما ترجم له ترجمة مفيدة: مرزوق علي إبراهيم في دراسته **لكتاب بهجة الأريب** لابن التركماني (ص ١٧ ـ ٢٨).

❖ **مولده:**

وُلد في سنة ثلاث وثمانين وستمئة من الهجرة.

❖ **نشأته وأسرته:**

نشأ في بيت علم وفضل.

فأبوه هو الإمام فخر الدين عثمان بن إبراهيم أبو عمر المارديني، شيخ الحنفية في زمنه في الديار المصرية.

وقد نهل الإمام علاء الدين علي من معين أبيه وقرأ عليه.

أما أخوه، فهو: العلامة تاج الدين أحمد، الفقيه المفتي، المشتغل بأنواع العلوم، شرح الهداية وغيرها، وناب في الحكم. وتوفي سنة ٧٤٤ هـ.

كما أن المصنف رحمه الله تعالى والد الإمامين العالِمَيْن:

أ ـ قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن علي. مات سنة ٧٤٩ هـ في حياة أبيه.

ب ـ قاضي القضاة جمال الدين عبد الله بن علي. مات سنة ٧٦٩ هـ.

وهو جدّ حماد بن عبد الرحيم بن علي بن عثمان المارديني، ممن أجازه الذهبي. توفي بالطاعون سنة ٨١٩ هـ.

وكذلك جدّ قاضي القضاة محمد بن عبد الله بن علي المارديني. المتوفى سنة ٧٧٦ هـ.

كما أنه عمّ العلاّمة محمد بن أحمد بن عثمان بن جلال الدين. مات شابّاً سنة ٧٤٩ هـ.

فأسرته أسرة علم وفضل، فهو: مفتي، ابن مفتي، أبو مفتين، وجد مفتين، وقاضي، وأبو قاضي، وجد قاضي.

❖ ثناء العلماء عليه:

قال ابن خلكان: «الإمام الفاضل المتفنن، علاء الدين، قاضي القضاة بالديار المصرية».

وقال أيضاً: «جمع المجاميع المفيدة، ونزل من العلوم بالقصور المشيدة».

وقال أيضاً: «كان هو وأخوه في سماء الديار المصرية قمرين، وفي جنة رياضِها نهرين».

قال ابن حجر: «واختصر كتاب ابن الصلاح اختصاراً حسناً، سمعت شيخنا العراقي يقول: إنه أوفى بمقصوده. قال: ولا نعلم أحداً ساواه في ذلك».

وقال أيضاً: «لقد فاق الأقران وصنف التصانيف الفريدة، وجمع المحاسن المفيدة، وتصدر للإقراء عدة سنين».

وقال الصفدي: «أفنى عمره في الاشتغال في العلوم، وتفّنن فيها، وصنَّف التصانيف العديدة، وجمع المجاميع الحسنة المفيدة».

وقال ابن تغري بردي: «وكان قاضي القضاة علاء الدين إماماً فقيهاً بارعاً نحوياً أصولياً لغوياً».

وقال أيضاً: «كان إمام عصره بلا مدافعة».

وقال ابن قطلوبغا: «كان إماماً في الفقه والتفسير والحديث والأصول والفرائض والحساب والشعر».

❖ شعره:

ذكر ابن قطلوبغا أنه كان إماماً في الشعر.

وقال الحافظ ابن حجر: «وله نظم وسط».

وجُلّ من ترجم له ذَكر من شعره ما كتبه إلى الأمير الجاولي الدودار الناصري:

إذا شغل البرية فيك فاها ... فكل عنك بالخيرات فاها
فإنك في الشبيبة والمبادي ... بلغت من الفضائل منتهاها
وحزت جميع أنواع المعالي ... وفزت بها وجزت إلى مداها
وصمت عن الحرام مع اقتدار ... وصنت النفس عنه في صباها
وملت بها إلى عمل وعلم ... فأضحى ذا الورى حقّاً وراها
فلا برح الوجود لها مطيعاً ... ولا زال العدا أبداً فداها

❖ ولايته القضاء:

كانت ولايته القضاء بالديار المصرية في شهر شوال سنة ٧٤٨ هـ وذلك في سلطنة المظفر حاجي بن الناصر بن المنصور قلاون.

وقد ألبس الخلعة ونزل من القلعة من غير أن يتقدم لذلك إشاعة، فدخل الصالحية على الزين البسطامي، فلما عرف بأنه قرر موضعه، خرج من مكانه، وباشر أحسن مباشرة، وظل في منصبه إلى أن وافته المنية وهو محمود السيرة والفعال.

❖ **شيوخه:**

تلقى ابن التركماني العلم عن الكثير من الشيوخ، منهم:

- أحمد بن إسحاق بن محمد الأبرقوهي.
- شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن الحسن الدمياطي الشافعي.
- شرف الدين يحيى بن نجيب الدين أحمد بن الصواف.

❖ **تلاميذه:**

خلْق كثير، منهم:

- محيي الدين عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي أبو محمد الحنفي، المتوفى سنة ٧٧٥ هـ.
- العراقي عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ، وقد أخذ الحديث عن ابن التركماني، وبه تخرج وانتفع.

- وكان من تلاميذه ولداه:

- قاضي القضاة جمال الدين عبد الله بن علي بن عثمان.

ـ قاضي القضاة عبد العزيز بن علي بن عثمان.

❖ مؤلفاته:

له تصانيف مفيدة وعديدة، منها:

١ ـ اختصار بوادر التصحيف والوهم، للخطيب البغدادي.

٢ ـ بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب.

٣ ـ تخريج أحاديث الهداية.

٤ ـ الجوهر الفرد في المناظرة بين النرجس والورد.

٥ ـ الجوهر النقي في الردّ على البيهقي.

٦ ـ الدرة السنية في القصيدة السينية.

٧ ـ السعدية في أصول الفقه.

٨ ـ شرح الهداية في الفروع للمرغيناني، ولم يكمله.

٩ ـ الضعفاء والمتروكون.

١٠ ـ مختصر تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي.

١١ ـ مختصر رسالة القشيري.

١٢ ـ مختصر الفوائد الملتقطة من المدخل إلى كتاب السنن للبيهقي.

١٣ ـ مختصر المحصل في الكلام للرازي.

١٤ ـ مختصر الهداية.

١٥ ـ المنتخب في علوم الحديث، الذي اختصر فيه كتاب ابن الصلاح[١]، (وهو الكتاب الذي بين يديك).

١٦ ـ منظومة في الكبائر.

١٧ ـ المؤتلف والمختلف في أنساب العرب.

وغيرها من المصنفات.

❖ وفاته:

كانت يوم الثلاثاء العاشر من محرم سنة خمسين وسبعمئة بالقاهرة.

وقال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» بقول شيخه العراقي، بأنه توفي سنة ٧٤٩هـ.

والقول الأول قال به جُلّ من ترجم للمصنف، وهو الصواب والله أعلم.

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» والمطبوع باسم «علوم الحديث».

٢ ـ وصف الكتاب، وأهميته

❖ **أ ـ اسم الكتاب:**

*** كتب على طرة النسخة المدنية المعتمدة:**

«**علوم الحديث**، من تصنيف العلامة علاء الدين علي بن الشيخ فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني الحنفي رضي الله عنهم».

*** وكتب على طرة نسخة لا له لي:**

«مختصر ابن الصلاح في علم الحديث».

*** وكتب على طرة نسخة شهيد علي:**

«كتاب التقريب والتيسير في علم الحديث، للشيخ علاء الدين ابن التركماني الحنفي رحمه الله تعالى».

*** وكتب علي الحنفي على هامش غلاف هذه النسخة:**

«بل هذا كتاب المنتخب كما فهم من ديباجة اختصاره، ومن طبقات الحنفية؛ فإنه قال: واختصر كتاب ابن الصلاح وسماه «**المنتخب في علم الحديث**»» اهـ.

قلت: أما ما كتب على طرة النسخة المعتمدة؛ فهو جزء

من اسم الكتاب، ولعل الناسخ أراد الاختصار، بدليل ذكره بأطول من هذا عن عدد من العلماء كما سيأتي.

وأما ما كتب علي طرة نسخة لا له لي: «مختصر ابن الصلاح في علم الحديث»: فهو وصف الكتاب وليس الاسم الذي أراده مصنفه وأشار إليه في ديباجته وذكره العلماء في كتبهم.

وأما ما كتب على نسخة شهيد علي: فلا شك أنه خطأ، كما نبّه على ذلك علي بن ناصر الدين بن الطرابلسي ثم الدمشقي الحنفي في هامش الغلاف.

إلاّ أن الحنفي في تنبيهه نَقَلَ عن صاحب طبقات الحنفية أنه قال: «واختصر كتاب ابن الصلاح وسماه المنتخب في علم الحديث»، وفي المطبوع من طبقات الحنفية[1] لابن قطلوبغا الإشارة إلى مختصر مقدمة ابن الصلاح وإلى المنتخب في علوم الحديث.

وفي ذلك أمور:

الأول: التفريق عند ابن قطلوبغا بين مختصر كتاب ابن الصلاح وبين المنتخب، وجعلهما كتابين، وهو وهم أو سبق قلم.

---

(١) ص ٢١١.

الثاني: في المطبوع من طبقات الحنفية تسمية الكتاب بـ«المنتخب في علوم الحديث» وليس «المنتخب في علم الحديث» كما في تنبيه علي بن ناصر الدين الحنفي، فلعله نقل بالمعنى.

- وقد سمّى هذا الكتاب بـ«**المنتخب في علم الحديث**»: بدر الدين العيني في «**كشف القناع المُرْنى**»[١].
- وسماه بـ«**المنتخب في الحديث**»: اللكنوي في «**الفوائد البهية**»[٢].
- وسمّاه بـ«**المنتخب في علوم الحديث**» كلٌّ من:
  - الصفدي في «**أعيان العصر**»[٣]، وفي الوافي بالوفيات[٤].
  - ابن تغري بردي في «**النجوم الزاهرة**»[٥].
  - ابن قطلوبغا في «**تاج التراجم**»[٦]، وذكر أيضاً أنه اختصر مقدمة ابن الصلاح كما تقدم.
  - يوسف بن شاهين سبط الحافظ ابن حجر، فقد ألف كتاباً

---

(١) ص ٢٤٢.
(٢) ص ١٢٣.
(٣) ٣/ ٤٦٣.
(٤) (٢١/ ٢٠٥).
(٥) (١٠/ ٢٤٧).
(٦) ص ٢١١.

شرح فيه هذا المنتخب وسماه: «المُنْتَجَب شرح المنتخب في علوم الحديث».

* **وقد أَثْبَتُّ هذه التسمية «المنتخب في علوم الحديث»**، للأسباب التالية:

١ ـ أكثر من ترجم للمصنف سماه بها.

٢ ـ لا تُعارِضُ ما ذُكر من أسماء أخرى: «**المنتخب في علم الحديث**»، أو «**المنتخب في الحديث**»، أو «**اختصار كتاب ابن الصلاح**»، فهي إما إرادة المعنى أو الاختصار أو الوصف لمضمون الكتاب.

٣ ـ إن شارح هذا المنتخب سبط الحافظ ابن حجر يوسف بن شاهين، سمى شرحه «**المنتجب شرح المنتخب في علوم الحديث**»[1]، والله أعلم بالصواب.

❖ ب ـ محتوى الكتاب:

بَيَّنَ المؤلف في ديباجته البليغة أنه رتب هذا الكتاب الذي اختصره وانتخبه من كتاب ابن الصلاح على خمسة وستين نوعاً.

ثم شرع في سرد الأنواع وفق ترتيب كتاب ابن الصلاح بعبارة دقيقة مهذبة استوفى فيها مقصود ابن الصلاح، وأشار إلى المسائل الكثيرة بعبارات يسيرة.

---

(١) انظر البدر الطالع (٢/ ٣٥٥).

وقد جاء هذا المنتخب في نحو ثلث الأصل.

وفي هذا المنتخب يذكر المصنف تحت كل نوع تعريفه ومراده، ويشير إلى اختلاف العلماء مع بيان أصحاب الأقوال مبيناً الراجح منها.

❖ جـ ـ أهمية الكتاب:

تكمن أهمية «**المنتخب في علوم الحديث**» لابن التركمانيّ في أمور:

١ ـ أهمية الأصل الذي انتخب منه المصنف وهو كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث.

وكما قال ابن حجر في أهمية كتاب ابن الصلاح: «اجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر ومعارضٍ له ومنتصر»[(١)].

٢ ـ ثناء العلماء على هذا المنتخب.

فابن حجر ـ الذي اختصر كتاب ابن الصلاح في «نخبة الفكر» وشرحها في «نزهة النظر» ـ أثنى على اختصار ابن التُّركمانيِّ الماردِيني الحنفي، ونقل ثناء شيخِهِ الحافظ العراقي تلميذِ ابن التُّركمانيِّ.

---

(١) نزهة النظر ص ١٧.

حيث قال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن التركماني: «واختصر كتاب ابن الصلاح اختصاراً حسناً، سمعت شيخنا العراقي يقول: إنه أوفى بمقصوده، قال: ولا نعلم أحداً ساواه في ذلك»[١].

وهذه شهادة رفيعة من علمين من أعلام الحديث وحفاظه.

وثناء الحافظ العراقي على هذا المنتخب ـ بقوله: «إنه أوفى بمقصوده ولا نعلم أحداً ساواه في ذلك» ـ وسام رفيع، وشهادة من محدّث حافظ أتقن الحديث حتى صار لا يُعرف إلاّ به، وهو الذي تخرج وانتفع بدراسته على ابن التركماني.

كما أثنى على هذا المنتخب ابن فهد المكي في «لحظ الألحاظ» حيث ذكر في ترجمة ابن التركماني وضمن مؤلفاته: «وكتاب في علوم الحديث اختصر فيه كتاب ابن الصلاح اختصاراً حسناً مستوفى»[٢].

٣ ـ أن مؤلف هذا المنتخب ـ ابن التركماني الماردِيني، صاحب التصانيف الفريدة ـ جمع بين فنون شتى؛ فهو فقيه ومحدث وأديب ونحوي، مما أهَّله لانتخاب كتاب ابن الصلاح من غير إخلال بمقصود الأصل.

فأنت ترى في هذا المنتخب أدب المحدثين وحديث الأدباء، وفيه ألوان عديدة من ألوان البلاغة والبيان.

---

(١) رفع الإصر ص ٤٠١.

(٢) لحظ الألحاظ ص ١٢٦.

٤ ـ أن هذا الكتاب من أشهر كتب ابن التركمانيّ، بل إن السخاوي عندما ترجم لحفيد المصنِّف في الضوء اللامع قال: «وهو حفيد قاضي الحنفية العلاء مختصِر ابن الصلاح وصاحب التصانيف»[١].

(١) الضوء اللامع (٣/ ١٦٢).

٣ ـ وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيقي هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية:

❖ **النسخة الأولى:**

مصورة عن **نسخة نفيسة من المدينة النبوية ضمن مجموعة وقف رباط مدرسة الشفا** رقم ١١٣، والتي ضُمَّت الآن إلى **مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية**، تحت رقم ١٧٩٢.

وتقع في ٤٠ ورقة، ومقاسها ١٧,٥ × ١٣سم، وفي كل صفحة خمسة عشر سطراً، وقد كتبت بخط نسخي مقروء.

وهي نسخة نفيسة، نسخها تلميذ المصنف كما يظهر مما ذكرهُ في أول المنتخب، حيث قال: «قال شيخنا الإمام العالم العامل... علاء الدين علي ابن أستاذنا القاضي...»[(١)].

وناسخها هو حسين بن علي بن أحمد، نسخها في الثالث عشر من جمادى الآخرة سنة أربع وسبعين وسبعمئة كما جاء في آخر المخطوط.

وقد اعتنى الناسخ بإعجام (شكل) النص، وحرصَ على

(١) انظر عبارة الناسخ كاملة في أول النص المحقق.

الإشارة إلى مقابلة النسخة بوضع علامة المقابلة في أماكن مختلفة من فقرات الكتاب.

كما قام الناسخ بتخريج اللحق في أربعة عشر موضعاً؛ حيث وقعت أسقاط من الناسخ خرجها في الحواشي، وأشار الناسخ إلى اللحق بخط صغير بدأ من محل الكلام الساقط ثم ارتفع قليلاً منعطفاً إلى جهة التخريج في الحاشية اليمنى أو اليسرى، وأتبعها جُلّها بعلامة التصحيح «صحّ».

والنسخة كاملة، إلاّ أن ترقيمها المتأخر غير دقيق فقد انتقلت عدة أوراق من مكانها فأعدتها إليه.

ونظراً لنفاسة وقدم هذه النسخة فقد اتخذتها أصلاً ورمزت لها بـ«الأصل».

❖ النسخة الثانية:

مصورة عن **نسخة محفوظة في مكتبة (لا له لي) بتركيا** ـ والتي ضُمَّت الآن إلى **السليمانية بإستانبول** ـ تحت رقم ٣٩٠.

وتقع في ٥٣ ورقة ومقاسها ١٩,٥ × ٢٦ سم، وفي كل صفحة ١١ سطراً، وقد كتبت بخط مشرقي مقروء.

إلاّ أن الورقة الأخيرة من هذه النسخة كتبت من أولها ـ من قوله «نسب إلى مولى القبيلة» ـ إلى آخر الكتاب بخط نسخ مغاير لما كتبت به باقي النسخة.

ولا يظهر لي في هذه الورقة الانتخاب من الأصل ـ كتاب ابن الصلاح، ـ بل يكاد يكون نقلاً منه، فلعلّ الناسخ الأول لم يكمل النسخ أو سقطت الورقة الأخيرة فأكملها ناسخ آخر نقلاً عن أصل ابن الصلاح، لذا لم أثبت ما في هذه الورقة من زيادات في أصل الكتاب، واكتفيت ببيان الفرق بينها وبين النسخة المدنية «الأصل» ونسخة شهيد علي في الهامش فقط، لأنه يبدو لي أن ما في هذه الورقة من الناسخ وليس من المؤلف، والله أعلم.

وفي ذيل هذه النسخة ترجمة موجزة للمؤلف ابن التركماني ملخصةً من «رفع الإصر» لابن حجر.

كما في آخرها تنبيه نقله صاحب النسخة ـ عبد الرحمٰن الحلبي القاضي بمدينة ماردين ـ من التقييد والإيضاح للعراقي حول موسى بن عَلِيّ وموسى بن عُلَيّ، ثم ذيّل ذلك بخاتمه وتوقيعه، فقال: «في نوبة الفقير إليه عز شأنه عبد الرحمٰن اللبقي الحلبي القاضي بمدينة ماردين عفا ربنا عنه».

كما يوجد على غلاف هذه النسخة وفي آخرها ختم وقف سلطان الزمان الغازي سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان.

ولم يظهر لي اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، إلاّ أن ختم تملك القاضي عبد الرحمٰن الحلبي في القرن الثاني عشر، وختم وقف السلطان في القرن الثالث عشر.

وقد اعتنى الناسخ بإعجام (شكل) النصّ، ولم أقف في النسخة على إشارة تفيد أنها قوبلت.

وقد كتب الناسخ أرقام الأنواع في الكتاب بالحمرة، وفي نهاية كل ورقة تعقيبةٌ تشير إلى أول كلمة في الورقة التالية.

وقد رمزت لها برمز «ل».

❖ النسخة الثالثة:

مصورة عن **نسخة محفوظة في مكتبة شهيد علي بتركيا** ـ والتي ضمت الآن إلى **السليمانية بإستانبول** ـ ضمن مجموع ٢٧٦٢٤، ق (٩٠ ـ ١١٥)، ومقاسها ١٩ × ٢٥,٥ سم، وفي كل صفحة ١٩ سطراً.

وهي نسخة نفيسة كتبت بخط مشرقي غاية في الوضوح.

وهي مقابلة؛ اعتنى الناسخ بالإشارة إلى المقابلة، بوضع علامة المقابلة في أماكن مختلفة من الكتاب.

كما اعتنى الناسخ بتخريج اللحق في موضع في ق ٩٩؛ حيث وقع سقط من الناسخ خرّجه في الحاشية، وأشار إلى اللحق بخط صغير بالحمرة بدأ من محل الكلام الساقط ثم ارتفع قليلاً منعطفاً إلى جهة التخريج في الحاشية اليسرى، وأتبعه بعلامة التصحيح «صحّ».

وفي آخر هذه النسخة كتب الناسخ: «والله أعلم بالصواب،

تَمَّ المنتخب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، كلما ذكره الذاكرون، وكلما سها عنه الغافلون، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين. حسبنا الله ونعم الوكيل».

ومِمَّن طَالَعَ هذه النسخة سنة ٩٧٣هـ، ثُمَّ تملّكها ـ كما هو مبين على غلافها ـ : عليّ بن ناصر الدين بن الطرابلسي ثم الدمشقي الحنفي.

ولم أقف على اسم الناسخ، **وقد رمزت لها برمز «ش»**.

٤ ـ توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

هذا الكتاب بحمد الله صحيح النسبة إلى مصنفه لأمور عدة، منها:

١ ـ وجود اسم المصنف على غلاف النسخ الخطية.

٢ ـ أشار إليه الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح[١] حيث قال: «وهو شيخنا العلامة علاء الدين التركماني في اختصاره لكتاب ابن الصلاح».

٣ ـ جلّ من ترجم للمصنف ابن التركماني ذكر أنه اختصر كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث، منهم:

- الصفدي في «أعيان العصر»[٢] وفي «الوافي بالوفيات»[٣].
- القرشي في «الجواهر المضية»[٤].
- ابن حجر في «رفع الإصر»[٥].

---

(١) ص ٤١٨.

(٢) (٣/ ٤٦٣).

(٣) (٢١/ ٢٠٥).

(٤) (٢/ ٥٨٣).

(٥) ص ٤٠١.

- بدر الدين العيني في «كشف القناع المُرْنَى»[١].
- ابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة»[٢].
- ابن قطلوبغا في «تاج التراجم»[٣].

٤ ـ شرح سبط ابن حجر هذا المنتخب بكتاب سمّاه «المنتجب شرح المنتخب في علوم الحديث»، كما ذكره الشوكاني في البدر الطالع[٤] ناسباً المنتخب في علوم الحديث لابن التركماني.

(١) ص ٤٤٢.
(٢) (١٠/ ٢٤٧).
(٣) ص ٢١١.
(٤) (٢/ ٣٥٥).

٥ ـ منهجي في التحقيق

حققت هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وقد نهجت في تحقيقي ما يلي:

١ ـ مقابلة النسخ ببعضها.

٢ ـ اتخذت من النسخة المدنية أصلاً؛ لِما ذكرته في وصفها.

٣ ـ ما كان في النسخة «ل» أو «ش» أو كليهما ولم يكن في الأصل أثبته بين معقوفتين وأشرت إلى ذلك، سوى ما كان في الورقة الأخيرة من نسخة «ل»، فقد أثبت الزيادات من هذه الورقة فقط في الهامش؛ لما رجحته في (وصف النسخة) أنها بخط ناسخ آخر، وَلا يكاد يكون فيها انتخاب من الأصل، وقد بينت ذلك في (وصف النسخ الخطية) فلينظر.

٤ ـ ما كان في الأصل ولم يكن في باقي النسخ أو أحدها جعلته بين هلالين وأشرت إلى ذلك.

٥ ـ ما كان في (ل) أو (ش) أو كليهما ورجحته على ما في الأصل أثبته بين معقوفتين وبينت ذلك.

٦ ـ ضبطت النص بالشكل.

٧ ـ حرصت على تخريج النصوص متجنباً التوسع في التخريج حتى لا أخرج عن مقصود الكتاب في الاختصار والانتخاب.

٨ ـ حرصت على توثيق المعلومات.

٦ ــ صور من النسخ الخطية

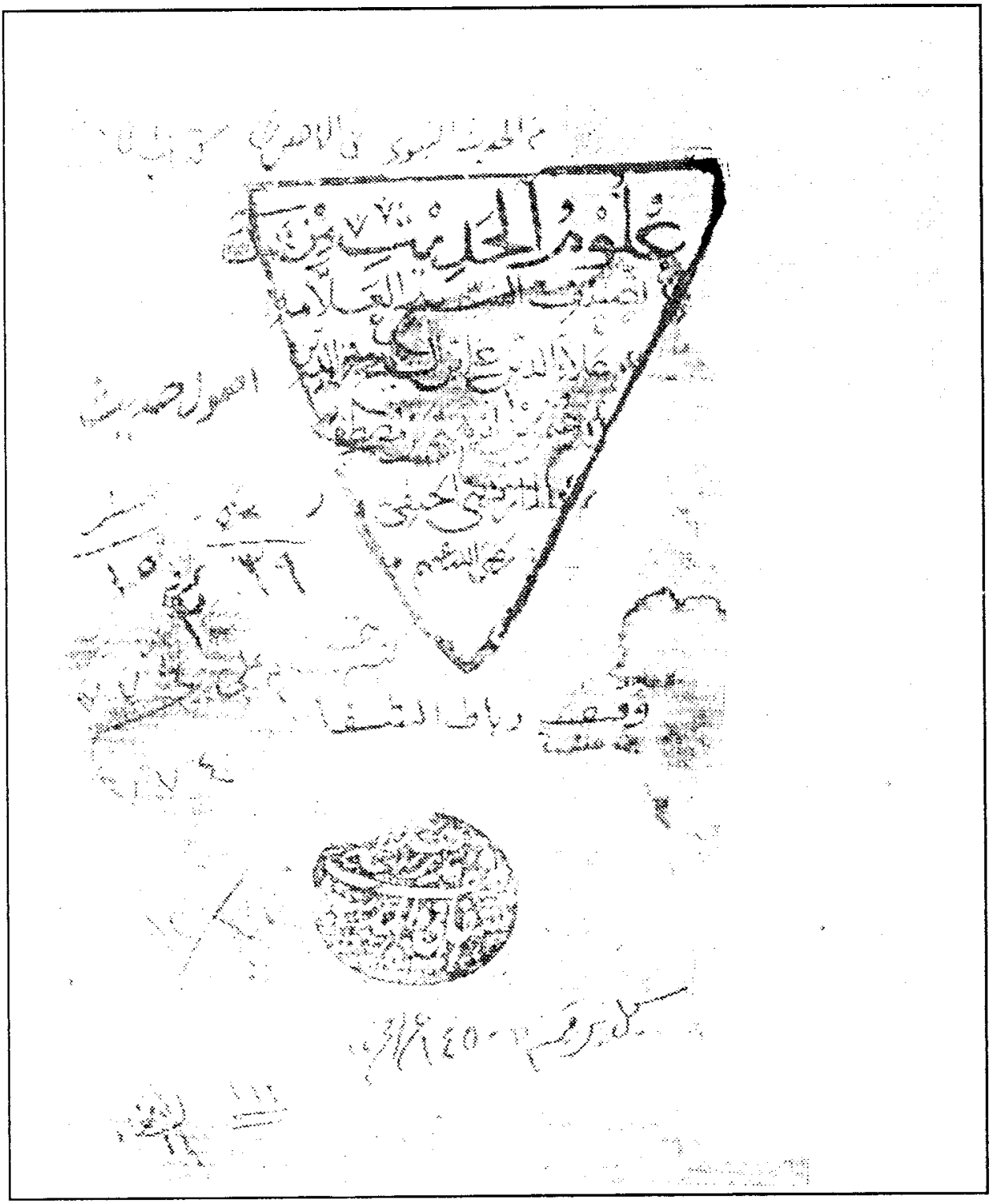

غلاف النسخة المدنية (الأصل).

صورة الورقة الأولى من النسخة المدنية (الأصل).

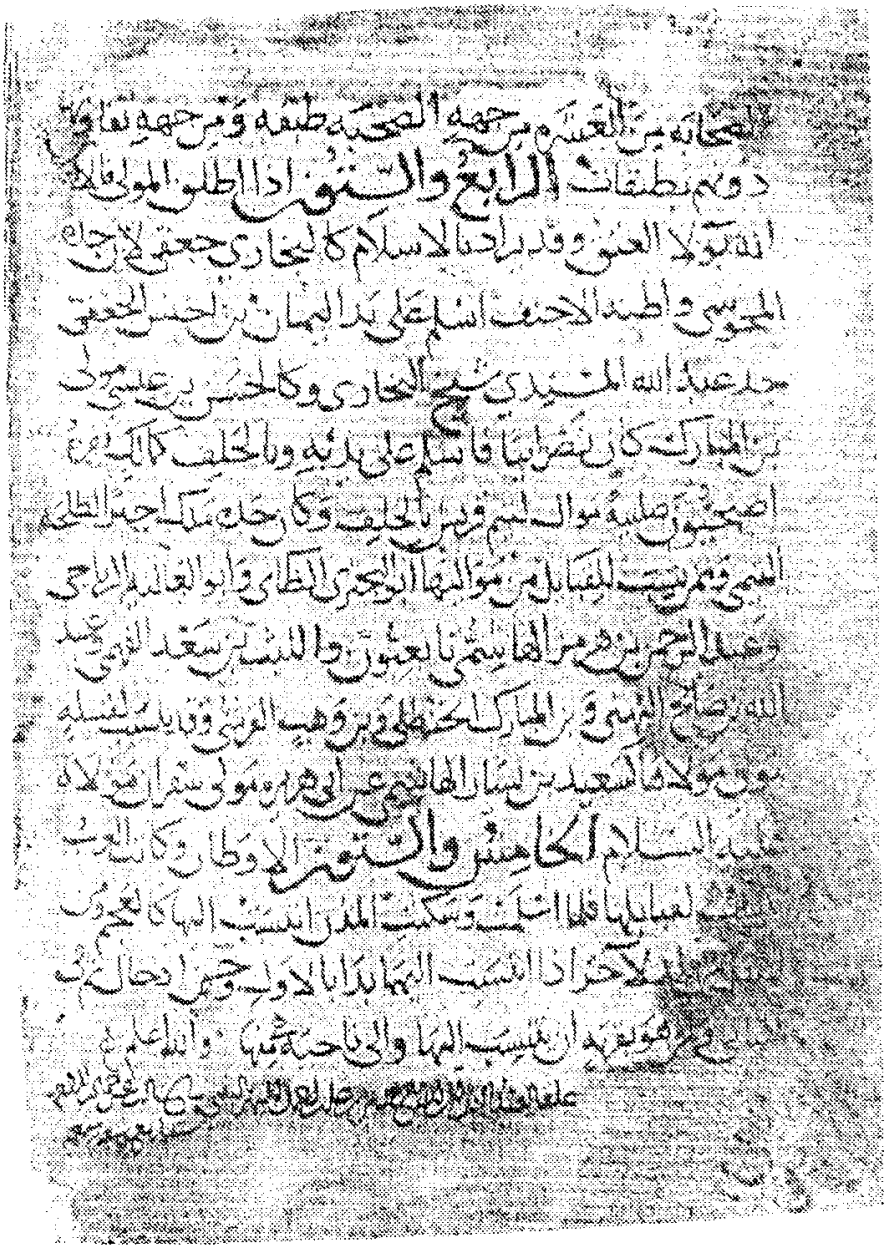

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة المدنية (الأصل).

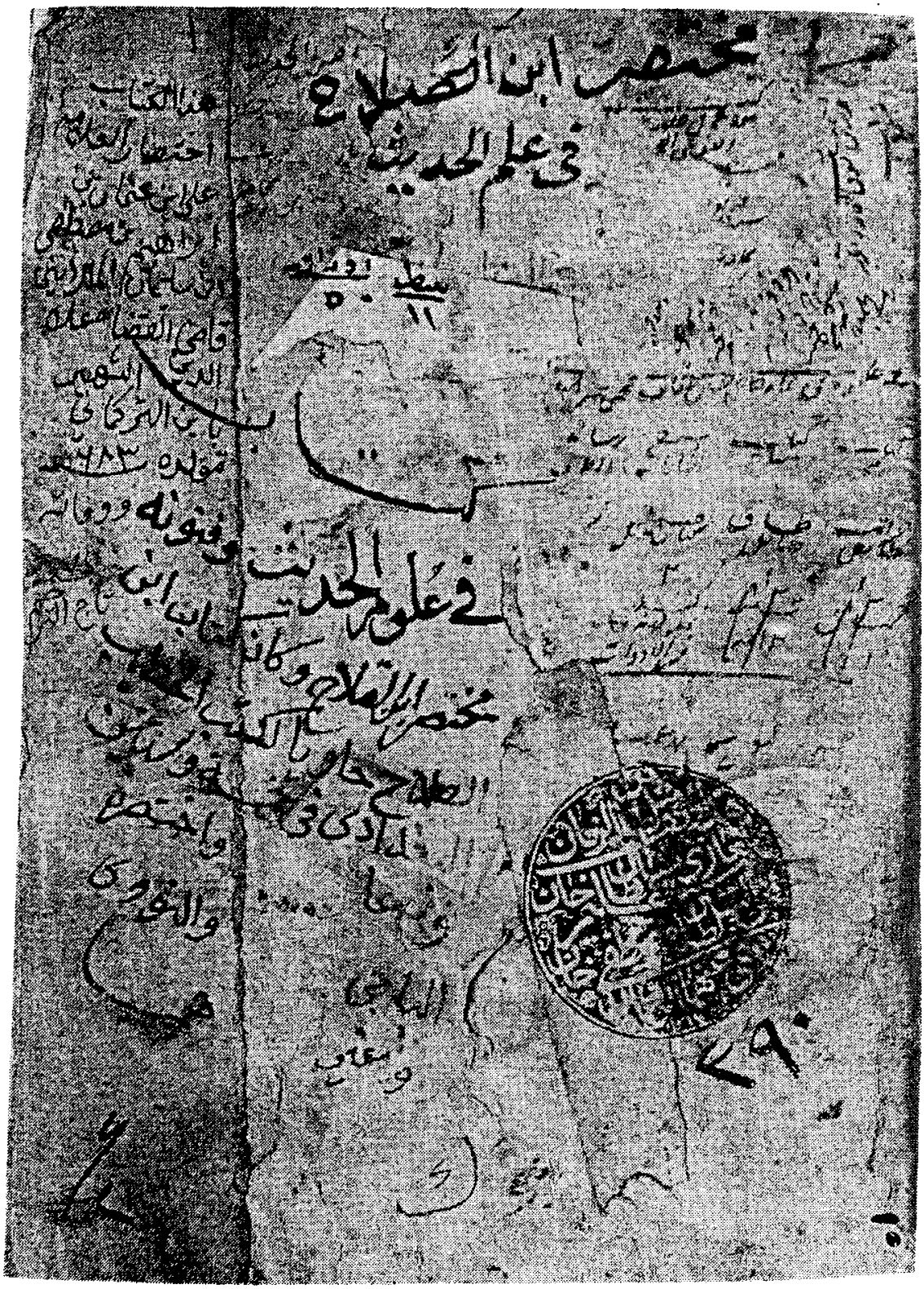

صورة غلاف نسخة لا له لي (ل).

صورة الورقة الأولى من نسخة لا له لي (ل).

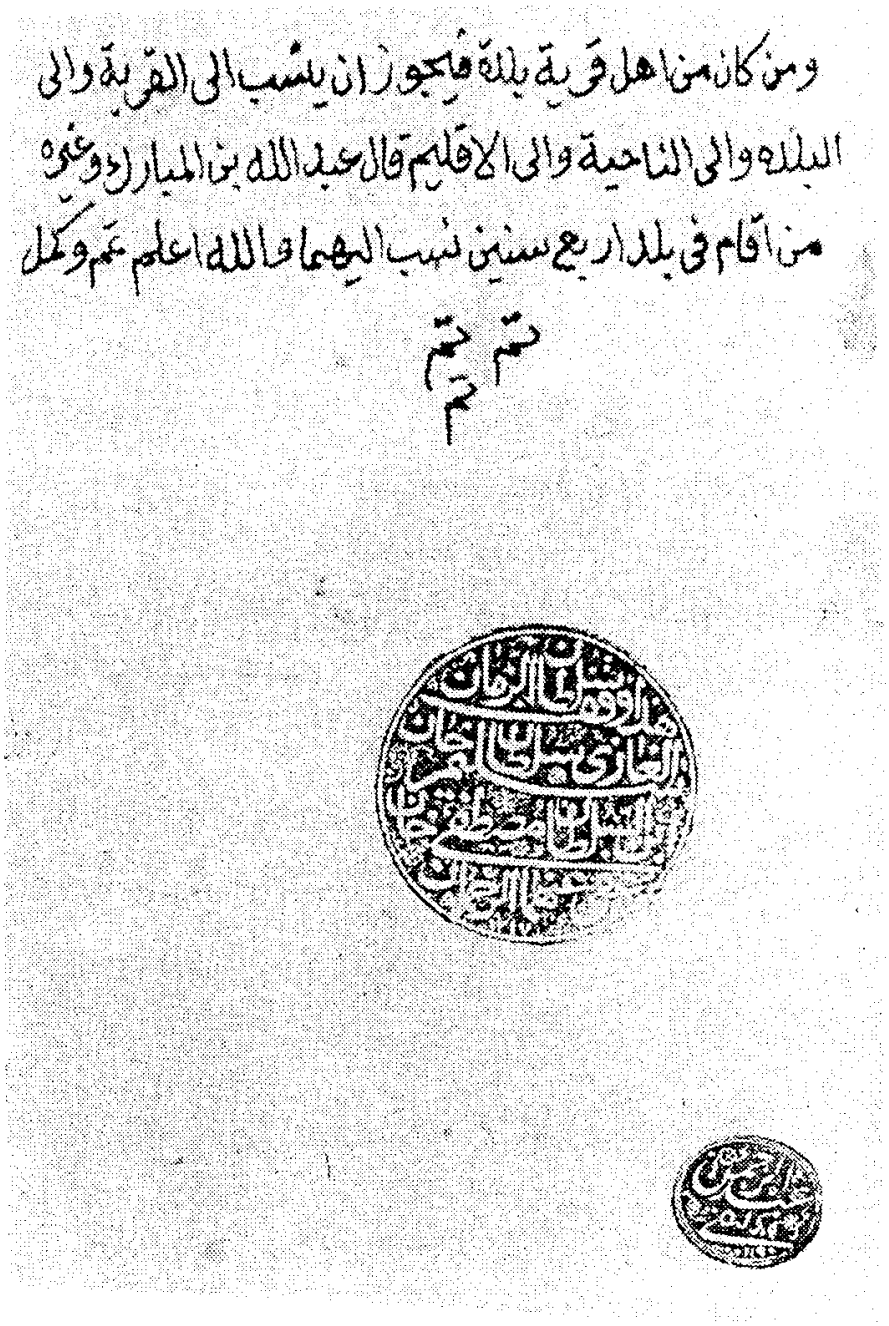
ومن كان من اهل قرية بلدة فيجوز ان ينسب الى القرية والى
البلدة والى الناحية والى الاقليم قال عبد الله بن المبارك وغيره
من اقام في بلد اربع سنين نسب اليهما والله اعلم تم وكمل

تم تم
تم

صورة الورقة الأخيرة من نسخة لا له لي (ل)

صورة غلاف نسخة شهيد علي (ش).

صورة الورقة الأولى من نسخة شهيد علي (ش).

صورة الورقة الأخيرة من نسخة شهيد علي (ش).

ثانياً: النص المحقق

المنتخب في علوم الحديث

تصنيف

الإمام العلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني

الشهير بابن التركماني

المتوفى سنة ٧٥٠ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور عواد الخلف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(قال شَيْخُنَا الإِمَامُ العَالِمُ العَامِلُ الصَّدْرُ الكَامِلُ، زَيْنُ الفُقَهاءِ والمُحَدِّثِينَ، تَاجُ الأُدَبَاءِ واللُّغَوِيّينَ، أبو الحَسَنِ عَلاءُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ أُسْتَاذِنَا القَاضِي الإِمَامِ العَلَّامَةِ جَمَالِ المُفْتِينَ، كَمَالِ المُتَصَدِّرِينَ، أَبِي سَعِيْدٍ فَخْرِ الدِّينِ عُثْمانَ بْنِ الشَّيخِ الإِمَامِ بُرْهانِ الدِّيْنِ إِبْراهِيْمَ بْنِ مُصْطَفى ابنِ المَارِدِينِيّ)[1]:

الحَمْدُ لِلَّهِ المُحْسِنِ بِإِنْزَالِ أَحْسَنِ الحَدِيثِ، المُنْعِمِ بِالفَضْلِ القَدِيمِ والحَدِيثِ، الهَادِي إِلى اتِّبَاعِ دِيْنِهِ القَوِيمِ، المُرْشِدِ إِلَى اقْتِفَاءِ صِرَاطِهِ المُسْتَقِيمِ، وَصَلّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ الذِي أَقَامَ بِهِ الحُجَّةَ البَالِغَةَ، وَكَمَّلَ بِبِعْثَتِهِ النِّعْمَةَ السَّابِغَةَ، وَآتَاهُ المُعْجِزَاتِ الظَّاهِرَةَ، وَأَيَّدَهُ بِالبَرَاهِينِ البَاهِرَةِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الذينَ اهْتَدَوا بِمَنارِهِ واقْتَدَوا بِآثارِهِ، صَلاَةً دَائِمَةً أَبَدَ الآبَادِ، بَاقِيَةً إِلى يَوْمِ التَّنَادِ.

وَبَعْدُ:

فَهَذا مُخْتَصَرٌ فِي عُلومِ الحَدِيثِ، مُرَتَّبٌ عَلَى[2] خَمْسَةٍ وسِتِّينَ/ نَوْعاً، مُنْتَخَبٌ مِنْ كِتَابِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّيْنِ ابْنِ الصَّلاحِ، ١/ب

(١) ما بين الهلالين هو كلام ناسخ الأصل تلميذ المصنف، وفي نسخة (ش) بعد البسملة زيادة: «ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيىء لنا من أمرنا رشداً، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله».

(٢) في نسخة (ل): «إلى».

مُحَتَوٍ عَلَى أُصُولِهِ الصِّحَاحِ، مُشْتَمِلٌ عَلَى غُرَرِهِ وَفَوَائِدِهِ، مُتَحَلٍّ بِدُرَرِهِ وَفَرَائِدِهِ، قَدْ اقْتَطَفَ زُبَدَهُ، وَقَذَفَ زَبَدَهُ، فَجَاءَ صَغِيراً حَجْمُهُ، غَزِيراً عِلْمُهُ، قَلِيلاً لَفْظُهُ، سَهْلاً عَلَى الطَّالِبِ حِفْظُهُ، واللَّه تعالى المسؤول أَنْ يُوَفِّقَنَا لِصَالِحِ العَمَلِ، وَيُبَلِّغَنَا مِنْ فَضْلِهِ غَايَةَ الأَمَلِ، إِنَّه وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيه.

النَّوْعُ الأَوّلُ

الصَّحِيْحُ: المُسْنَدُ المُتَّصِلُ بِعُدُولٍ ضَابِطِيْنَ إِلَى مُنْتَهاهُ بِلا شُذُوذٍ ولاَ عِلَّةٍ.

وَقَدْ يُخْتَلَفُ فِيْهِ لِلاِخْتِلافِ فِي اشْتِرَاطِ وَصْفٍ أَوْ وُجُوْدِهِ.

والمختارُ أَنْ لاَ يُطْلَقَ فِي إِسْنَادٍ أَنَّهُ أَصَحُّ الأَسانِيدِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ[١]: أَصَحُّها: الزُّهْرِيُّ، عَن سَالِمٍ، عن أَبِيهِ.

وَقَالَ ابنُ المَدِينِيِّ[٢]: ابنُ سِيرِينَ، عن عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَقَالَ ابْنُ مَعِيْنٍ[٣]: الأَعْمَشُ، عن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وقَالَ أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ[٤]: الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيه، عَنْ عَلِيٍّ.

وقَالَ البُخَارِيُّ[٥]: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابنِ عُمَرَ.

---

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٥٤.
(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٥٤.
(٣) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٥٤.
(٤) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٥٣.
(٥) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٥٣.

٢/أ **وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ**: البُخَارِيُّ، ثُمَّ/ مُسْلِمٌ.

والبُخَارِيُّ أَصَحُّهُمَا، وعَكَسَ أَبُو عَلِيٍّ النِّيْسَابُورِيُّ[١].

وَلَمْ يَسْتَوْعِبَاهُ؛ قَالَ مُسْلِمٌ: «لَيْسَ كُلُّ صَحِيحٍ وَضَعْتُهُ هُنَا - يَعْنِي كِتَابَهُ - إِنَّمَا وَضَعْتُ هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ»[٢]. وَقَالَ البُخَارِيُّ: «أَحْفَظُ مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ»[٣]. وَفِي كِتَابِهِ سَبْعَةُ آلافٍ وَمِئَتَانِ وَخَمْسَةٌ وسَبْعُونَ بالمُكَرَّرِ، وبِدُونِهِ قِيْلَ: أَرْبَعَةُ آلاَفٍ. وَمُسْلِمٌ بِدُونِهِ نحوه.

ويُؤْخَذُ الصَّحِيحُ مِنْ نَحْوِ كِتَابِ أَبِي دَاودَ والتِّرْمِذِيِّ والنَّسائِيِّ، إِنْ صُرِّحَ بِصِحَّتِهِ.

وَيَكْفِي وُجُودُهُ فِي كُتُبِ مُشْتَرِطِيْهَا كَابْنِ خُزَيْمَةَ[٤]، وَفِي المُخَرَّجَةِ عَلَيْهِمَا كَكِتَابِ أَبِي عَوَانَةَ الإِسْفرايِينِيِّ[٥]، وَأَبَوَي بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيِّ[٦] والبَرْقَانِيِّ[٧].

---

(١) هو الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري، ت ٣٤٩هـ، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٦)، وعبارته: «ما تحت أديم السماء كتاب أصحّ من كتاب مسلم بن الحجّاج». أخرجها ابن منده في شروط الأئمة ص ٧١، ومن طريقه الخطيب في الجامع (٢/ ٢٤٤).

(٢) صحيح مسلم (١/ ٣٠٤).

(٣) الكامل لابن عدي (١/ ٢٢٦)، وتاريخ بغداد (٢/ ٩)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤٤٢).

(٤) في صحيحه.

(٥) مستخرج أبي عوانة الإسفراييني.

(٦) مستخرج أبي بكر الإسماعيلي.

(٧) مستخرج أبي بكر البرقاني.

وَتُفِيْدُ عُلُوَّ السَّنَدِ، وزِيَادَةَ الصَّحِيحِ لِصِحَّةِ مَا فِيها مِنْ تَتِمَّةٍ وَزِيادَةِ شَرْحٍ لِكوْنِهِ بِسَنَدِهِما، ولم يُلْتَزَمْ فِيهِ أَلْفَاظُهُمَا، فَحَصَلَ بَعْضُ تَفَاوُتٍ، وكذا قَوْلُ البَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ: «أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ» أَوْ «مُسْلِمٌ»، وَمُرَادُهُمْ أَخْرَجَ أَصْلَهُ.

والتُزِمَتْ[١] في مُخْتَصَرَاتِهِمَا سِوى الحُمَيْدِيِّ[٢] فَفِيهِ تَتِمَّةٌ لِأَحادِيثَ.

واسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمَا الحَاكِمُ وَتَسَاهَلَ، فَمَا/ تَفَرَّدَ بِهِ فَحَسَنٌ، ٢/ب
مَا لَمْ تَظْهَرْ عِلَّةٌ، وَيُقَارِبُهُ صَحِيْحُ ابْنِ حِبَّانَ.

وَمَا وَصَلاه حَكَمَا بِصِحَّتِه، وما حُذِفَ أَوَّلُ سَنَدِهِ وَصِيْغَتُهُ جَزْمٌ كـ«قَالَ» و«رَوَى»، حُكِمَ بِصِحَّتِهِ عن المَذْكُورِ، وَجَعَلَهُ ابنُ حَزْمٍ مُنْقَطِعاً، وَخُطِّىءَ، وسَمَّاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ تَعْلِيقاً، كَأَنَّهُ مِنْ تَعْلِيقِ الجِدَارِ لِقَطْعِ الاتِّصَالِ.

وَمَا لاَ جَزْمَ، كـ«يُرْوَى» و«يُذْكَرُ»: لَمْ[٣] يُحْكَمْ بِصِحَّتِهِ، وَإِيرَادُهُ أَثْنَاءَ الصَّحِيحِ مُشْعِرٌ بِصِحَّةِ أَصْلِهِ إِشْعَاراً يُؤْنَسُ بِهِ.

والمُتَقَاعِدُ مِنْ ذَلِكَ عَنْ الصَّحيحِ قَلِيْلٌ، يُوجَدُ فِي تَرَاجِمِ البُخَارِيِّ، كَقَوْلِهِ: «وَيُرْوَى عن ابنِ عَبَّاسٍ وَجُرْهدٍ ومحمدِ بن جَحْشٍ، عَنْهُ عَلَيْهِ [الصلاة و] السَّلاَمُ: «الفَخِذُ عَوْرَةٌ»[٤].

---

(١) أي ألفاظهما.

(٢) في الجمع بين الصحيحين.

(٣) في (ل) و(ش): «فلم».

(٤) أورده البخاري في كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الفخذ، قبل حديث رقم (٣٥٨).

وَقَالَ بَهْزٌ عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، عنه عَلَيْهِ [الصلاة و] السَّلاَمُ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَىٰ مِنْهُ»(١)، دُونَ مَقَاصِدِهِ(٢).

وَلَمْ يُسَمُّوا الثَّانِي، وَلاَ مَا حُذِفَ وَسطُ سَنَدِهِ تَعْلِيقاً، واسْتَعْمَلَهُ قَوْمٌ فِي حَذْفِ كُلِّهِ كَـ«قَالَ عَلَيْهِ [الصلاة و] السَّلاَمُ»، أَوْ «قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

وقول البُخَارِيِّ: «قَالَ لِي فُلاَنٌ»: مُتَّصِلٌ كَمَا يَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالى.

قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ النِّيسَابُورِيُّ(٣): «كُلُّ ما قَالَ ذَلِكَ فَعَرْضٌ وَمُناوَلَةٌ». وَجَعَلَهُ بَعْضُ المَغَارِبَةِ تَعْلِيقاً/. ٣/أ

---

(١) أورده البخاري في صحيحه معلقاً في كتاب الطهارة، باب من اغتسل عرياناً وحده، قبل حديث (٢٦٩).
وأخرجه الترمذي في جامعه ـ حديث (٢٧٩٥) ـ من طريق زرعة بن مسلم بن جرهد عن جده جرهد مرفوعاً، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، ما أرى إسناده بمتصل» ـ يعني الانقطاع بين زرعة وجدّه ـ وقد أخرجه من طريق آخر عن عبد الله بن جرهد عن أبيه مرفوعاً ـ كما في حديث (٢٧٩٧)، وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».
وقد أخرجه أبو داود في سننه ـ حديث (٤٠١٤) ـ، وأحمد في مسنده ـ حديث (١٥٤٩٦)، كلاهما من طريق زرعة بن عبد الرحمٰن بن جرهد عن أبيه عبد الرحمٰن عن جرهد مرفوعاً.

(٢) أي ليست على شرط البخاري في صحيحه.

(٣) هو الإمام الحافظ أحمد بن حمدان بن علي الحيري النيسابوري، (ت ٣١١هـ)، انظر تاريخ بغداد (٤/ ١١٥)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٩).
ونص عبارته: «كل ما قال البخاري «قال لي فلان»، فهو مناولة وعرض». وقد رواها الحاكم عن أبي عمرو عن أبيه أحمد بن حمدان، كما في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٠٠).

وَأَقْسَامُ الصَّحِيحِ سَبْعَةٌ:

ـ أَعْلاَها مَا خَرَّجَاهُ، ويُسَمَّى مُتَّفَقاً عَلَيْهِ.

ـ ثُمَّ البُخَارِيُّ.

ـ ثُمَّ مُسْلِمٌ.

والثَّلاثَةُ تُفِيدُ القَطْعَ سِوى أَحْرُفٍ، وَقِيلَ: الظَّنَّ مَا لَمْ تَتَواتَرْ.

ـ ثُمَّ مَا عَلَى شَرْطِهِمَا.

ـ ثُمَّ شَرْطِ البُخَارِيِّ.

ـ ثُمَّ مُسْلِمٍ.

ـ ثُمَّ مُصَحَّحُ غَيْرِهِما.

ويُعْتَبَرُ اليَوْمَ تَصْحِيحُ الأَئِمَّةِ لِتَعَذُّرِ الاسْتِقْلالِ بِهِ.

وَمَنْ قَصَدَ عَمَلاً بِحَدِيثٍ يَأْخُذُهُ مِنْ أَصْلٍ قَابَلَهُ ثِقَةٌ بِأُصُولٍ صَحِيْحَةٍ.

الثَّانِي

الحَسَنُ:

كَالصَّحِيحِ احْتِجَاجاً، وَلِهذا أَدْرَجَهُ قَوْمٌ فِيهِ، وَدُونَهُ قُوَّةً.

قال الخَطَّابِيّ: «وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الحَدِيثِ، وَيَقْبَلُهُ الأَكْثَرُ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الفُقَهاءِ»(١).

وهو قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: فِي رِجَالِهِ مَسْتُورٌ وَلَيْسَ بِمُغَفَّلٍ(٢)، وَرُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَعَلَيْهِ يُنَزَّلُ كَلاَمُ التِّرْمِذِيِّ(٣) فِيهِ.

ثَانِيهِمَا: مَا رَاوِيهِ مَشْهُورٌ بِالصِّدْقِ، دُونَ رِجَالِ الصَّحِيحِ حِفْظاً، وَفَوْقَ مَنْ يُنْكَرُ تَفَرُّدُهُ، وَلاَ عِلَّةَ فِيهِ، وَعَلَيْهِ يُنَزَّلُ كَلاَمُ الخَطَّابِيِّ.

ولو رُوِيَ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ رَقَى مِنَ الحُسْنِ للصِّحَةِ.

٣/ب وتَعَدُّدُ وُجُوهِ حَدِيثِ/ «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»(٤) لا يُحَسِّنُهُ،

---

(١) انظر معالم السنن (١/ ١١).

(٢) في (ش): «بمغفلة»، وهو خطأ.

(٣) انظرهُ في العلل الصغير الملحق بآخر الجامع له (٥/ ٧٥٨).

(٤) روي من حديث أبي أمامة: وعبد الله بن زيد وابن عباس وأبي هريرة وأنس وغيرهم.
وقد أخرج حديث أبي أمامة أبو داود في سننه ـ حديث (١٣٤)، والترمذي =

لِأَنَّ مَا ضَعْفُهُ لِإِرْسَالٍ أَوْ ضَعْفِ حِفْظٍ يَزُولُ بِهِ، وَلِكَذِبٍ أَوْ شُذُوذٍ لا.

وَكِتَابُ التِّرْمِذِيِّ أَصْلٌ فِي الحَسَنِ، وَتَخْتَلِفُ نُسَخُهُ فِيهِ، فَاعْتَمِدْ ما اتّفَقَتْ عَلَيْهِ أُصُولٌ[1]، وَيُوجَدُ لِغَيْرِهِ مُفَرّقاً كَأَحْمَدَ والبُخَارِيِّ.

وعن أَبِي دَاودَ[2] أَنَّهُ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحَ وَمُشْبِهَهُ، وَمَا وَهْنُهُ شَدِيدٌ بَيَّنَهُ، وَمَا سَكَتَ فِيهِ فَصَالِحٌ.

فَعَلَى هَذا، مَا أَطْلَقَهُ وَسَكَتَ غَيْرُهُ فَحَسَنٌ عِنْدَهُ.

وَفِي المَصَابِيحِ[3]: «الحَسَنُ ما في غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ»، وَلَمْ يُوافَقْ عَلَيْهِ.

وقَوْلُ السِّلَفِيِّ[4]: «اتّفَقَ عَلَى صِحَّةِ الخَمْسَةِ عُلَمَاءُ الشَّرْقِ

= في جامعه ـ حديث (٣٧)، وابن ماجه في سننه ـ حديث (٤٤٤)، كلهم من حديث حماد بن زيد عن سنان عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة. وقد قال حماد عند أبي داود والترمذي: «لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة».
وقال الترمذي: «هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم».
وقد رواه الدارقطني في سننه (١/ ١٠٤) ـ حديث (٤١)، وقد صوّب وقفه، كما في العلل (١٢/ ٢٦٣) ـ حديث ٢٦٩٥.
والحديث اختلف فيه على حماد رفعاً ووقفاً، وقد حسنه ابن حجر بمجموع طرقه. انظر النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤١٥).

(١) أي عدة أصول.

(٢) انظر رسالة أهل مكة ص ٦.

(٣) انظر مقدمة مصابيح السنة للبغوي (١/ ٢).

(٤) انظر مقدمة السّلفي التي أملاها على «معالم السنن» ص ١٤٦.

والغَرْبِ»: تَسَاهُلٌ؛ إِذْ فِيْهَا مَا صُرِّحَ بِضَعْفِهِ.

وَالمَسَانِيدُ دُونَهَا؛ إِذْ لَمْ يُتَقَيَّدْ فِيها بالمُحْتَجِّ بِهِ.

وَقَوْلُهُمْ: «صَحِيْحُ السَّنَدِ أَوْ حَسَنُهُ»: دُونَ إِطْلاقِهِمَا؛ لاِحْتِمَالِ شُذُوذٍ أَوْ عِلَّةٍ.

وَقَوْلُهُمْ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»؛ بِالنِّسْبَةِ لِسَنَدَيْنِ، أَو الحُسْنُ لُغَةً.

الثَّالِثُ

الضَّعِيفُ: مَا لَيْسَ صَحِيحاً وَحَسَناً.

وَقَسَّمَهُ ابنُ حِبَّانَ[1] تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ.

٤/أ وَمِنْهُ مَا لُقِّبَ كَالمَوْضُوعِ والشَّاذِّ/.

ولا تَقُلْ فِيما ضُعِّفَ سَنَدُهُ: «ضَعِيْفٌ»، وَتَعْنِي مَتْناً، فقد

(١) كما نقله عنه ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٣٧، قال ابن حجر في النكت (١/ ٤٩٢): «الحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبّان فيه ذلك ما عرفنا مظنته»، ورأى الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٩١) أن ذلك في أول كتابه المجروحين، والذي ذكره هناك تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة، لا تقسيم الحديث الضعيف، وذكر نحو عشرين قسماً من أقسام الحديث الضعيف.
انظر ردّ السخاوي في كتابه فتح المغيث (١/ ١١٧).

يَصِحُّ بِسَنَدٍ آخَرَ، إِلاَّ أَنْ يَقُولَ إِمَامٌ «لَمْ يُرْوَ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحٍ»، أَوْ يُضَعِّفُهُ مُفَسِّراً.

وَيُروَى ضَعِيفٌ غَيْرُ مَوْضُوعٍ بِلا بَيَانٍ، فِي غَيْرِ العَقَائِدِ والأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وإِذَا رَوَيْتَهُ، أَوْ مَا شُكَّ فِيهِ بِلاَ سَنَدٍ، فَقُلْ: «**رُوِيَ** عَنْهُ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ»، أَوْ «**بَلَغَنَا**»، دُونَ «**قَالَ**» وَشِبْهِهِ.

الرَّابِعُ

المُسْنَدُ:

قَالَ الخَطِيبُ[1]: هُوَ المَوْصُولُ، وأَكْثَرُ مَا يُستَعْمَلُ فِيمَا جَاءَ عَنْهُ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلاَمُ.

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ[2]: ما رُفِعَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلاَمُ وُصِلَ أَوْ قُطِعَ.

وَجَمَعَهُمَا الحَاكِمُ[3] وَغَيْرُهُ.

(١) انظر الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٨.
(٢) أي ابن عبد البر في التمهيد (١/ ٢٥).
(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص١٧٠.

الخَامِسُ

المُتَّصِلُ والمَوْصُولُ: وَهُوَ مَا سِمَعَهُ كُلُّ مِمَّنْ فَوْقَهُ، رُفِعَ أَو وُقِفَ.

السَّادِسُ

المَرْفُوعُ: مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ وَ] السَّلامُ، وُصِلَ أَوْ قُطِعَ.

وَقَالَ الخَطِيبُ[1]: إِخْبَارُ صَحَابِيٍّ عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ وَ] السَّلامُ أَوْ فِعْلِهِ.

السَّابِعُ

المَوْقُوفُ: قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ لِصَحَابِيٍّ لَمْ يَتَعَدَّهُ، وُصِلَ أَوْ قُطِعَ.

---

(١) انظر الكفاية ص ٥٨.

وَيُسَمِّيهِ[١] فُقَهاءُ خُراسَانَ/ **أَثَراً**، ويُقَيَّدُ في غَيْرِهِمْ كـ«وُقِفَ ٤/ب عَلَى عَطَاءٍ».

وَقَولُ صَحَابِيٍّ: «كُنَّا نَقُولُ» أَوْ «نَفْعَلُ»، وَلَمْ يُضِفهُ لِزَمَنِهِ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ: **مَوْقُوفٌ**.

وإِنْ أَضَافَهُ؛ فَالصَّحِيحُ رَفْعُهُ. خِلافاً للإِسماعِيليِّ[٢].

وَكَذا: «كَانُوا يَقُولونَ»، أَوْ «كُنَّا لاَ نَرَى بَأْساً بِكَذَا حَيَاتَهُ عَلَيْهِ [الصلاةُ و] السَّلامُ»، أَوْ «وَهُوَ فِينَا»، أَوْ «أُمِرْنا» أَوْ «نُهِينَا»، أَوْ «مِنَ السُّنَّةِ».

وَمِنْهُ: قَوْلُ المُغِيرَةِ: «كَانَ أَصْحَابُهُ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ يَقْرَعُونَ بَابَهُ بِالأَظَافِيرِ»[٣]، وَقَوْلُ أَنَسٍ: «أُمِرَ بِلاَلٌ»[٤].

وَسَواءٌ قَالَهُ حَيَاتَهُ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ أَوْ بَعْدَهُ.

وَلَوْ قِيلَ عَنْ صَحَابِيٍّ: يَرْفَعُهُ، أَو يَبْلُغُ بِهِ، أَو يَنْمِيهِ، أَوْ رِوَايَةً: **فَمَرْفُوعٌ**، وَعَنْ تَابِعٍ: **مَرْفُوعٌ مُرْسَلٌ**.

---

(١) في (ش): «وتسمِّيه».

(٢) كما نقله عنه ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٤٣.

(٣) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٩، وعنه البيهقي في المدخل ص ٣٨١، وعنه السخاوي في فتح المغيث (١/ ١٤٢) عن المغيرة به، وفي إسناده ضعف.
وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/ ٣٧١) ـ حديث (١٠٨٠)، والتاريخ الكبير (١/ ٢٢٨)، والخطيب في الجامع (١/ ٩٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (٦٠٣)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٣٧٨) من حديث أنس رضي الله عنه به.

الثَّامِنُ

المَقْطُوعُ: ما وُقِفَ عَلَى تَابِعٍ.

واسْتَعْمَلَهُ الشَّافِعِيُّ والطَّبَرَانِيُّ [رَحِمَهُما اللَّهُ] فِي المُنْقَطِعِ.

التَّاسِعُ

المُرْسَلُ: اتِّفَاقاً، قَوْلُ تَابِعٍ كَبِيرٍ كَعُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عَدِيٍّ[١]، وابْنِ المُسيّبِ[٢]: قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ.

وَكَذَا الصَّغِيرُ فِي المَشْهورِ.

وسَمَّاهُ قَوْمٌ مُنْقَطِعاً لا مُرْسَلاً، فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ التَّابِعِ فَمُرْسَلٌ، هُوَ المَشْهُورُ فِي الفِقْهِ وَأُصُولِهِ.

٥/أ وَقَالَ الحَاكِمُ: «لا، بَلْ إِنْ سَقَطَ وَاحِدٌ/ فَمُنْقَطِعٌ فَقَطْ، أَوْ أَكْثَرُ فَمُعضَلٌ وَمُنْقَطِعٌ»[٣]. وَجَعَلَ عَنْ رَجُلٍ مُنْقَطِعاً، وَبَعْضُ الأُصُولِيِّينَ مُرْسَلاً.

---

(١) انظر تقريب التهذيب ص ٣٧٣.

(٢) انظر المصدر السابق ص ٢٤١.

(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٧ ـ ٢٨.

واحْتَجَّ بِالمُرْسَلِ أَبُو حَنِيفَةَ(١) وَمَالِكٌ(٢) وَطَائِفَةٌ.

وضعَّفَهُ جُمْهُورُ المُحَدِّثِينَ إِلاَّ أَنْ يَصِحَّ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَلِهَذَا احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ(٣) بِمَرَاسِيلِ ابْنِ المُسَيِّبِ.

ومُرْسَلُ صَحَابِيٍّ كَمُتَّصِلٍ.

العَاشِرُ

المُنْقَطِعُ: وَمَرَّ(٤) تَعْرِيفُ الحَاكِمِ لَهُ.

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ(٥): مَا لَمْ يَتَّصِلْ، وَيَشْمَلُ المُرْسَلَ، والمُرْسَلُ يَخْتَصُّ بِالتَّابِعِيِّ.

وَقَالَ الخَطِيبُ(٦): «يَشْمَلانِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ». وَهُوَ أَقْرَبُ.

وَأَكْثَرُ مَا يُرادُ بِالمُنْقَطِعِ: رِوَايةُ دُونَ التَّابِعِ عَن صَحَابِيٍّ، كَمَالِكٍ عن ابنِ عُمَرَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا].

---

(١) انظر فواتح الرحموت (٢/ ١٧٤).
(٢) انظر التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢).
(٣) انظر «الرهن الصغير» (٣/ ١٨٨) مع «الأم».
(٤) في المرسل ص ٥٦.
(٥) انظر التمهيد (١/ ٢١).
(٦) انظر الكفاية ص ٥٨.

وقِيلَ: ما وُقِفَ عَلَى تَابِعٍ أَوْ دُونَهُ. وَهُوَ بَعِيْدٌ.

الحَادِي عَشَرَ

المُعْضَلُ: مَا سَقَطَ مِنْهُ اثنانِ، أَوْ أكثر.

فَكُلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٌ بِلاَ عَكْسٍ، ومِنْهُ قَوْلُ الفُقَهاءِ: قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ.

قَالَ الحَاكِمُ: «ومَنْهُ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ وَقَفَهُ تَابِعُ التَّابِعِ عَلَى التَّابِعِ»[1]، وَهُوَ حَسَنٌ.

والإِسْنَادُ المُعَنْعَنُ وَهُوَ: «عَنْ فُلانٍ»، عِنْدَ بَعْضِهِم مُنْقَطِعٌ.
٥/ب والصَّحِيحُ، وعَلَيْهِ العَمَلُ/ وجُمْهورُ الأَئِمَّةِ: اتِّصَالُهُ إِنْ لَمْ يُعْرَفْ رَاوِيهِ بِتَدْلِيسٍ.

وشَرَطَ السَّمْعَانِيُّ[2] أَيْضاً: طُولَ صُحْبَتِهِ لِمَنْ ذَكَرَهُ، وأَبو عمروٍ المقرىء[3]: كونَه مَعْرُوفَ الرِّوايةِ عَنْهُ، وابنُ المَدِينِيِّ والبُخَارِيُّ وأَئِمَّةُ الحَدِيثِ: ثُبوتَ لِقَائِهِ[4].

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ٣٧.

(٢) انظر قواطع الأدلة للسمعاني (٢/ ٤٥٧).

(٣) كما في جزء في علوم الحديث لأبي عمرو الداني المقرىء ص ٦٤.

(٤) انظر العلل لابن المديني ص ٤٤ ـ ٤٥، وص ٤٩ ـ ٥٠، وجزء القراءة خلف الإمام للبخاري ص ١٥، والتاريخ الكبير له (٥/ ١٨٣).

وَقَالَ مُسْلِمٌ فِي الخُطْبَةِ[١]: هُوَ مُخْتَرَعٌ، والإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي ثُبوتُ كَوْنِهما فِي عَصْرٍ. [وَكَثُرَ الآنَ ذِكْرُ «عَنْ» فِي الإِجَازَةِ][٢].

وَجَعَلَ مَالِكٌ[٣] [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]: «أَنَّ فُلاناً قَالَ» كَعَنْ.

وَحَكَاهُ أَبُو عُمَرَ[٤] عن الجُمْهورِ، وقَالَ: مَتَى حَصَلَ الشَّرْطُ المذْكُورُ فِي «عَنْ» جُعِلَ مُتّصِلاً كَيْفَ كَانَ اللَّفْظُ، أَيْ مِثل: «قَالَ»، أَو «فَعَلَ»، أَوْ «ذَكَرَ»، أَوْ «حَدَّثَ»، أَوْ «كَانَ يَقُولُ».

وقال البَرْدِيجِيُّ[٥]: «**أَنَّ**» مُنْقَطِعٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ السَّمَاعُ».

وَنَحْوُهُ عَنْ أَحَمَدَ[٦].

وإِذَا وَصَلَ ثِقَةٌ حَدِيثاً وأَرْسَلَهُ آخَرُ، حَكَمَ أَكْثَرُهُم لَهُ، وقِيلَ لِلْأَكْثَرِ، وَقِيلَ لِلْأَحْفَظِ. وَلاَ يُقْدَحُ فِي وَاصِلِهِ، وقِيلَ: وَصْلُهُ مُرْسَلَ الحفَّاظِ قادحٌ.

وصَحَّحَ الخَطِيبُ[٧] الحُكْمَ لِلْمُسْنَدِ مُطْلَقاً، وَهُوَ

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١٣٠).
(٢) زيادة من (ل).
(٣) انظر التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٦).
(٤) انظر المصدر السابق.
(٥) انظر المصدر السابق.
(٦) كذا نسبه ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٦٢ للإمام أحمد، وتعقبه في ذلك العراقي في التقييد ص ٨٥ فلينظر، والرواية التي لأجلها نسب ابن الصلاح هذا القول للإمام أحمد انظرها في مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ٣١٢، والكفاية ص ٤٠٨.
(٧) انظر الكفاية ص ٥٨٠ ـ ٥٨١.

الصَّحِيحُ فِي الفِقْهِ وأُصُولِهِ[١].

وَحَكَمَ البُخَارِيُّ[٢] لِواصِلِ حَدِيثِ «لا نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ»، وَمُرْسِلُهُ شُعْبَةُ/ وَسُفْيَانُ. ٦/أ

وَلَوْ فَعَلهما شَخْصٌ فِي وَقْتَينِ، أَوْ رَفَعَ ووَقَفَ، أَوْ رَفَع ثِقَةٌ وَوَقَفَ آخَرُ، فالأَصَحُّ الحُكْمُ لِمَنْ زَادَ وَصْلاً أَوْ رَفْعاً.

الثَّانِي عَشَرَ

التَّدْلِيسُ قِسْمَانِ:

أَوَّلُهُما: فِي السَّنَدِ، بِأَنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ أَوْ عَاصَرَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مُوهِماً سَماعَهُ، بِنَحْوِ عَنْ، أَوْ قَالَ.

وَفِي الصَّحِيحينِ مِنْه كَثِيرٌ، كَقَتَادَةَ، والأَعْمَشِ، والسُّفيانَيْنِ، وهُشَيْمٍ.

ويُكْرَهُ جِدًّا؛ قَالَ شُعْبَةُ: «التَّدْلِيسُ أَخُو الكَذِبِ»[٣].

وجَرّحَ بَعْضُ أَهْلِ الحَدِيثِ والفِقْهِ مَنْ عُرِف بِهِ.

---

(١) في (ل) و(ش): «الأصول».

(٢) أخرجه عنه الخطيب في الكفاية ص ٥٨٢.

(٣) أخرجه عنه ابن عدي في الكامل (١/ ٤٧)، والخطيب في الكفاية ص ٥٠٨.

والصَّحِيحُ أَنَّهُ بِلَفْظٍ مُحْتَمِلٍ: مُرْسَلٌ، وَبِمُبَيِّنٍ لاِتِّصَالِهِ كَـ«**سَمِعْتُ**» وَ«**حَدَّثَنا**» حُجَّةٌ، وَأَجْرَاه الشَّافِعِيُّ فِيمَنْ دَلَّسَ مَرَّةً.

ثَانِيهِما: فِي الشُّيُوخِ، بِأَنْ يُعرِّفَ شَيْخَهُ بِما لاَ يُعْرَفُ بِهِ، تَوْعِيراً لِمَعْرِفَتِهِ.

وسَمَحَ بِهِ جَمْعٌ، وَكَانَ الخَطِيبُ لَهِجاً بِهِ[1].

وَهُوَ أَخَفُّ مِنَ الأَوَّلِ. وَتَخْتَلِفُ كَرَاهَتُهُ بِحَسَبِ سَبَبِهِ، وَهُوَ: إِكْثَارُهُ عَنْهُ، أَوْ ضَعْفُهُ، أَوْ صِغَرُهُ، أَوْ تَأَخُّرُهُ فشَرَكَهُ فِيه مَنْ دَونَهُ.

الثَّالِثُ عَشَرَ

الشَّاذُّ:

قَالَ الشَّافِعِيُّ[2]: «هُوَ مَا خَالَفَ فِيهِ الثِّقَةُ مَا رَوى النَّاسُ».

وَقَالَ/ الخَلِيلِيُّ[3]: مَا لَهُ إِسْنَادٌ فَقَط، فَعَنْ ثِقَةٍ تُوقِّفَ فِيهِ، وإِلاَّ تُرِكَ. ٦/ب

(١) تفنّناً وليس تكثّراً، وانظر علوم الحديث ص ٧٦.

(٢) أخرجه عنه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص ٢٣٣، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١١٩، والخطيب البغدادي في الكفاية ص ٢٢٣ بنحوه.

(٣) انظر الإرشاد للخليلي (١/ ١٧٦).

وَقَالَ الحَاكِمُ[١]: مَا تَفَرَّدَ بِهِ ثِقَةٌ وَلَمْ يُتَابَعْ.

وما ذَكَرَا يُشْكِلُ بِتَفَرُّدِ عَدْلٍ ضَابِطٍ، كَحدِيثِ الأَعْمَالِ[٢].

والصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ خَالَفَ أَحْفَظَ مِنْهُ **فَحَدِيثُهُ شَاذٌّ مَرْدُودٌ**. وَإِنْ لَمْ يُخالِفْ، وَهُوَ عَدْلٌ ضَابِطٌ، **فَصَحِيحٌ**. وَإِنْ قَارَبَهُمَا **فَحَسنٌ**، وإِلاَّ فَمَرْدُودٌ.

الرَّابِعُ عَشَرَ

المُنْكَرُ:

قَالَ البَرْدِيجِيُّ: «فَرْدٌ لاَ يُعْرَفُ مَتْنُه عَنْ غَيْرِ رَاوِيهِ»[٣].

والصَّوابُ مَا فَصَّلْنا فِي الشَّاذِّ.

فَهُو إِذاً قِسْمانِ:

- **مَا** خُولِفَ فِيه الثِّقاتُ.
- **وَ** مَا لَيْسَ فِي رَاوِيهِ إِتْقَانٌ يَجْبُرُ تَفَرُّدَهُ.

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ١١٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (١)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (١٩٠٧)، وأبو داود في سننه ـ حديث (٢٢٠١)، والترمذي في جامعه ـ حديث (١٦٤٧)، والنسائي في سننه حديث ـ (٧٥)، وابن ماجه في سننه ـ حديث (٤٢٢٧)، وغيرهم، من حديث عمر رضي الله عنه.

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧١.

الخَامِسُ عَشَرَ

الاعْتِبَارُ والمُتَابَعَةُ والشَّاهِدُ:

قَالَ ابنُ حِبَّانَ[١]: **الاعْتِبارُ**: كَأَنْ يَرْوِيَ حَمَّادٌ مَا لَمْ يُتَابَعْ عَلَيهِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابنِ سيرينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْهُ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ، فَيُنظَرُ: هَلْ رَواهُ غَيْرُ أَيُّوبَ عَنِ ابنِ سِيرينَ، أَوْ غَيْرُ ابنِ سِيرينَ عَنْ أَبِي هُرَيرةَ، أَوْ غَيْرُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ؟

فَأَيٌّ وُجِدَ عُلِمَ أَنَّ لَهُ أَصْلاً.

وَقَدْ يُسَمَّى **مُتَابَعَةً**، لَكِنْ يَقْصُرُ[٢] عَنِ المُتَابَعَةِ التَّامَّةِ بِحسَبِ بُعْدِهَا.

والتَّامَّةُ أَنْ يَرْوِيَهُ غَيْرُهُ عَنْ أَيُّوبَ.

وَيُسَمَّى ذَلِكَ **شَاهِداً** أيضاً.

والشَّاهِدُ بِلاَ مُتَابَعَةٍ أَنْ يُرْوَى بِمَعْناهُ، وَيَدْخُلُ فِيهما[٣] مَنْ لاَ يُحْتَجُّ بِهِ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ جَمْعٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ ذُكِرُوا فِيهِما[٤]، ولا يَصْلُح لِذَلِكَ كُلُّ ضَعِيْفٍ.

---

(١) انظر صحيح ابن حبّان (١/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٢) في (ل): «تقصر».

(٣) في (ش): «فيها».

(٤) أي في المتابعة والشاهد.

وإِذَا عُدِما **فَفَرْدٌ مُطْلَقٌ** وَحُكْمُهُ مَرَّ[١].

وَإِذَا قِيل: «تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ» أَشْعَرَ بِانْتِفَاءِ وُجُوهِ المُتَابَعَاتِ.

السَّادِسُ عَشَرَ

٧/أ **زِيَادَةُ الثِّقَةِ**:/ قَبِلَها الجُمْهُورُ، وَرَدَّهَا بَعْضُهُم، وَبَعْضُهم مِمَّنْ نَقصَ وَقَبِلَها مِنْ غَيْرِه.

وَمَا يَتَفَرَّدُ[٢] بِهِ الثِّقَةُ ثَلاثَةٌ:

١ ـ مَا فِيه مُخَالَفَةٌ لِلثِّقَاتِ وَمُنَافَاةٌ؛ فَيُرَدّ.

٢ ـ وَعَكْسُهُ، كَتَفَرُّدِهِ بِحَدِيثٍ؛ فَيُقْبَل. وادَّعى الخَطِيبُ[٣] الاتِّفَاقَ عَلَيهِ.

٣ ـ ومَا فِيهِ مُخَالَفَةٌ بِلا مُنَافَاة، كَزِيَادَةِ لَفْظَةٍ فِي حَدِيثٍ تَرَكَها سَائِرُ رُوَاتِهِ.

كَحَدِيثِ: «فَرَضَ عَلَيْهِ [الصلاة و] السَّلاَمُ زَكَاة الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى»[٤].

---

(١) ص ٦١ ـ ٦٢.

(٢) في (ش): «وما تفرّد».

(٣) انظر الكفاية ص ٥٩٧.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ـ حديث (٦٢٧)، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ومن طريقه البخاري في صحيحه ـ حديث (١٥٠٤)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٩٨٤)، وأبو داود في سننه ـ حديث (١٦١١)، والترمذي في جامعه ـ حديث (٦٧٦)، والنسائي في سننه ـ حديث (٢٥٠٣)، وابن ماجه في سننه ـ حديث (١٨٢٦) وغيرهم.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ[1]: زَادَ مَالِكٌ مِنْ بَيْنِ الثِّقَاتِ: «مِنَ المُسْلِمِينَ»؛ فَاحْتَجَّ بِها جَمَاعةٌ كالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

وَبَيْنَ الوَصْلِ والإِرْسَالِ مُخَالَفَةٌ كَذَلِكَ، وإِنْ كَانَ الإِرْسَالُ نَوْعَ جَرْحٍ، فَإِنَّمَا لَمْ يُرَجَّحْ لِأَنَّ الجَرْحَ قُدِّمَ لِزِيَادَةِ عِلْمٍ فِيهِ، وَهِيَ هُنا فِي الوَصْلِ.

السَّابِعُ عَشَرَ

الفَرْدُ قِسْمَانِ:

مُطْلَقٌ: تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَتَقَدَّمَ.

وَنِسْبِيٌّ: تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ كُلِّ ثِقَةٍ، وَيَقْرُبُ مِنَ المُطْلَقِ.

أَوْ أَهْلُ كَذَا عَنْ غَيْرِهِم، أَوْ فُلانٌ عَنْ زَيْدٍ - وَإِنْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِهِ -، وَلاَ يُوجِبُ ضَعْفاً، إِلاَّ أَنْ يُرَادَ **بِأَهْلِ كَذَا** أَحَدُهُم فَكَالمُطْلَقِ.

(١) جامع الترمذي - حديث (٦٧٦)، وقد شاححه في التمثيل به النووي في التقريب ص ١٥٨، حيث قال: «لا يصحّ التمثيل به، فقد وافق مالكاً عمر بن نافع والضحاك بن عثمان» انتهى. ورواية الأول في صحيح البخاري - حديث (١٤٣٢)، والثاني في صحيح مسلم - حديث (٩٨٤).

الثَّامِنَ عَشَرَ

٧/ب **المُعلَّلُ**: ما اطُّلِعَ فِيه عَلَى عِلَّةٍ تَمْنَعُ صِحَّتَهُ/، وَظَاهِرُهُ السَّلاَمَةُ.

وَتُدْرَكُ بِجَمْعِ الطُّرُقِ، والتَّفَرُّدِ، والمُخَالَفَةِ، مَعَ قَرَائِنَ تُنَبِّهُ العَارِفَ عَلَى نَحْوِ إِرْسَالِ مَوْصُولٍ، أَوْ وَقْفِ مَرْفُوعٍ، أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي آخَرَ؛ فَيَغْلِبُ[1] عَلَى ظَنِّهِ فَيَحْكُمُ بِعَدَمِ صِحَّتِهِ، أَوْ يَشُكُّ فَيَقِفُ.

وكَثُر تَعْلِيلُ المَوْصُولِ بِإِرْسَالِهِ فِي إِسْنادٍ أَقْوَى مِنْه.

وَيُعَلَّلُ المَتْنُ أو الإِسْنَادُ فَيَقْدَحُ فِيهِ خَاصَّةً، كَحَدِيثِ: «البَيِّعَانِ بِالخِيارِ»[2]؛ غَلِطَ يَعْلَى بنُ عُبَيدٍ فَرَواهُ عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بنِ دينارٍ؛ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ دِينَارٍ.

أَوْ وَ[3] فِي مَتْنِهِ كَالإِرْسَالِ والوَقْفِ.

وَقَد يُسَمَّى بَاقِي القَوَادِحِ عِلَّةً؛ كَكَذِبٍ وَغَفْلَةٍ وَسُوءِ حِفْظٍ.

---

(١) في (ل): «فتغلب».

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (٢٠٧٩)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (١٥٣٢)، من حديث حكيم بن حزام مرفوعاً.

(٣) «أو وفي متنه» أي: أو (يُعلّل الإسناد فيقدح في صحة إسناد الحديث) وفي متنه (معاً).

وسَمَّى بِها التِّرْمِذِيُّ النَّسْخَ[1]، وَبَعْضُهُم غَيْرَ القَادِحِ كَإِرْسَالِ وَصْلِ ثِقَةٍ، وَقَالَ: مِنَ الصَّحِيحِ مُعَلَّلٌ، كَمَا قِيلَ مِنْهُ شَاذٌّ.

التَّاسِعُ عَشَرَ

المُضْطَرِبُ: ما رُوِيَ بِأَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَهُوَ يُضَعِّفُهُ لإِشْعَارِهِ بِعَدَمِ ضَبْطِهِ.

ويَقَعُ فِي مَتْنِهِ أَوْ سَنَدِهِ مِنْ رَاوٍ أَوْ رُواةٍ، فَإِنْ تَرَجَّحَ بَعْضُها بِنَحْوِ حِفْظٍ أَوْ كَثْرَةِ صُحْبَةٍ؛ حُكِم لَهُ، وَزَالَ اضْطِرَابُهُ.

العِشْرونَ

المُدْرَجُ:

أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

١ ـ أَنْ يَرْوِيَ رَاوٍ عَنْهُ عَلَيْهِ [الصلاة و] السَّلامُ حَدِيثاً/ فَيَصِلُهُ ٨/أ
بِكَلامِهِ، فَيُرْوَى عَنْهُ مُتَّصِلاً، فَيُتَوَهَّمُ رَفْعُ جَمِيعِهِ.

٢ ـ أَو يُرْوَى بَعْضُهُ بِإِسْنَادٍ وَبَاقِيهِ بِآخَرَ، فَيُرْوَيانِ عَنْهُ بِالأَوَّلِ.

---

(١) عقب الترمذي على حديث (١٤٤٤)، بما يفيد نسخه، وذكر بعد سياقه الحديث نفسه في كتابه العلل الصغير ص ٧٣٦، أنه قد بيّن علته في الكتاب، والعلة التي بيّنها عقب الحديث هي النسخ كما مرّ.

٣ ـ أَوْ يُدْرَجُ فِيه بَعْضُ مَتْنٍ آخَرَ[١].

٤ ـ أَوْ يَسْمَعُهُ مِنْ جَمْعٍ مُخْتَلِفِينَ فَيَرْوِيهِ عَنْهم بِاتِّفَاقٍ.

وَيَحْرُمُ تَعَمُّدُ شَيءٍ مِنْها.

الحَادِي والعِشْرون

المَوْضُوعُ:

وَهُوَ المُخْتَلَقُ، كما رُوِيَ عَنْ أُبيٍّ فِي فَضَائِلِ القُرْآنِ. وَأَخْطَأَ مَنْ ذَكَرَه كالوَاحِدِيِّ[٢].

وَتَحْرُمُ رِوَايَتُهُ إِلاَّ مُبَيَّناً.

وَيُعْرَفُ بِنَحْوِ إِقْرَارِ وَاضِعِهِ، أَوْ بِقَرِينَةٍ كَرَكَاكَةِ لَفْظِهِ، أَوْ مَعْناهُ.

وَجَمَعَهُ بَعْضُهُم الآنَ في نَحْو مُجَلَّدَتين، وأَكْثَر فِيه مِمَّا هُوَ ضَعِيفٌ لا مَوْضُوعٌ، وَجَوَّزَهُ بَعْضُ الكَرَّامِيةِ[٣] لِلتَّرْغِيبِ والتَّرْهِيبِ.

---

(١) في (ش): «أو آخر».

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، مفسّر عصره، صنّف التفاسير الثلاثة: البسيط والوسيط والوجيز. مات سنة (٤٦٨هـ). انظر سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٩).

(٣) **الكرّامية**: نسبة إلى محمد بن كرّام السجستاني، (ت ٢٥٥هـ).
وهي طائفة مبتدعة تقول: الإيمان قول باللسان فقط، مجرد عن عقد القلب وعمل الجوارح. انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٤).

وَيَقَعُ فِيهِ قَوْمٌ غَلَطاً، وَقَوْمٌ نُسِبُوا للزُّهْدِ بِزَعْمِ أَنَّهُ حِسْبَةٌ؛ فَيُقْبَلُ ثِقةً بِهِم! **فَضَرَرُهُم أَعْظَمُ**.

الثَّانِي والعِشْرونَ

المَقْلُوبُ: ما نُقِلَ مَتْنُهُ إِلَى سَنَدٍ آخَرَ لِيُسْتَغْرَبَ.

وَقَلَبَ أَهْلُ بَغْدَادَ عَلَى البُخَارِيِّ مِئَةَ حَدِيثٍ، فَأَقَامَهَا[1].

الثَّالِثُ والعشرون

صِفَةُ مَنْ يُقْبَلُ أَمْ لاَ:

شَرَطَ الجُمْهُورُ كَوْنَ المَقْبُولِ عَدْلاً ضَابِطاً، بِأَنْ يَكُون مُسْلِماً، بَالِغاً، عَاقِلاً، سَالِماً مِنْ أَسْبَابِ الفِسْقِ وَخَوارِمِ/ المُرُوءَةِ، مُتَيَقِّظاً، ذَا حِفْظٍ أَوْ ضَبْطٍ، أو عِلْمٍ بِما يُحيلُ المَعْنى إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ أَوْ كِتَابِهِ، أَوْ بِالمَعْنَى. ٨/ب

(١) أخرج القصة ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه ص ٦٢، عن عدد من مشايخه، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢٠ ـ ٢١)، وابن الجوزي في الحث على حفظ العلم ص ٩١، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٦٣)، وغيرهم.
قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٧٤) حول جهالة شيوخ ابن عدي: «ولا تضر جهالة شيوخ ابن عدي، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم».

والصَّحيحُ، ثُبوتُ الجَرْحِ والتَّعديلِ بِوَاحدٍ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ اثْنَانِ.

وَتَثْبُتُ العَدَالَةُ أَيْضاً بِاشْتِهَارِهَا، كَمَالِكٍ والسُّفْيانَيْنِ[١]، وَإِنَّمَا يُسأَلُ عَمَّنْ خَفِيَ أَمْرُهُ.

وَقَوْلُ أَبِي عُمَرَ[٢]: «كُلُّ حَامِلِ عِلْمٍ مُعْتَنٍ بِهِ عَدْلٌ»، تَوَسُّعٌ غَيْرُ مَرْضِيٍّ.

ويُعْرَفُ الضَّبْطُ بِمُوافَقَةِ الثِّقَاتِ وَلَوْ مَعْنًى.

وَكَثْرَةُ المُخَالَفَةِ تُخِلُّ، وَنُدْرَتُها لا.

والصَّحيحُ، قَبُولُ التَّعْدِيلِ بِغَيرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ؛ لِكَثْرَتِهِ، والجَرْحُ لاَ إِلاَّ بِسَبَبِهِ، وَعَدَمُ تَبْيِينِهِ فِي كُتُبِهِ يُوجِبُ تَوَقُّفاً وَرِيبَةً، فَإِنْ زَالَتْ بِالكَشْفِ قُبِلَ، كَجَمْعٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ كَذلِكَ. وَإِذَا اجْتَمَعا قَدَّمَ الجُمْهُورُ الجَرْحَ، وهُوَ الصَّحيحُ، لِأَنَّهُ عَنْ بَاطِنٍ.

وقِيلِ إِنْ زَادَ أَهْلُ التَّعْدِيلِ قُدِّمَ.

ولا يُجْزِىءُ التَّعْدِيلُ مُبْهَماً، ذَكَرَهُ الخَطِيبُ[٣] وَغَيْرُهُ: كَـ«حَدَّثَني الثِّقَةُ»؛ لِجَوازِ جَرْحِهِ لَوْ سَمَّاهُ. وَقِيلَ: يُجْزِىءُ.

فَإِنْ قَالَهُ عَالِمٌ أَجْزَأَ مُوافِقَهُ فِي المَذْهَبِ عِنْدَ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ.

---

(١) سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة.

(٢) انظر التمهيد (١/ ٢٨).

(٣) انظر الكفاية ص ١٥٤.

وَرِوَايةُ عَدْلٍ عَمَّنْ سَمَّاهُ لَيْسَ بِتَعْدِيلٍ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَعَمَلُهُ/ بِحَدِيثٍ، أَوْ مُخَالَفَتُهُ لَهُ، لَيْسَ بِتَصْحِيحٍ وَلا جَرْحٍ. ٩/أ

وَرَدَّ الجُمْهورُ مَجْهولَ العَدَالَةِ ظَاهِراً وَبَاطِناً.

وَقَبِلَ بَعْضُ هَؤُلاءِ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ مَجْهُولَها بَاطِناً فَقَطْ، وَهُو المَسْتُورُ، وَبِهِ قَطَعَ سُلَيْمٌ الرَّازِيُّ[١]، وَيُشْبِهُ كَوْنَ العَمَلِ عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِمَّنْ ذُكِرَ فِي الكُتبِ وقَدُمَ فَتَعَذَّرَ خِبْرَتُهُ بَاطِناً.

وَرَدَّ بَعْضُ مَنْ قَبِلَ الأَوَّلَ مَجْهولَ العَيْنِ.

وَمَنْ رَوَى عَنْه عَدْلانِ وَعَيّناهُ زَالَتْ جَهَالَةُ عَيْنِهِ، وَهَذا أَقَلُّ مَا يَرْفَعُ الجَهَالَةَ عِنْدَ الخَطِيبِ[٢].

وخَرَّجَ البُخَارِيُّ عَنْ مِرْدَاسٍ[٣]، ومُسْلِمٌ عَنْ رَبِيعَةَ[٤] الأَسْلَمِيَّيْنِ، ولِكُلٍّ رَاوٍ فَقَطْ، فَهُو مِنْهُما مَصِيرٌ إِلَى زَوَالِها بِوَاحِدٍ، والخِلافُ فِيهِ مُتَّجِهٌ كَالتَّعْدِيلِ بِهِ.

وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْ بِبِدْعَتِهِ، فَالكَثِيرُ أَو الأَكْثَرُ، وَهُوَ الأَعْدَلُ، إِنْ كَانَ دَاعِيَةً رُدَّ، وإِلاَّ قُبِلَ. وقِيلَ: إِنْ لَمْ يَسْتَحِلَّ الكَذِبَ لِنُصْرَتِهِ

---

(١) سُليم بن أيوب الرازي، أبو الفتح، الفقيه الشافعي، المتوفى سنة (٥٤٧هـ) غريقاً في بحر القلزم. انظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٤٥).

(٢) انظر الكفاية ص ٩٨.

(٣) انظر صحيح البخاري ـ حديث (٤١٥٦)، وحديث (٦٤٣٤).

(٤) انظر صحيح مسلم ـ حديث (٤٨٩).

قُبِلَ. وَقِيلَ: يُرَدُّ مُطْلَقاً، وَهُوَ بَعِيدٌ. وَفِي الصَّحِيحينِ جَمْعٌ مِنْهم لَيْسوا بِدُعَاةٍ.

ومن فَسَقَ فَتَابَ قُبِلَ، إِلاَّ مَنْ تَابَ مِنْ تَعَمُّدِ كَذِبٍ فِي حَدِيثِهِ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وغَيْرُهُ.

ب ٥ وقال/ الصَّيْرَفِيُّ[١]: «مَنْ رَدَدْنَاهُ لِكَذِبٍ لَمْ نَقْبَلْهُ بِتَوْبَةٍ، وَمَنْ ضَعَّفْنَاهُ لَمْ نُقَوِّهِ، بِخِلاَفِ الشَّهادَةِ».

وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ: «مَنْ كَذَبَ فِي خَبَرٍ سَقَطَ حَدِيثُهُ المُتَقَدِّمُ»[٢].

وَمَنْ رَوَى حَدِيثاً فَنَفَاه شَيْخُهُ؛ فَالمُخْتَارُ إِنْ جَزَمَ ـ كَنَحْوِ: «مَا رَوَيتُهُ» ـ رُدَّ، وَلَمْ يَقْدَحْ فِي بَاقِي حَدِيثِهِ، وَبِنَحْوِ: «لاَ أَذْكُرُهُ» أَوْ «لاَ أَعْرِفُهُ» لا.

وَمَنْ رَوى حَدِيثاً فَنَسِيَهُ، أَسْقَطَ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ[٣] العَمَلَ بِهِ، والجُمْهورُ لا.

وَرَدَّ أَحْمَدُ وَإِسحاقُ[٤] رِوَايةَ آخِذٍ عَلَيْها أَجْراً، وَقَبِلَها الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ[٥] وغَيْرُهُ، كَتَعْلِيمِ القُرْآنِ.

---

(١) أبو بكر شارح الرسالة، ونقل قوله ابن الصلاح في علوم الحديث ص (١٠٤).
(٢) انظر قواطع الأدلة (٢/ ٣٠٤).
(٣) انظر الإحكام للآمدي (٢/ ١٠٦).
(٤) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وانظر قوله وقول الإمام أحمد في ذلك في الكفاية ص ٢٤١.
(٥) انظر الكفاية ص ٢٤٣.

وأَفْتَى أَبُو إِسْحاقَ الشِّيرَازِيُّ[١] بِجَوَازِهِ لِمَنْ شَغَلَتْهُ عَنْ الكَسْبِ.

وَمَنْ تَسَاهَلَ فِي سَمَاعِهِ أَوْ إِسْمَاعِهِ رُدَّ، كَنَوْمِهِ، (و)[٢] تَحْدِيثِهِ لا مِنْ أَصْلٍ صَحيح، أَوْ قَبَوَلِهِ التَّلْقينَ أَوْ كَثْرةِ سَهْوِهِ إِذا لَمْ يُحَدِّثْ مِنْ أَصْلٍ صَحيحٍ، أَو كَثْرَةِ شَوَّاذِهِ.

وَأَسْقَطَ ابنُ المُبَارَكِ وَأَحْمَدُ رِوَايَةَ مَنْ غَلَطَ فَبُيِّنَ لَهُ فَأَصَرَّ[٣]، وَفِيهِ نَظَرٌ.

ولا يُنْكَرُ إِنْ أَصَرَّ لِعِنَادٍ أَوْ نَحْوِهِ.

وَلَمْ يُعْتَبَرْ اليَوْمَ مَجْمُوعُ الشُّرُوطِ، لِتَعَذُّرِ الوَفَاءِ بِهِ، وَقَصْدِ حِفْظِ السِّلْسِلَةِ، فَيُكْتَفَى بِإِسْلاَمِ الرَّاوِي وَبُلُوغِهِ وَعَقْلِهِ (الكَامِلِ وَضَبْطِهِ)[٤] وَعَدَمِ تَظَاهُرِهِ/ بِفِسْقٍ أَوْ سُخْفٍ، وَوُجُودِ سَمَاعِهِ بِخَطِّ ثِقَةٍ، وَرِوايتِهِ من أَصْلٍ موافِقٍ لِسَمَاعِهِ. ١٠/أ

وَقَال البَيْهَقِيُّ[٥] نَحْوَهَ، وَوَجَّهَهُ بِتَدْوينِ الأَئِمَّةِ الأَحَادِيثَ المُحْتَجَّ بِها كُلَّها، لِضَمانِ صاحِب الشَّرْعِ لِحِفْظِهِ. فَمَنْ جَاءَ اليومَ

---

(١) إبراهيم بن علي الشيرازي أحد أئمة الشافعية، توفي سنة ٤٧٦هـ، وكانت فتواه حين سأله مسند العراق أبو الحسن ابن النقور. انظر علوم الحديث ص ١٠٧.

(٢) في (ل) و(ش): «أو».

(٣) انظر الكفاية ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٤) ليست في (ل) و(ش).

(٥) انظر مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢١).

بِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيها رُدَّ، وَإِنْ وُجِدَ فَلَمْ يَنْفَرِدْ، والحُجَّةُ قَائِمَةٌ بِغَيْرِهِ، والقَصْدُ بالسَّمَاعِ مِنْهُ؛ بَقَاءُ مَا خُصِّصْنَا بِهِ شَرَفاً لِنَبِيِّنَا عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ.

وَمَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ أَرْبَعٌ:

١ ـ فَإِذا قِيلَ: ثِقَةٌ، أَوْ مُتْقِنٌ، أَوْ ثَبْتٌ، أَوْ حُجَّةٌ، أَوْ لِلْعَدْلِ: حَافِظٌ أَوْ ضَابِطٌ؛ **احْتُجَّ بِهِ**.

٢ ـ وصَدُوقٌ، أَوْ مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، أَوْ لاَ بَأْسَ بِهِ؛ **كُتِبَ حَدِيثُهُ**، ونُظِرَ فِيهِ.

وَحَدَّثَ ابنُ مَهْدِيٍّ[١] عَنْ أَبِي خَلْدَةَ[٢]، فَقِيلَ: أَكَانَ ثِقَةً؟ فَقَالَ: «كَانَ صَدُوقاً مَأْمُوناً خَيِّراً ـ ورُوِيَ: خِيَاراً ـ الثِّقَةُ: شُعْبَةُ وسُفْيانُ»[٣].

وَقَوْلُ ابنِ مَعِينٍ: «إِذَا قُلْتُ: **لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ**، فَثِقَةٌ»[٤]؛ لَمْ يَنْسِبْهُ لِغَيْرِهِ، ويُخَالِفُ قَوْلَ ابنِ أَبِي حَاتِمٍ[٥].

٣ ـ **وشَيْخٌ**، كَصَدُوقٍ وهُوَ مَنْزِلَةٌ ثَالِثَةٌ.

---

(١) انظر تقريب التهذيب ص ٣٥١.

(٢) انظر تهذيب الكمال (٨/ ٥٦).

(٣) انظر الكفاية ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) انظر يحيى بن معين وكتابه التاريخ (٤/ ٣٧٦).

(٥) في بيانه لمراتب التعديل، في كتابه الجرح والتعديل (٢/ ٣٧). قال ابن الصلاح: «ابن معين نسب ما تقدم لنفسه، بخلاف ابن أبي حاتم، فهو عن صنيعهم». انظر علوم الحديث ص ١١١.

٤ ـ وَإِذَا قِيلَ: **صَالِحٌ**؛ كُتِبَ حَدِيثُهُ للاعْتِبَارِ.

وَمَرَاتِبُ [الجَرْحِ][1] أَرْبَعٌ:

١ ـ فَلَيِّنُ الحَدِيثِ، كَصَالِحٍ عِنْدَ[2] ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ[3]، وقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «جَرحٌ بِشَيءٍ/ لا يَمْنَعُ العَدَالَةَ»[4]. ١٠/ب

٢ ـ وليسَ بِقَوِيٍّ كالأَوَّلِ، لَكِنَّهُ دُونَهُ.

٣ ـ وكَذَا ضَعِيفٌ، وهُوَ دُونَ الثَّانِي.

٤ ـ ومَتْرُوكُ الحَدِيثِ، أَو ذَاهِبُهُ، أَو كَذَّابٌ؛ يُسْقِطُ حَدِيثَهُ.

ومِمَّا أَغْفَلَهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ[5]: رَوَى عَنْهُ النَّاسُ، وَسَطٌ، مُقَارِبُ الحَدِيثِ، مُضطَّرِبُهُ، لا يُحتَجُّ بِهِ، مَجْهُولٌ، لا شَيء، لَيْسَ بِذَاكَ القَوِيِّ، وفِيهِ أو في حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، دُونَ ضَعيفِ الحَدِيثِ جَرْحاً، وَمَا أَعْلَمُ بِهِ بأساً، دون لا بَأْسَ بِهِ تَعْدِيلاً، وَمَرَّ لِكُلٍّ مِنْها نَظِيرٌ أَوْ أَصْلٌ.

(١) في الأصل: «الخروج»، والمثبت من (ل) و(ش).
(٢) في الأصل: «عبد الله»، والمثبت من (ل) و(ش)، وهو الصواب.
(٣) أي أن أصحاب هاتين المرتبتين ـ «لين الحديث» و«صالح» ـ يكتب حديثهم للاعتبار، وينظر فيه. انظر الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).
(٤) انظر سؤالات السهمي للدارقطني ص ٧٢.
وأخرجه عنه الخطيب في الكفاية ص ٦٠، بنحوه.
(٥) عند ذكره مراتب الجرح والتعديل في كتابه الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).

الرَّابِعُ والعِشْرُونَ

كَيْفِيَّةُ التَّحمُّلِ:

تُقْبَلُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ [و]بَالِغٍ لِمَا تَحَمَّلَ قَبْلَهُمَا، وَأَخْطَأَ مَانِعُ الثَّانِي[١]، لِقَبُولِ النَّاسِ رِوَايَةَ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ كالحَسَنِ وابنِ الزُّبَيْرِ بِلا فَرْقٍ بَيْنَ مَا تَحَمَّلُوا قَبْلَ البُلُوغِ وَبَعْدَهُ.

واسْتَحَبَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ[٢] كَتْبَ الحَدِيثِ لِلْعِشْرِينَ[٣].

وَقَالَ مُوسَى بنُ هَارُونَ: أَهْلُ البَصْرَةِ يَكْتُبونَهُ لِعَشْرٍ، والكُوفَة لِعشرينَ، والشَّام لثلاثين[٤].

وقَدَّرَهُ المُصَنِّفُ[٥] بِالتَّأَهُّلِ؛ لاختِلافِ الأَشْخَاصِ فِيهِ.

١١/أ وإِذَا قُصِدَ بَقَاءُ السِّلْسِلَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُبَكِّرَ بالصَّغِيرِ حِينَ/ يَصِحُّ

---

(١) أي: البالغ الذي يروي بعد بلوغه ما تحمله قبل بلوغه.

(٢) هو الزبير بن أحمد بن سليمان الأسدي البصري أبو عبد الله الشافعي، المتوفى سنة (٣١٧هـ). انظر تاريخ بغداد (٨/ ٤٧١).

(٣) انظر المحدث الفاصل ص ١٨٧، والكفاية ص ١٠٦.

(٤) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ١٨٧، ومن طريقه الخطيب في الكفاية ص ١٠٤، وغيرهما.

(٥) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٥.

سَمَاعُهُ. وَقَدَّرَهُ ابنُ هَارُونَ بِفَرْقِهِ بَيْنَ بَقَرَةٍ وَحِمَارٍ[١]. وَأَحْمَدُ بِضَبْطِهِ[٢]. وَعَنْ عِيَاضٍ[٣]: حَدُّوهُ بِسِنِّ محمودٍ[٤] حِينَ عَقَلَ المَجَّةَ[٥]، وكَانَ خَمْساً، وعَلَيْهِ المُتَأَخِّرونَ.

والصَّوَابُ: إِنْ مَيَّزَ فَفَهِمَ[٦] الخِطابَ وأَجَابَ صَحَّ، وإِلاَّ فَلا.

❁ وأَقْسامُ [التَّحمُّلِ] ثَمَانِيَةٌ

❖ أَوَّلُها: السَّمَاعُ مِنَ الشَّيْخِ:

قَالَ الخَطِيبُ[٧]: وأَرْفَعُ عِبَارَاتِ السَّامِعِ فِيه: «سَمِعْتُ»، إِذْ لاَ يَكادُ يُذْكَرُ فِي إِجَازَةٍ أَوْ تَدْلِيسٍ. ثُمَّ «حَدَّثنا»، و«حَدَّثَنِي». ثم «أَنا»، وَيَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ، قَالَ المصنّفُ[٨]: هذا قَبْلَ شُيُوعِ تَخَصُّصِهِ[٩] بِما قُرِئَ عَلَيْهِ. و«ثنا»، و«أنا» أَرْفَع [من][١٠]

---

(١) أخرجه عنه الخطيب في الكفاية ص ١١٨.
(٢) أخرجه عنه الخطيب في الكفاية ص ١١٤.
(٣) في الإلماع ص ٦٢.
(٤) محمود بن الربيع بن سراقة الخزرجي، صحابي صغير، جلّ روايته عن الصحابة. انظر تقريب التهذيب ص ٥٢٢.
(٥) القصة رواها البخاري في صحيحه ـ حديث (٧٧)، وبوّب لها بباب: متى يصح سماع الصغير، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٣٣)، والنسائي في الكبرى ـ حديث (٥٨٣٤)، وابن ماجه في سننه ـ حديث (٧٥٤).
(٦) في الأصل «فهم» والمثبت من (ل) و(ش).
(٧) انظر الكفاية ص ٣٤٨.
(٨) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٢٠.
(٩) في (ل) و(ش): «تخصيصه».
(١٠) في الأصل «إن» والمثبت من (ل) و(ش).

«سَمِعْتُ»، من جِهَةِ دلالَتِهما أَنَّ الشَّيخَ خَاطَبَهُ بِخِلافِهِ، ثُمّ «أَنْبَأَنا» وَ«نَبَّأنا»، وَيقِلُّ استِعْمالُهما، و«قَالَ لَنا» و«ذَكَرَ لنا» كَـ«حَدَّثنا»، لَكِنْ يَلِيقَانِ[١] بِسَماعِ المُذَاكَرَةِ، واسْتُعْمِلا فِيهِ كَثِيراً، وأَوْضَعُها: «قَالَ»، و«ذَكَرَ».

❖ **ثانيها: القِرَاءَةُ عَلَيْهِ:**

وسَمَّاهُ أَكْثَرُهُم عَرْضاً.

ولا يُعتدُّ بِمَانِعِ الرِّوَايةِ بِهِ، ورَجَّحَهُ[٢] أَبو حَنِيفَةَ وابنُ أَبِي ذِئْبٍ ومَالِكٌ - فِي رِوايةٍ - على الأَوَّلِ، والصَّحِيحُ عَكْسُهُ، وسوَّاهُما[٣] مَالِكٌ[٤] والبُخارِيُّ[٥] ومُعظَمُ أَهْلِ الحِجَازِ والكُوفَةِ[٦]/ ١١/ب.

والأجودُ فيهِ: «قَرَأْتُ»، أَوْ «قُرِئَ عَلَيْه وَأَنَا أَسْمَعُ» فَأَقَرَّ بِهِ، ثُمَّ «ثَنَا» أَو «أنا قِراءَةً عَلَيْهِ».

ومَنَعَ[٧] ابنُ المُبَارَكِ، وأَحْمَدُ، والنَّسائِيُّ، وغيرُهم إِطْلاقَهُما[٨].

---

(١) في الأصل: «لا يليقان»، وهو خطأ من الناسخ، والمثبت من (ل) و(ش) بدون «لا»، وهو الصواب كما في أصل ابن الصلاح ص ١٣٦ وغيره من كتب المصطلح.

(٢) أي رجح العرض على السماع من لفظ الشيخ انظر الكفاية ص ٤٠٠.

(٣) أي السماع والعرض وجعلهما بمنزلة واحدة.

(٤) في رواية عنه، انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٥٩، والكفاية ص ٣٩٢.

(٥) انظر صحيح البخاري (١/ ١٤٨).

(٦) انظر المصدر السابق.

(٧) انظر الإلماع ص ١٢٥.

(٨) أي التحديث والإخبار بدون تقييد بالقراءة.

وقِيلَ: جَوَّزَهُ[١] مَالِكٌ، والقَطَّانُ، والبُخَارِيُّ، وغَيْرُهُم.

وجَوَّزَ[٢] الأَوْزَاعِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وابنُ وَهْبٍ، ومُسْلِمٌ، والنَّسَائِيُّ، وَأَكْثَرُهُم «أَنا» دُونَ «ثَنا»، وَهُوَ الشَّائِعُ.

وَقِيلَ[٣]: يَجوزُ «سَمِعْتُ» أَيْضاً.

وَإِذَا كَانَ الأَصْلُ بِيَدِ ثِقَةٍ؛ فَإِنْ حَفِظَ الشَّيْخُ فَكَإِمْسَاكِهِ وَأَوْلَى، وَإِلاَّ فالصَّحِيحُ الصِّحَّةُ. وقِيلَ: لا.

وَبِيَدِ قَارِىءٍ ثِقَةٍ كَذلِكَ وَأَوْلَى. وَإِنْ لَمْ يُوثَقْ بِهما شُرِطَ حِفْظُ الشَّيْخِ.

وإِذَا قِيلَ لَهُ: «أَخْبَرَكَ»، أَوْ نَحْوَه فَأَصْغَى، ولم يُنْكِرْ، صَحَّحَهُ الجمهورُ لِلْقَرَائِنِ. وَشَرَطَ[٤] بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ والظَّاهِرِيَّةِ نُطْقَهُ. وقَالَ ابنُ الصَّبَّاغِ: «يُعْمَلُ بِهِ، ويَقُولُ: قُرِىءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَسْمَعُ إِلاَّ[٥] أَنَا»[٦].

واخْتَارَ الحَاكِمُ[٧] ـ وعَهِدَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ أَئِمَّةِ عَصْرِهِ ـ «حَدَّثَنِي»

---

(١) انظر المحدث الفاصل ص ٤٢٨، والكفاية ص ٤٤٤، والإلماع ص ١٢٨.
(٢) انظر المحدث الفاصل ص ٤٣١، والكفاية ص ٤٣٥، والإلماع ص ١٢٤، ١٢٥.
(٣) انظر الاقتراح ص ١٤٨.
(٤) انظر الإلماع ص ٧٨.
(٥) في (ل) و(ش): «لا».
(٦) نقله عنه السبكي في الإبهاج شرح المنهاج (٢/ ٣٧٠).
(٧) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

فيما سَمِعَهُ وَحْدَهُ عَنْ[١] شَيْخِهِ، ومَعَ غَيْرِه «ثَنَا»، ومَا قَرَأَهُ وَحْدَهُ عَلَيْهِ: «أَخْبَرَنِي»، وَمَعَ غَيْرِهِ أَوْ قُرِئَ بِحَضْرَتِهِ: «أَنَا».

وَعَنْ ابنِ وَهْبٍ نَحْوَهُ، وهُوَ حَسَنٌ.

وَحَكَى الخَطِيبُ[٢] عن العلماءِ كافَّةً أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لاَ وَاجِبٌ.

١/١٢أ فَإِنْ شَكَّ هَلْ مَعَهُ/ غَيْرُهُ؛ (فَعَنْ البَيْهَقِيِّ[٣] يَقُولُ: «حَدَّثَنِي» أَوْ «أَخْبَرَنِي»، إِذْ الأَصْلُ عَدَمُ غَيْرِهِ)[٤].

وعَنْ القَطَّانِ: «إِذَا شَكَّ أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: «حَدَّثَنِي»، أَوْ «ثَنا»؛ قَالَ: «حَدَّثَنا[٥]»»[٦]، ومُقْتَضَاهُ هُنَا أَيْضاً: «ثَنَا»، لأَنَّهُ أَنْقَصُ مِنْ «حَدَّثَنِي».

وَعَنْ أَحْمَدَ[٧]: اِتْبَعْ لَفْظَ شَيْخِكَ بِـ«حَدَّثَنَا» وَنَحْوِهِ.

ولاَ يُبَدَّلُ كُلٌّ مِنْ «ثَنا» و«أَنا» بالآخَرَ في الكتب في إِسنادٍ

---

(١) في (ل) و(ش): «من».
(٢) انظر الكفاية ص ٢٩٤.
(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٢٧.
(٤) ما بين الهلالين ليس في (ل).
(٥) في (ل): «ثنا».
(٦) انظر الكفاية ص ٤٢٣.
(٧) انظر المصدر السابق.

يُسَوِّيَ[١] رِجَالُهُ بَيْنَهما، جَعَلَهُ الخَطِيبُ[٢] فَرْعَ الخِلاَفِ عَلَى[٣] الرِّوَايةِ بِالمعنى، وهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا سَمِعَهُ مِنْ شَيْخِهِ، وَلَمْ يُوضَعْ فِي كِتَابٍ.

وَإِذَا سَمِعَ أَوْ أَسْمَعَ وَهُوَ يَكْتُبُ؛ مَنَعَهُ[٤] الحَرْبِيُّ وابنُ عَدِيٍّ وغَيْرُهُما.

وعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّبْغِيِّ[٥]: «يَقُولُ: «حَضَرْتُ» لاَ «أَنَا»»[٦]، وصَحَّحَهُ ابنُ هارُونَ[٧].

وعَنْ أَبِي حَاتِمٍ: «كَتَبْتُ عِنْدَ عَارِمٍ[٨] وهُوَ يَقْرَأُ»[٩].

وعَنْ ابنِ المُبَارَكِ: قُرِىءَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وهُوَ يَنْسَخُ غَيْرَهُ[١٠].

وصَحَّحَهُ المُصَنِّفُ[١١] إِنْ فُهِمَ المَقْرُوءُ، وإِلاَّ فَلاَ.

---

(١) في الأصل: «سوّي»، والمثبت من (ل) و(ش).
(٢) انظر الكفاية ص ٤٢٢.
(٣) في (ل) و(ش): «في».
(٤) انظر الكفاية ص ١٢٠.
(٥) أحمد بن إسحاق الصِّبغي، كان يبيع الصبغ، أحد أئمة الشافعية بخراسان، توفي سنة ٣٤٢هـ. انظر طبقات الشافعية للإسنوي (٢/ ١٢٢).
(٦) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ١٢٠.
(٧) انظر المصدر السابق ص ١٢٢.
(٨) هو محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصريّ الحافظ الثبت، المتوفى سنة ٢٢٤هـ. انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٦٥).
(٩) انظر الكفاية ص ١٢٢.
(١٠) انظر المصدر السابق ص ١٢١.
(١١) انظر علوم الحديث ص ١٢٩.

وَكَذَا الخِلافُ فِي الكَلاَمِ وسُرعةِ القَاريء، وهَيْنَمَتِهِ[١]، وبُعْدِ السَّامِعِ. والظَّاهِرُ العَفْوُ عَنْ يَسِيرٍ كَكَلِمَتينِ، ويُسْتَحَبُّ إِجازَةُ الشَّيْخِ الكتابَ لَهُم.

١٢/ب وقِيلَ لأَحْمَدَ: الشَّيْخُ يُدْغِمُ حَرْفاً يُعْرَفُ ولاَ يُفْهَمُ عَنْهُ/، تَرَى رِوَايَتَهُ؟ قَالَ: «أَرْجُو أَنْ لاَ يُضَيَّقَ هَذَا»[٢].

وَلَوْ عَظُم مَجْلِسُ المُمْلِي فَبَلَّغَ المُسْتَمْلِي، قِيلَ: يَرْوِيهِ السَّامِعُ مِنْهُ عَنْ المُمْلِي.

قَالَ رَجُلٌ لِحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ: كَيف قُلْتَ؟ قَالَ: اسْتَفْهِمْ مَنْ يَلِيكَ[٣].

وقال المُسْتَمْلِي[٤] لابنِ عُيَيْنَةَ: «النَّاسُ لاَ يَسْمَعُونَ». قال: «أَسْمِعْهُمْ أَنْتَ»[٥]، وَفِيهِ بُعْدٌ، وَقِيلَ: لا.

عن خَلَفِ بنِ تَمِيمٍ[٦]: «سَمِعْتُ مِنَ الثَّوْرِيِّ نَحْوَ عَشْرَةِ آلاَفِ حَدِيثٍ، وكنتُ أَسْتَفْهِمُ جَلِيسي»، فَقَالَ زَائِدَةُ: «لا تُحَدِّثْ

---

(١) الهينمة: القراءة الخفية. انظر لسان العرب مادة: هنم.
(٢) انظر طبقات الحنابلة (١/ ١٧٣)، والكفاية ص ١٢٤.
(٣) انظر الكفاية ص ١٢٧.
(٤) هو عبد الرحمٰن بن يونس بن هاشم، أبو مسلم المستملي، البغدادي، المتوفى سنة (٢٢٤هـ). انظر تقريب التهذيب ص ٢١٢.
(٥) انظر الكفاية ص ١٢٨.
(٦) خلف بن تميم بن أبي عتاب الكوفي، أبو عبد الرحمٰن، المتوفى سنة (٢١٦هـ)، وقيل: (٢١٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢١٢).

مِنْهَا إِلاَّ بِمَا سَمِعْتَ وَحَفِظْتَ»[١].

ورَأَى [أَبُو][٢] نُعَيم فِي حَرْفٍ أو اسم سَقَطَ مِنْ سَمَاعِهِ مِنْ سُفْيانَ والأَعْمَشَ، فاسْتَفْهَمَ عَنْهُ غَيْرَهُمَا أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْهُ[٣].

ويَصِحُّ السَّمَاعُ مِمَّنْ حَدَّثَ وَرَاءَ حِجَابٍ فُعُرِفَ صَوْتُهُ، أَوْ قُرِىءَ عَلَيْهِ فَعُرِفَ حُضُورُهُ. وَيَنْبَغِي جَوَازُ الاكْتِفَاءِ فِي المَعْرِفَةِ بِخَبَرِ ثِقَةٍ. وسُمِعَ مِنْ أَزْواجِهِ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ مَحْجُوبَاتٍ، وَعَنْ شُعْبَةَ مَنْعُهُ[٤].

وَلَوْ أَسْمَعَهُ حَدِيثاً فَقَالَ: «رَجَعْتُ عَنْ إِخْبَارِكَ»، أَو «لاَ تَرْوِهِ»، [أَوْ][٥] نَحوَهُ، ولم يَحْتَجّ بِخَطَئِهِ فِيهِ أَوْ شَكِّهِ؛ فَلَهُ رِوَايَتُهُ. وَكَذَا: «أُخْبِرُكُم لا فُلاناً».

قَالَ الإِسفَراييِنيُّ: «وَكَذَا لَوْ سَمِعَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ»[٦].

١٣/أ

❖ **ثَالِثُها: /الإِجَازَةُ:**

قَالَ ابنُ فَارِسٍ: «مِنْ اسْتَجَزْتُهُ فَأَجَازَنِي، إِذا أَسْقَاكَ مَاءً لِأَرْضٍ أَوْ مَاشِيَةٍ»[٧].

---

(١) انظر الكفاية ص ١٢٦، والإلماع ص ١٣٦.
(٢) في الأصل: «ابن»، وهو خطأ، والمثبت من (ل) و(ش).
(٣) انظر الكفاية ص ١٢٩.
(٤) انظر المحدث الفاصل ص ٥٩٩، والكامل لابن عدي (١/ ٦٠).
(٥) في الأصل: «و»، والمثبت من (ل) و(ش).
(٦) انظر علوم الحديث ص ١٣٣.
(٧) مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٩٤).

فَالطَّالِبُ يَسْتَجِيزُهُ عِلْمَهُ، فَيُجِيزُهُ.

فَعَلَى هَذا يُقَالُ: «أَجَزْتُهُ كَذَا»، وَمَنْ جَعَلَهَا إِذْناً ـ وَهُوَ المَعْرُوفُ ـ قَالَ: «أَجَزْتُ لَه رِوَايَتَهُ كَذَا».

وَيَجُوزُ حَذْفُ الرِّوَايَةِ.

ويُسْتَحْسَنُ عِلْمُهُ بِمَا يُجِيزُ، وَكَوْنُ المُجَازِ لَهُ عالماً، وَعَنْ مالكٍ هُوَ شَرْطٌ.

وقَالَ أَبُو عُمَرَ: «الصَّحِيحُ أَنَّها إِنَّما تَجُوزُ لِمَاهِرٍ[1] فِي مُعَيَّنٍ لاَ يُشْكِلُ سَنَدُهُ»[2].

ومَنْ أَجَازَ بِخَطِّهِ وقَصَدَهَا[3]؛ جَازَ، ويَنْبَغِي تَلَفُّظُهُ.

وهِي[4] سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ:

أَعْلاَها: لِمُعَيَّنٍ فِي مُعَيَّنٍ:

وجَوَّزَ الرِّوَايَةَ بِهَا الجُمْهورُ، لِأَنَّها إِخْبَارٌ إِجْمَالِيٌّ لَا إِجَازَةٌ لِكَذِبٍ، والنُّطْقُ لَيْسَ بِشَرْطٍ كالقِرَاءَةِ عَلَيهِ، ودَعْوَى الباجيِّ الإِجْمَاعَ عَلَيْهِ بَاطِلٌ؛ إِذْ[5] أَبْطَلَها جَمَاعَاتٌ، وَهُو إِحْدَى

(١) في الأصل: «لما هو»، والمثبت من (ل) و(ش) وكما في مصادر التخريج.
(٢) انظر جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٨٠)، والإلماع ص ٩٥.
(٣) أي الإجازة.
(٤) المثبت من «ل» و«ش»، وفي الأصل: «هو».
(٥) في الأصل «إذا»، والمثبت من (ل) و(ش).

الرِّوايتَيْنِ عَنِ الشَّافِعِيِّ[١]، ويَجِبُ العَمَلُ بِها. ومَنَعَهُ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ[٢] كَالمُرْسَلِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

الثَّانِي: لِمُعَيَّنٍ فِي غَيْرِهِ:

كَـ«**أَجَزْتُ**[٣] لَكَ مَسْمُوعَاتِي».

والخِلافُ فِيهِ أَكْثَرُ، والجُمْهورُ أَنَّهُ كَالأَوَّلِ رِوَايةً وَعَملاً.

الثَّالِثُ: لِعَامٍّ:

كَـ«**أَجَزْتُ** المُسْلِمينَ»، أَوْ «أَهْلَ زَمَنِي».

واخْتَلَفَ/ فِيه المُجَوِّزونَ، وممّن جَوَّزَهُ الخَطِيبُ[٤]، ١٣/ب
وحَكَاهُ الحَازِمِيُّ عَمَّنْ أَدْرَكَهُ مِنَ الحُفَّاظِ[٥]، وَأَجَازَ ابنُ مَنْدَهْ[٦] لِمَنْ قَالَ: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه»، وابنُ حَزْمٍ[٧] لِمَنْ دَخَلَ قُرْطُبَةَ مِنَ الطَّلَبَةِ، ولم نَسْمَعْ عَنْ مُقْتَدى به الرِّوَايَةَ بِهِ، فَإِنْ حُصِرَ بِوَصْفٍ فَأَقْرَبُ لِلْجَوَازِ.

الرَّابِعُ: لِمَجْهولٍ:

كَذِكْرِ اسمٍ ونَسَبٍ يَشْتَرِكُ جَمْعٌ فِيهِما، أَوْ بِمَجْهُولٍ

---

(١) انظر الكفاية ص ٤٥٦.
(٢) انظر الكفاية ص ٤٥٦.
(٣) في الأصل: «جازت»، والمثبت من (ل) و(ش).
(٤) انظر الإجازة للمعدوم والمجهول للخطيب ص ٨٠، والكفاية ص ٤٤٩، والإلماع ص ٩٩.
(٥) رواه ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٣٧.
(٦) انظر الإجازة للمعدوم والمجهول ص ٨٠.
(٧) أخرجه القاضي عياض في الإلماع ص ٩٩.

كَـ«أَجَزتُ لَكَ السُّنَنَ»، وَيَرْوِي كُتُباً مِنَ السُّنَنِ، وهُوَ فَاسِدٌ.

وتَصِحُّ لِمَنْسُوبِينَ وَهُوَ يَجْهَلُهُم، كَسَمَاعِ مَنْ يَجْهَلُهُ [مِنْهُ]، وَيَنْبَغِي صِحَّتُها لِمُسَمَّيْنَ فِي الإِجَازَةِ[١] بِلاَ تَصَفُّحٍ وَعِلْمٍ بِعَدَدِهم وأَسْمَائِهِم، كَسَمَاعِهم مِنْه كَذَلِكَ.

والظَّاهِرُ **بُطْلانُها** «لِمَنْ شَاءَهُ[٢] زَيْدٌ»، وَ[بِهِ] أَفْتَى الطَّبَرِيُّ[٣]؛ لِلْجَهَالَةِ، وَلِأَنَّ مَا تُفْسِدُهُ يُفْسِدُهُ التَّعْلِيقُ عِنْدَ قَوْمٍ، **وَقِيلَ: تَصِحُّ**.

وَ«لِمَنْ شَاءَ الرِّوَايَةَ عَنِّي» أَوْلَى[٤] بِالجَوازِ إِذْ صَرَّحَ بِمُقْتَضَى الحَالِ، «وَلِزَيْدٍ كَذَا إِنْ شَاءَ رِوَايَتَهُ» الأَظْهَرُ جَوَازُهُ.

الخامس: لِمَعْدُومٍ:

كَـ«أَجَزْتُ لِمَنْ يُولَدُ لِزَيْدٍ».

وَجَوَّزَهُ الخَطِيبُ[٥] وَغَيْرُهُ، وأَبْطَلَهُ الطَّبَرِيُّ[٦] وغَيْرُهُ، وهُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّها إِخْبَارٌ إِجْمَالِيٌّ، وَإِخْبَارُ مَعْدُومٍ بَاطِلٌ، وَكَذا الإِذْنُ لَهُ كَالوَكَالَةِ، وَمُوجِبُهُ بُطْلانُها لِلطِّفْلِ/. ١/١٤

(١) في (ل) و(ش): «الاستجازة».
(٢) في (ل) و(ش): «شاء».
(٣) نقله عنه الخطيب في الإجازة للمعدوم والمجهول ص ٨٠، والقاضي عياض في الإلماع ص ١٠٣.
(٤) في الأصل: «إلاّ»، والمثبت من (ل) و(ش)، وهو الصواب.
(٥) انظر الكفاية ص ٤٦٦.
(٦) انظر الإجازة للمعدوم والمجهول ص ٨٠.

وَقَالَ الخَطِيبُ: «تَصِحّ لأَنَّها إِبَاحَةٌ للرِّوايةِ، ورَأَيْنَا كَافَّةَ شُيُوخِنَا يُجِيزُونَ لَهُم بِلا سُؤَالٍ عَلَى(١) سِنِّهِم»(٢).

وَعَطْفُ مَعْدُومٍ عَلَى مَوْجودٍ أَقْرَبُ لِلْجوازِ نَحو «لِزَيْدٍ وَمَنْ يُولَدُ لَهُ» أَوْ «لَكَ وَلِعَقِبِكَ مَا تَنَاسَلُوا».

وَقَالَ ابنُ أَبِي دَاودَ(٣): «أَجَزْتُ لَكَ وَلِوَلَدِكَ وحَبَلِ الحَبَلةِ»(٤).

السَّادسُ: أَن يُجِيزَهُ(٥) مَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ، لِيَرْوِيَهُ إِنْ(٦) تَحَمَّلَهُ:

قَالَ عِياضٌ: «لَمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَهُ، وَفَعَلَهُ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ، والصَّحِيحُ بُطْلاَنُهُ»(٧).

وَسُئِلَ يُونُسُ بنُ مُغِيثٍ(٨) قَاضِي قُرْطُبَةَ(٩) إِجَازَةَ مَا سَيَرْوِيهِ،

---

(١) في (ل) و(ش): «عن».

(٢) انظر الكفاية ص ٤٦٦.

(٣) أبو بكر عبد الله بن الحافظ الشهير أبي داود السجستاني. انظر تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٦٧، ولسان الميزان ٣/ ٢٩٣.

(٤) انظر الكفاية ص ٤٦٥، والإجازة للمعدوم والمجهول ص ٧٩، والإلماع ص ١٠٥.

(٥) في الأصل: «يجيزونه»، والمثبت من (ل) و(ش)، وهو أصح؛ لقوله: «ما لم يتحمله» بالإفراد.

(٦) في (ل): «إذا».

(٧) انظر الإلماع ص ١٠٦.

(٨) هو أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد القرطبي، شيخ الأندلس، قاضي القضاة، توفي سنة (٤٢٩هـ). انظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٦٩).

(٩) المثبت من «ل» و«ش»، وفي الأصل: «قطربة».

فَأَبَى، فَغَضِبَ السَّائِلُ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: «يُعْطِيكَ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ!! هَذَا مُحَالٌ»(١).

فَيَلْزَمُ مَنْ قَصَدَ أَنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ أَجَازَهُ مَسْموعَاتِهِ أَنْ يَبْحَثَ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ تَحَمَّلَهُ قَبْلَ إِجَازَتِهِ.

وَ«أَجَزْتُ لَكَ مَا صَحَّ أَوْ يَصِحُّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي» لَيْسَ مِنْهُ، فَيَرْوِي بِهِ مَا صَحَّ عِنْدَه بَعْدَ الإِجَازَة أَنَّهُ سَمِعَهُ قَبْلَها، وَفَعَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ(٢) وَغَيْرُهُ.

السَّابِعُ: أَنْ يُجِيزَهُ مُجَازَاتِهِ:

والصَّحِيحُ جَوَازُهُ وعَلَيْهِ العَمَلُ، ولا يُعْتَدُّ بِمانِعِهِ، فَإِذا كَانَتْ إِجَازَةُ شَيْخِ شَيْخِهِ «أَجَزْتُ لَهُ مَا صَحَّ [عِنْدَه] مِنْ مَسْمُوعَاتِي» فَرَأَى سَمَاعَهُ لَمْ/ يَرْوِه عَنْ شَيْخِهِ عَنْهُ، حَتّى يَعْلَمَ أَنَّهُ ١٤/ب
صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ كَوْنُهُ مِنْ مَسْمُوعاتِ شَيْخِهِ.

❖ رَابِعُها: المُنَاوَلَةُ:

وَهِيَ نَوْعَانِ:

ـ مَقْرُونَةٌ بِإِجَازَةٍ(٣):

وهي أَعْلَى الإِجَازَاتِ، وجَعَلَها الزُّهْرِيُّ والشَّعْبيُّ وقَتَادَةُ ومَالِكٌ ورَبِيعَةُ وابنُ عُيَيْنَةَ وغَيْرُهُم سَمَاعاً(٤).

---

(١) انظر الإلماع ص ١٠٦.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤٣.

(٣) في (ش): «بالإجازة».

(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٥٧.

والصَّحِيحُ أَنَّها دُونَهُ، وقَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، والثَّوْرِيُّ، والأَوْزَاعِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، والحَاكِمُ[١] ـ وعَلَيْهِ عَهِدَ أَئِمَّتَهُ ـ.

وَمِنْ صُوَرِها:

أَنْ يُعْطِيَهُ أَصْلَهُ، أَوْ مَا قُوبِلَ بِهِ، هِبَةً أَوْ لِيَنْسَخَهُ، ويُقَابِلَ بِهِ وَيَرُدَّهُ، ويقول: (رَوَيْتُهُ عَنْ فُلانٍ فَارْوِهِ عَنِّي، وَأَجَزْتُ لَكَ رِوَايَتَهُ.

وَمِنْها: أَنْ يَجِيئَهُ[٢] الطَّالِبُ بِهِ فَيَتَأَمَّلَهُ ويَرُدُّهُ ويَقُولُ)[٣]: «رِوَايَتِي فَارْوِهِ عَنِّي».

ويُسَمَّى هَذَا عَرْضاً، وَمَرَّ تَسْمِيَةُ القِرَاءَةِ عَلَيْهِ عَرْضاً، فَلْنُسَمِّهِ **عَرْضَ قِرَاءَةٍ**، وَهَذَا **عَرْضَ مُنَاوَلَةٍ**.

وَمِنْها: أَنْ يُنَاوِلَهُ ويُجِيزَهُ ثُمَّ يُمْسِكُهُ، فَإِذَا وَجَدَه أَوْ مَا قُوبِلَ بِهِ جَازَ رِوَايَتُهُ. وَهُوَ دُونَ مَا مَرَّ، وَلَيْسَ لَهُ كَبِيرُ مَزِيَّةٍ عَلَى إِجَازَةٍ مُجَرَّدَةٍ (مِنْ)[٤] مُعَيَّنٍ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الفِقْهِ والأُصُولِ: لاَ فَائِدَةَ لَهُ، وَيَرَى المُحَدِّثُونَ لَهُ مَزِيَّةً.

وَمِنْهَا: أَنْ يَأْتِيَهُ بِكِتَابٍ ويقول/: «رَوَيْتَهُ فَنَاوِلْنِيهِ وَأَجِزْهُ لِي»، فَيُجِيبُهُ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ رِوَايَتَهُ، ولا يَصِحُّ إِلاَّ أَنْ يُوثَقَ بِهِ ١٥/أ

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٥٩.
(٢) كما في (ل)، وفي الأصل مطموسة.
(٣) ما بين الهلالين سقط من (ش).
(٤) في (ش): «في».

كَقِراءَتِهِ، قَالَ الخَطِيبُ: ولو قال: «اروه إِنْ كَانَ رِوَايتي مَعَ بَرَاءَتي مِنَ الغَلَطِ»، فَحَسَنٌ[١].

ـ ثَانِيهما مُجَرَّدَةٌ:

بِأَنْ يُنَاوِلَهُ ويَقُولَ: «سَمَاعِي»، وَيَحْرُمُ رِوَايَتُهُ.

وَعَابَ بَعْضُ أَهْلِ الفِقْهِ والأُصُولِ عَلَى مُجَوِّزِها مِنَ المُحَدِّثِينَ.

واختارَ الوليدُ بنُ بكرٍ الغُمْريُّ[٢] صاحبُ **الوِجَازَةِ فِي الإِجَازَةِ** وبعضُ المُتَأَخِّرينَ إِطْلاقَ «أنبأنا» فِي الإِجازَةِ.

وَجَوَّزَ أَبو نُعيم الأَصْفَهانيُّ إِطْلاقَ «أنا» فِيها[٣]. وَمَالِكٌ[٤] وغيرُهُ إِطلاقَ «ثنا» و«أَنَا» فِي المُنَاوَلَةِ، وهُو مُقْتَضَى قَوْلِ جَاعِلِها سَمَاعاً.

والصَّحِيحُ، وعَلَيْه العَمَلُ: المَنْعُ، وتَخْصِيصُهما بما يُشْعِر بِهِما؛ كَـ«حَدَّثَنا» أو «أنا»[٥] مُنَاوَلَةً وَإِجَازةً، أَوْ مُنَاوَلَةً، أَوْ إِجَازَةً، أَوْ إِذْناً، أَوْ نَاوَلَنِي، أَوْ أَجَازَ لِي.

---

(١) انظر الكفاية ص ٤٦٩.

(٢) الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد الغمري، بالمعجمة المفتوحة وقيل المضمومة، نسبة إلى الغمر بطن من غافق. انظر الأنساب للسمعاني (١٠/ ٧٣ ـ ٧٤).

(٣) حكاه عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ١٣٥).

(٤) انظر الكفاية ص ٤٧٥.

(٥) في الأصل: «نا»، والمثبت من (ل) و(ش).

وَلاَ يَزُولُ مَنْعُ إِطلاقِهما[١] بِإِبَاحَةِ المُجِيزِ[٢].

وَمَرّ[٣] قَوْلُ ابنِ حَمْدان في قولِ البُخَارِيِّ: «قَالَ لِي فُلان».

وكَثُرَ تَعْبِيرُ المُتَأَخِّرينَ فِي الإِجَازَةِ مِنْ فَوْقِ المُسْمِعِ بِـ«عَنْ»، فَيَقولُ مَنْ سَمِعَ شَيْخاً بِإِجازَتِهِ عَنْ شَيْخٍ: «أَنَا فُلانٌ عَنْ فُلانٍ».

❖ خَامِسُها: المُكَاتَبَةُ:

وَهِي نَوْعَانِ:

١ ـ مَقْرُونَةٌ بِإِجَازَةٍ:

بِأَنْ يَكْتُبَ/ لِغَائِبٍ أَوْ حَاضِرٍ حَدِيثاً أَوْ يَأْمُرَ بِهِ، وَيُعَقِّبَهُ ١٥/ب
بِـ«**أَجَزْتُ لَكَ مَا كَتَبْتُ لَكَ**»، أَوْ «**بِهِ إِلَيْكَ**»، وَهِيَ كَالمُنَاوَلَةِ المَقْرُونَةِ صِحَّةً.

٢ ـ وَمُجَرَّدَةٌ:

وَالصَّحِيحُ المَشْهُورُ جَوازُ الرِّوَايَةِ بِها. وَرَجَّحَها[٤] السَّمْعَانِيُّ عَلَى الإِجَازَةِ، وَأَبَاها قَوْمٌ، وَيَكْفِي مَعْرِفَتُهُ خَطَّهُ، وَشَرْطُ البَيِّنَةِ ضَعِيفٌ.

وجَوَّزَ قَوْمٌ إِطْلاقَ «ثنا» و«أنا» فِيها.

---

(١) في الأصل: «إطلاقها»، والمثبت من (ل) و(ش)، وهو الصواب، والمقصود بهما: «حدثنا» و«أخبرنا».

(٢) أي بإباحة المجيز للمجاز إطلاق «حدثنا» و«أخبرنا».

(٣) انظر ص ٤٨.

(٤) انظر قواطع الأدلة للسمعاني (٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

والصَّحيحُ تَخْصيصها بِنَحوِ: «**كَتَبَ إِليَّ**»، أَوْ «**أَخْبَرِني كِتَابةً**» أَوْ «**مُكَاتَبَةً**».

❖ سَادِسُها: أَن يُعْلِمَ الطَّالِبَ أَنَّهُ سَمَاعُهُ، وَيَقْتَصِرُ:

وَجَوَّزَ الرِّوَايَةَ بِها ابنُ جُرَيج[١]، وَصَاحِبُ «الوِجَازَةِ»[٢] وغَيْرُهُما، وَبَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ[٣]، ولَوْ قَالَ: «لاَ تَرْوِهِ».

ومَنَعَها الغَزَالِيّ[٤] وغيرُهُ، وهُوَ المُخْتَارُ؛ لأَنّه قد لا يَأْذَنُ لِخَلَلٍ يَعْرِفُه، فَإِنْ صَحَّ سَنَدُه وَجَبَ العَمَلُ بِهِ.

❖ سَابِعُها: الوَصِيَّةُ عِنْدَ مَوْتِهِ بِمَرْوِيِّهِ[٥]:

وَزَلَّ مُجَوِّزُهُ.

❖ ثَامِنُها: الوِجَادَةُ:

مَصْدَرٌ لِوَجَدَ مُوَلَّدٌ، وَهِي[٦] أن يَجِدَ[٧] حَدِيثاً بِخَطِّ رَاوِيهِ، فَيَقُولُ[٨]: «وَجَدْتُ» أَوْ «قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلانٍ» أَوْ «في كِتابِهِ بِخَطِّهِ»،

---

(١) انظر الإلماع ص ١١٥.

(٢) في (ل): «الوجادة» وهو خطأ.
وصاحب الوجازة: الوليد الغمري، وقد تقدمت ترجمته. وانظر قوله في الإلماع ص ١٠٨.

(٣) انظر المحدث الفاصل ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

(٤) المستصفى للغزالي (١/ ١٦٥).

(٥) في الأصل: «بمزيَّة»، والمثبت من (ل) و(ش) وهو الصواب.

(٦) في الأصل: «هو»، والمثبت من (ل) و(ش).

(٧) في (ل): «تجد».

(٨) في (ل): «تقول».

وَهُوَ مُنْقَطِعٌ مَشُوبٌ بِاتِّصالٍ، وَدَلَّسَ فِيه بَعْضُهم بِـ«**قَال**»، أَوْ «**عَنْ**» وَهُوَ قَبِيحٌ.

وَلَوْ وَجَدَ حَدِيثاً فِي كِتَابٍ/ صَحيحٍ بِغَيرِ خَطِّ مُؤَلِّفِهِ قَالَ: ١٦/أ
«**ذَكَرَ فُلانٌ**» أَو «**قَالَ**»، وَلَيْسَ فِيهِ شَوْبُ اتِّصَالٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَثِقْ بِهِ قَالَ: «وَجَدْتُ عَنْهُ»، أَوْ «بَلَغَنِي»، أَوْ «وَجَدْتُ فِي كِتَابٍ ذَكَرَ فُلاَنٌ أَنَّهُ خَطُّ فُلانٍ» أَوْ «تَصْنِيفُهُ»، أَوْ نَحْوهُ.

وتَسَامَحَ أَكْثَرُهُم اليَومَ فِيما وَجَدُوهُ مِنَ الكُتُبِ بِـ«**قَالَ فُلانٌ**»[(١)]، وَ«**ذَكَرَ**» بلا وُثوقٍ بِصِحَّتِها، وَنَرْجُو جَوَازَهُ لِمُتْقِنٍ لاَ يَجْهَلُ مَا غُيِّرَ غَالِباً، وَإِليهِ اسْتَرْوَحَ كَثِيرٌ مِنَ المُصَنِّفينَ.

ومَنَعَ بَعْضُهُم العَمَلَ بالوِجَادَةِ.

وَعَنْ الشَّافِعِيِّ **جَوَازُهُ**[(٢)]، وبَعْضُ مُحَقِّقِي أَصْحَابِهِ[(٣)] **أَوْجَبَهُ**، وَلاَ يَتَّجِهُ غَيْرُهُ في هَذِهِ الأَعْصَارِ.

(١) سقطت كلمة «فلان» من (ش).

(٢) انظر الإلماع ص ١٢٠.

(٣) كأبي المعالي الجويني في البرهان (١/ ٦٤٨)، والإسنوي في نهاية السول (٣/ ٨١١).

الخَامِسُ والعِشْرونَ

كَتْبُ الحَدِيثِ:

كَرِهَهُ عُمَرُ(١)، وابنُ مَسْعُودٍ(٢)، وزيدٌ(٣)، وأَبُو مُوسى(٤)، وغَيْرُهُم [رِضْوان اللَّهِ عَليهم أَجْمَعين]؛ لِقَوْلِه عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ: «لاَ تَكْتُبوا عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ القُرْآنِ، ومَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ القُرآنِ فَلْيَمْحُهُ»(٥).

---

(١) أخرجه عنه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٥٨)، ومن طريقه ابن عبد البر في الجامع (١/ ٦٤).

(٢) أخرجه عنه الخطيب في تقييد العلم ص ٣٨ ـ ٣٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٥).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ـ حديث (٣٦٤٧)، وأحمد في مسنده ـ حديث (٢١٠٦٩)، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٥، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٣).

(٤) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٣٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٦).

(٥) أخرجه من طرق عن همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً: مسلم في صحيحه ـ حديث (٣٠٠٤)، والنسائي في سننه ـ حديث (٨٠٠٨)، وأحمد في مسنده ـ حديث (١١١٧٤)، والدارمي في سننه ـ حديث (٤٥٠)، وابن حبّان في صحيحه ـ حديث (٦٤)، والحاكم في مستدركه (١/ ٢١٦) وغيرهم.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وهو متعقب بإخراج مسلم له.

وأَبَاحَهُ عَلِيٌّ[١]، وعَبْدُ اللَّهِ بنُ عَمْروٍ[٢]، وغَيْرُهُما، لِحديثِ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»[٣].

وَلَعَلَّهُ نَهَى مَنْ أَمِنَ نِسْيانَهُ، أَوْ خَافَ اتِّكالَهُ، أَو اختِلاطَ حَدِيثِهِ بالقُرآنِ، وَأَذِنَ لِزَوالِها. ثمّ أُجْمِعَ[٤] عَلَى إِبَاحَتِهِ.

وَكَرِه قَوْمٌ ضَبْطَ مَا لا يُلْبِسُ، وَقِيْلَ: إِنَّما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ. وقيل: يُشْكَلان[٥]/ ويُضْبَطُ مُلْتَبِسُ الأَسْماءِ أَكْثَرَ[٦]، والمُشْكِلُ ١٦/ب
فِي الكتابِ، وحَاشِيَتِهِ. والمُهْمَلُ قِيلَ: يُنْقَطُ تَحْتَهُ مِثْلُ مَا فَوْقَ نَظِيرِهِ، وقِيلَ: يَجْعَلُ تَحْتَه حَرْفاً صَغِيراً مِثْلَهُ.

وَيُسْتَحَبُّ التَّحْقِيقُ[٧] لا التَّعْلِيقُ.

---

(١) أخرجه عنه البخاري في صحيحه ـ حديث (١١١، ٣٠٤٧)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (١٣٧٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (١١٣)، والترمذي في جامعه ـ حديث (٢٦٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (١١٢)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (١٣٥٥).

(٤) حكاه القاضي عياض في الإلماع ص ١٤٧، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٨٠).

(٥) أي ما لا يُلبس وما يُشْكِل جميعاً، وهو الذي صوبه القاضي عياض في الإلماع ص ١٥٠.

(٦) لأن الأسماء أولى الأشياء بالضبط كما قال النَّجِيرَميُّ: «لأنها لا يدخلها القياس، ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها». انظر جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٦٩)، والإلماع ص ١٥٤.

(٧) في (ل): «التحقق».

ويُكْرَهُ التَّدْقِيقُ لاَ لِعُذْرٍ كَقِلَّةِ وَرَقِهِ، أَو تَخفيفِ رَحَّالٍ كِتَابَهُ.

وَلاَ يَرْمُزُ بِمَا لا يُفْهَمُ، فَإِنْ فَعَلَ بَيَّنَهُ، أَوَّلَهُ أَوْ آخِرَهُ.

وَيُفْصَلُ بَيْنَ[1] كُلِّ حَدِيثَيْنِ بِدَارَةٍ، واسْتَحَبَّ الخَطِيبُ[2] إِغْفَالَها [فَإِذا] قَابَلَ نَقَطَ وَسَطَهَا.

وَيُكْرَهُ - فِي مِثْلِ «عَبْدِ اللَّه بنِ» - كَتْبُ [عبدٍ] آخِرَ سَطْرٍ و«اللَّهِ بنِ» أَوَّلَ سَطْرٍ، أَوْ «رَسُولِ» آخراً، و«اللَّهِ صَلّى اللَّهُ عَليه [وآلِه وسَلَّم]» أَوَّلاً.

وَيُسْتَحَبُّ كَتْبُ «عَزَّ وَجَلَّ» كُلَّما ذُكِرَ اللَّهُ تَعالى، و«صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم» كُلَّما ذُكِرَ رَسُولُهُ، ويُكْرَهُ الاكتِفَاءُ بِعَلَيْهِ السَّلامُ.

ويَتَرَضَّى أَوْ يَتَرَحَّمُ عِنْدَ ذِكْرِ صَحَابِيٍّ أَوْ خَيِّرٍ، وَلاَ يَسْأَمُ تَكُرُّرَهُ، ولا يَتَقَيَّدُ فِيهِ بِأَصْلِهِ.

وَيُقَابِلُ هُوَ أَوْ ثِقَةٌ كِتَابَهُ بِأَصْلِ شَيْخِهِ، والأَفْضَلُ أَنْ يُمْسِكَ هُوَ وَشَيْخُهُ كِتَابَيْهِمَا حَالَ السَّمَاعِ، ويُسْتَحَبُّ نَظَرُ مَنْ لاَ كِتَابَ لَهُ مَعَهُ، سِيَّمَا إِنْ قَصَدَ نَقْلَهُ، وَيكفي[3] بِأَصْلِ أَصْلِ شَيْخِهِ، أو فرع [قُوبِلَ] بِأَصْلِ شَيْخِهِ، وَلْيُرَاعِ ذَلِكَ فِي كِتَابِ شَيْخِهِ.

---

(١) سقطت من (ل) و(ش).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٧٣).

(٣) في (ش): وكفى.

وَأَجَازَ[١]/ الإِسْفَرايِينيُّ[٢] الرِّوَايَةَ مِمَا لَمْ يُقَابَلْ، وَشَرَطَ ١٧/أ
الإِسْماعِيليُّ[٣] والْبَرْقَانِيُّ[٤] والخَطِيبُ نَقْلَهُ مِنَ الأَصْلِ، وقَوْلَهُ إِذَا رَوَى: «لَمْ أُقَابِلْ»، وشَرَطَ المُصَنِّفُ[٥] إِتْقَانَ نَاقِلِهِ أَيْضاً.

والمُخْتَارُ فِي مَوْضِعِ السَّاقِطِ: خَطٌّ صَاعِدٌ مُنْعَطِفٌ لِجِهَةِ اللَّحَقِ - بِفَتْحِ الحَاءِ - واخْتَارَ ابنُ خَلاَّدٍ صَاحِبُ «**الفَاصِلِ**» مَدَّهُ إِلى أَوَّلِهِ، وَهُوَ تَسْخِيمٌ، وَيَكْتُبُهُ فِي اليَمينِ، فَإِنْ قَارَبَهُ[٦] آخِرُ السَّطْرِ فَفِي اليَسَارِ، ويَصْعَدُ بِهِ أَعْلَى الوَرَقَةِ، وَإِذَا كَثُرَ اِبْتَدَأَ بُسُطُورِهِ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ، فَفِي اليَمينِ يَنْتَهِي لِلْبَاطِنِ، وَفِي اليَسَارِ للطَّرَفِ، ويَخْتِمُه بِـ«**صحّ**» وقيل: «**يَصِحُّ**»، وَ«**رَجَعَ**»، واخْتَارَ ابنُ خَلاَّدٍ وغَيْرُهُ بِكَلِمَةٍ مِنَ البَاطِنِ، وهُوَ تَطْوِيلٌ مُوهِمٌ.

وقَالَ عِياضٌ: «لا يُخَرَّجُ خَطٌّ لِنَحْوِ شَرْحٍ أَوْ بَيانٍ فِي الحَاشِيَةِ»[٧]، والأَوْلى فِعْلُهُ وسَطَ كَلِمَةٍ[٨] خُرِّجَ لِأَجْلِها.

---

(١) انظر الكفاية للخطيب ص ٢٣٩.

(٢) هو الإمام الأستاذ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، الأصولي الشافعي، المتوفى سنة ٤١٨هـ. انظر الأنساب (١/ ٢٣٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٥٣).

(٣) هو الإمام الحافظ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، صاحب المستخرج، توفي سنة ٣٧١هـ. انظر الأنساب (١/ ٢٤٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٢).

(٤) هو الحافظ الفقيه أحمد بن محمد الخوارزمي، توفي سنة ٤٢٥هـ. انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦٤).

(٥) انظر علوم الحديث ص ١٧١.

(٦) في (ل) و(ش): «قارب».

(٧) انظر الإلماع ص ١٦٤.

(٨) في الأصل: «الكلمة»، والمثبت من (ل) و(ش).

واعْتَنَى الحُذَّاقُ **بِالتَّصْحيحِ** ـ وهُوَ كَتْبُ «صَحَّ» ـ عَلَى مَا صَحَّ رِوَايةً ومَعْنى، وهو عُرضَةٌ لِشَكٍّ أَوْ خِلاَفٍ.

وبالتَّضْبِيبِ ـ وَيُسَمَّى تَمْرِيضاً ـ، وهُوَ خَطٌّ أَوَّلُهُ كَصَادٍ عَلَى ثَابِتٍ نَقْلاً فَاسِدٍ لَفْظاً أَوْ مَعْنى، أَوْ ضَعِيفٍ، أَوْ نَاقِصٍ، كالانقِطَاعِ، ولا يُلْصَقُ بِهِ.

وَقَدْ يُخْتَصَرُ «صَحَّ» فَيُشْبِهُ الضَّبَّةَ.

١٧/ب / والزَّائِدُ يُحَكّ أَوْ يُمْحَى أَوْ يُضرَبُ، وَهُوَ أَوْلَى.

قيل: «الحَكُّ تُهْمَةٌ»[١]، وَقِيلَ: كَانُوا يَكْرَهُونَ حُضُورَ السَّكِّينِ المَجْلِسَ كَيْلاَ يُبْشَرَ شَيْءٌ، فَقَدْ يَصِحُّ[٢] فِي رِوَايَةٍ.

وَضَرْبُهُ: مَدُّ خَطٍّ لاَصِقٍ عَلَيهِ، وَلاَ يُطْمَسُ. وَقِيلَ: يَمُدُّهُ[٣] فَوْقَهُ وَيَعْطِفُ أَوَّلَهُ وآخِرَهُ. وَقِيلَ: يُحَوِّقُ أَوَّلَه بِنِصْفِ دَارَةٍ، وكَذَا آخِرَهُ، فإن كَثُر فَقَد يُحَوِّقُ أَوَّلَ كُلِّ سَطْرٍ وَآخِرَهُ، وَقَدْ يَكْفِي أَوَّلَ الكَلاَمِ وآخِرَهُ، وَقَدْ يُكْتَبُ أَوَّلَهُ: «لا» وآخِرَهُ: «إلى».

وَضَرْبُ ثَانِي المُكَرَّرِ أَوْلَى، وقِيلَ: أَقْبَحُهُمَا. وَقَالَ عِيَاضٌ[٤]: الثَّانِي في أَوَّلِ السَّطْرِ، والأَوَّلُ في آخِرِهِ، أو آخِرِ سَطْرٍ وأَوَّلِ آخِرٍ.

---

(١) المحدث الفاصل ص ٦٠٦، وجامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٧٨)، والإلماع ص ١٧٠.

(٢) في (ل): «تصح».

(٣) في (ش): «يُمَدّ».

(٤) الإلماع ص ١٧٢.

وَفِي نَحْوِ مُضَافٍ ومُضَافٍ إِليهِ ومَوْصُوفٍ وصِفَةٍ، يُراعَى الاتِّصَالُ.

وَغَلَبَ كَتْبُهُمْ «حَدَّثَنا» بالثَّاءِ والضَّمِيرِ، (و«أَخْبَرَنا» بالأَلِفِ والضَّمِيرِ)[١]، وفي خَطِّ الحَاكِمِ والبَيْهَقِيِّ أَوَّلُهُ دَالٌ[٢]، وقَدْ يُكْتَفَى بالضَّمِيرِ، وقَدْ يُوَسَّطَانِ بِرَاء[٣]، ولا يَحْسُنُ تَوْسِيطُهُمَا بِبَاءٍ[٤]، وفَعَلَهُ البَيْهَقِيُّ[٥].

وإِذَا انْتَقَلُوا مِنْ سَنَدٍ لآخَرَ كَتَبُوا «ح» مُهْمَلَةً، إِشَارَةً إِلَى التَّحَوُّلِ، أَوْ إِلَى «صَحَّ»، لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ سُقُوطُ مَتْنِ الأَوَّلِ، أَوْ تَرَكُّبُ الثَّانِي عَلَيْهِ، وَلِهَذا كَتَبَ بَعْضُهُم/ مَكَانَها: «صَحَّ». ١٨/أ

وَقَالَ عبدُ القادِرِ الرُّهاوِيُّ[٦]: لَا يَلْفِظِ بشيءٍ عِنْدَها، وَهِيَ

---

(١) في (ش) انتقل ما بين الهلالين إلى بعد قوله «وقد يكتفى بالضمير».

(٢) أي «دثنا» كما وجده ابن الصلاح في خطهما. انظر علوم الحديث ص ١٨٠.

(٣) أي: «أرنا».

(٤) في (ل) و(ش) «بثاء»، وهو خطأ، والصواب ما في الأصل، والمقصود: أنه لا يحسن توسيط الألف وعلامة حدثنا «نا» بباء فتصبح «أبنا». انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٠. وقال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٢١٤) ـ معللاً عدم استحسان ابن الصلاح لذلك ـ: «وكأنه فيما يظهر؛ للخوف من اشتباهها بـ«أنبأنا»، وإن لم يصطلحوا على اختصار أنبأنا كما نشاهده من كثيرين».
وقال عمر بن علي الأنصاري في المقنع في علوم الحديث ص ٣٦٣: «ولا يحسن زيادة الباء قبل النون، وإن فعله البيهقي وغيره». كذا هو في التقريب، وفي شرحه تدريب الراوي (٢/ ٨٧).

(٥) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٠، وفتح المغيث (٢/ ٢١٤)، وتدريب الراوي ٢/ ٨٧.

(٦) الحافظ أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي ـ نسبة إلى الرُّها، الحنبلي، توفي سنة ٦١٢هـ. انظر تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٨٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٧١).

مِنْ «حَائِلٍ» أَيْ: تَحولُ بَيْنَهُمَا. وَلَمْ يَعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ مَشَايِخِهِ غَيْرَهُ[١].

وَبَعْضُهُم يَقُول: «ح» وَيَمُرُّ، واختَارَهُ المُصَنِّفُ[٢].

ويَكْتُبُ اسْمَ المُسْمِعِ[٣] والسَّامِعِينَ والمسموعَ والتَّارِيخَ حَيْثُ لا يَخْفَى مِنَ الكِتَابِ، بِخَطِّ ثِقَةٍ مَعْرُوفٍ، فَلا يَضُرُّ حِينَئِذٍ أَنْ لا يُصَحِّحَ المُسْمِعُ، وَلْيَحْذَرْ إِسْقَاطَ أَحَدٍ لِغَرَضٍ فَاسِدٍ.

وَلا بَأْسَ بِكَتْبِ ثِقَةٍ سَمَاعَهُ، وَبِإِثْبَاتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ كُلَّهُ، بِخَبَرِ ثِقَةٍ حَضَرَهُ.

وَمَنْ فِي كِتَابِهِ سَمَاعُ غَيْرِهِ يَقْبُحُ كَتْمُهُ ومَنْعُهُ نَسْخَهُ، وَأَلْزَمَهُ حَفْصُ بنُ غِياثٍ[٤] وإِسْمَاعيلُ القَاضِي[٥] إِعَارَتَهُ إِنْ كَتَبَ السَّمَاعَ، وإِلاَّ فَلا[٦]، واسْتَحْسَنَهُ الزُّبَيْرِيُّ[٧].

---

(١) كما سمعه منه ابن الصلاح. انظر علوم الحديث ص ١٨٢.

(٢) انظر علوم الحديث ص ١٨٢.

(٣) في الأصل: «المستمع»، والمثبت من (ل) و(ش)، وهو أصح، والمقصود به الشيخ، ولأن المستمع داخل في السامعين بعدها.

(٤) انظر تقريب التهذيب ص ١٧٣.

(٥) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البصري المالكيّ، شيخ مالكية العراق، توفي سنة ٢٨٢هـ. انظر تاريخ بغداد (٦/ ٢٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٩).

(٦) قصة حفص في ذلك أخرجها الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٥٨٩، ومن طريقه الخطيب في الجامع (١/ ٢٤١).
وقصة إسماعيل القاضي رواها الخطيب في الجامع (١/ ٢٤١)، والقاضي عياض في الإلماع ص ٢٢٢.

(٧) أبو عبد الله، الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن =

ولا يُنْقَلُ سَمَاعٌ لِنُسْخَةٍ إِلاَّ بَعْدَ المُقَابَلَةِ، إِلاَّ أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّها لَمْ تُقَابَلْ.

السَّادِسُ والعِشْرُونَ

صِفَةُ الرِّوَايَةِ:

وسَبَقَ(١) جُمَلٌ مِنْها، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ(٢) ومَالِكٌ(٣) وغَيْرُهُما: «لا حُجَّةَ إِلاَّ فِيما حَفِظَهُ الرَّاوِي وَتَذَكَّرَهُ».

وَقِيلَ: يَعْتَمِدُ كِتَابَهُ إِنْ لَمْ يُخْرِجْهُ.

وَتَسَاهل قَوْمٌ فَرَوَوا مِنْ كُتُبٍ لَمْ تُقَابَلْ، فَجَرَّحَهُم الحَاكِمُ(٤).

وجَوَّزَ الجُمهورُ الرِّوايةَ بالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ ـ وَلَوْ أَخْرَجَهُ(٥) ـ إِذَا/ غَلَبَ عَلَيْهِ السَّلاَمَةُ(٦)، وهُوَ الصَّوابُ. ١٨/ب

= الزبير بن العوام الأسدي الزُّبيري ـ نسبة لجده ـ البصري، الضرير، أحد أئمة الشافعية، توفي سنة ٣١٧هـ. انظر تاريخ بغداد (٨/ ٤٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٧).

(١) في النوعين السابقين.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٢٣١.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٧.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٦.

(٥) أي: كتابه، بأن أعاره وغاب عنه.

(٦) في (ش): «الصلاة والسلام» وهو خطأ.

ولو استَعانَ ضَرِيرٌ فِي ضَبْطِ سَمَاعِهِ وحِفْظِ كِتَابِهِ بِثِقَةٍ صَحَّ، وَقَالَ الخَطِيبُ: «البَصِيرُ الأُمِّيُّ كَالضَّرِيرِ، مَنَعَ قَوْمٌ أَنْ يُسْمَعَ مِنْهُما ما كُتِب لَهما وَلَمْ يَحْفَظاهُ، وَجَوَّزَهُ قَوْمٌ»[١].

وَجَوَّزَ السَّخْتِيَانِيُّ[٢] والبُرْسَانِيُّ[٣] رِوَايَتَهُ مِنْ نُسْخَةٍ لَيْسَ فِيها سَمَاعُهُ، ولا قُوبِلَتْ بِهِ، وفيها سَمَاعُ شَيْخِهِ أَوْ سُمِعَتْ عَلَيْهِ، وَوُثِقَ بِها[٤]، **ومَنَعَه** العَامَّةُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ شَيْخُه أَجَازَه [مَرْوِياتِهِ، وإِن كانَ فيها سماعُ شيخِ شَيخِهِ فينبغي كَوْنُ شَيخِهِ أَجَازَهُ] عامًّا، وَأُجِيزَ لَهُ عَامًّا.

ومَنْ فِي كِتَابِهِ خِلاَفُ حِفْظِهِ مِنْهُ رَجَعَ إِلَيْهِ، ومِنْ شَيْخِهِ فإلى[٥] حِفْظِهِ، [وحَسَنٌ] جَمْعُهُما، فيقول: «حِفْظِي كَذَا، وَفِي كِتَابِي كَذَا»، وإن خَالَفَهُ غَيْرُه قَالَ: «وقَالَ فيهِ غَيْرِي كَذَا».

ومَنَعَ أبو حَنِيْفَةَ[٦] وغيرُه رِوَايَةَ مَنْ وُجِد سَمَاعُهُ ولَمْ يَذْكُرْهُ، وجَوَّزَهُ صَاحِبَاه[٧] والشَّافِعِيُّ[٨]، وهو الصَّحِيحُ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سَلاَمَتُهُ.

---

(١) انظر الكفاية ص ٢٢٨.
(٢) أيوب بن أبي تميمة السختياني. انظر ترجمته في تقريب التهذيب ص ٢٦٠.
(٣) محمد بن بكر البرساني. انظر ترجمته في تقريب التهذيب ص ٤٧٠.
(٤) أخرجه عنهما الخطيب في الكفاية ص ٢٥٧.
(٥) في (ش): «وإلى».
(٦) انظر الكفاية ص ٢٣٣، والإلماع ص ١٣٩ ـ ١٤٠.
(٧) انظر المصدر السابق.
(٨) انظر المصدر السابق.

ومَنَعَ قَومٌ [الروايةَ بِالْمَعْنى، وجَوَّزَها قَوْمٌ] فِي غَيْرِ حَدِيثه عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ، والأَصَحُّ جَوَازُهَا مُطْلَقاً إِذَا عَلِمَ مَقَاصِدَ الأَلْفَاظِ، وَرَوى الصَّحَابَةُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَ] مَعْنىً فِي أَمْرٍ وَاحدٍ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ.

ويَنْبَغِي تَعْقِيبُهَا بِنَحْوِ: «أَوْ كَمَا قَالَ» «أَوْ نَحْوَهُ»، «أَوْ شِبْهَهُ»، وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي قِرَاءَةِ لَفْظَةٍ.

وَلاَ خِلاَف فِي المُصَنَّفَاتِ،/ فَيُراعَى أَلْفَاظُها. ١٩/أ

ومَانِعُ المَعْنى يَمْنَع بَعْضَ[١] الحَدِيثِ.

ومُجَوِّزُها[٢]: بَعْضُهُم جَوَّزَهُ مُطْلَقاً. وَعَنْ مُجاهِدٍ: «اُنْقُصْ مِنَ الحَدِيثِ ولا تَزِدْ»[٣].

وبَعْضُهُم شَرَطَ كَوْنَهُ رُوِيَ مَرَّةً تَامًّا.

والصَّحِيحُ جَوَازُهُ مُطْلَقاً لِعَالِمٍ ثِقَةٍ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ مَا تَرَكَ بِمَا رَوَى، وَلَوْ مَنَعَ المَعْنَى.

ولو أَتَمَّهُ أَوَّلاً، فَخَافَ إِنْ نَقَصَ اتُّهِمَ أَنَّهُ زَادَ أَوَّلاً، أَوْ نَسِيَ ثَانِياً لِقِلَّةِ ضَبْطٍ، وَجَبَ نَفْيُ الظِّنَّةِ.

وَلَوْ نَقَصَ أَوَّلاً فَخَافَ إِنْ أَتَمَّ اتُّهِمَ عُذِرَ فِي كَتْمِ الزِّيادَةِ، فَيَتَعَيَّنُ[٤] إِتْمَامُهُ أَوَّلاً كَيْلا يُضَيِّعَهَا أَوْ يُتَّهَمَ.

---

(١) في الأصل: «نقص»، والمثبت من (ل).

(٢) في (ل): «ومجوزوها». قلت: وكلاهما يصح لغة.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ١٨٩ بنحوه.

(٤) في (ل) و(ش): «فتعين».

وتَقْطِيعُ الحَدِيثِ فِي الأَبْوابِ كَفِعْلِ[١] مَالِكٍ والبُخَارِيِّ أَقْرَبُ لِلْجوازِ، وَفِيهِ كَرَاهَةٌ.

ولا يَرْوِي[٢] بِقِرَاءَةِ لَحَّانٍ وَمُحَرِّفٍ، وَيَتَعلَّمُ ما يُخلِّصُهُ مِنْهما.

عَنْ شُعْبَةَ: «مَثَلُ مَنْ طَلَبَ الحَدِيثَ ولم يُبْصِرِ العَرَبِيَّةَ، كَرَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ لَيْسَ لَهُ رَأْسٌ»[٣].

وَإِذَا وَقَعَ فِي أَصْلِهِ غَلَطٌ؛ قَالَ ابنُ سِيرينَ[٤] وغيرُهُ: يَرْوِيهِ كَمَا سَمِعَ. والأَوْزَاعِيُّ وابنُ المُبَارَكِ وغَيْرُهُما: عَلَى الصَّوَابِ. وبَعْضُهُمْ: يُصْلِحُهُ. والصَّوَابُ أَنْ يُضَبِّبَ، وَيُصَوِّبَ فِي الحَاشِيَةِ.

والأَوْلَى عِنْدَ السَّمَاعِ أَنْ يَقْرَأَهُ ثُمَّ يُصَوِّبُ، أَوْ يُصَوِّبُ ثُمَّ يَقُولُ: فِي رِوَايَتِنَا أَوْ رِوَايَةِ فُلانٍ كَذا. والإِصْلاَحُ بِزِيادَةٍ إِنْ/ تَغَيَّرَ المَعْنى تَأَكَّدَ ذِكْرُ الأَصْلِ والبَيَانِ، وإِلاَّ فَكَمَا مَرَّ. وإن عَلِمَ مَجِيءَ الرَّاوِي الأَوَّلِ بِها فَلَهُ إِلْحَاقُها مَعَ «يَعْنِي»، هَذَا إِنْ غَلِطَ شَيْخُهُ. ١٩/ب

وإِنْ كَانَ مِنْ كِتَابِهِ اتَّجَهَ إِصْلاَحُهُ فِيهِ إِذَا رَوى، كَدُرُوسِ شَيْءٍ مِنْه يَسْتَدْرِكُهُ مِنْ كِتَابِ غَيْرِهِ إِنْ وَثِقَ بِصِحَّتِهِ، وَأَنَّهُ السَّاقِطُ، ومَنَعَهُ قَوْمٌ، وَقَالَ الخَطِيبُ[٥]: بَيَانُهُ إِذَا رَوى أَوْلَى.

---

(١) في الأصل: «لفعل»، والمثبت من (ل).

(٢) في (ل): «يُروى».

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع (٢/ ٢٦).

(٤) أخرجه الخطيب عنه في الكفاية ص ١٨٦.

(٥) انظر الكفاية ص ٢٥٤.

وكَذَا لَوْ استَثْبَتَ مَا شَكّ فِيه مِنْ كِتَابٍ أَوْ حِفْظٍ، وبَعْضُهُم يُبَيِّنُ فَيَقُولُ: «وَثَبَّتَنِي فُلانٌ».

وَإِذَا أَشْكَلَتْ كَلِمَةٌ سَأَلَ العُلَماءَ ورَوَى كَمَا أَخْبَرُوه.

ولَوْ سَمِعَ مِن اثْنَيْنِ اخْتَلَفَا لَفْظاً فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: «حَدَّثَنِي فُلانٌ وَفُلانٌ، واللَّفْظُ لِفُلانٍ».

وَقَوْلُ مُسْلِمٍ[١]: «ثنا أَبُو بَكْرٍ وأَبُو سَعِيدٍ، كِلاهُما عَنْ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: ثَنا أَبُو خَالِدٍ»، حَسَنٌ؛ فَإِعَادَتُهُ[٢] يُشْعِرُ أَنَّ اللَّفْظَ لَهُ.

وَلَوْ قَالَ: «فُلانٌ وفُلانٌ»، وَتَقَارَبَا، جَوَّزَهُ مُجَوِّزُ المَعْنَى.

وَمُقْتَضَاهُ جَوَازُ جَمْعِ قَوْمٍ اتَّفَقُوا مَعْنًى بِلا بَيَانٍ، وعِيبَ[٣] بِهِ البُخَارِيُّ أَوْ غَيْرُهُ.

وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: «ثَنا مُسَدَّدٌ وأَبُو تَوْبَةَ، المَعْنَى»[٤]، يَحْتَمِلُ أَنَّ اللَّفْظَ لِمُسَدَّدٍ. وَوَافَقَهُ أَبُو تَوْبَةَ مَعْنًى، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَوَاه عَنْهُما بِالمَعْنَى، ويُؤَيِّدُه قَوْلُه: «ثَنَا مُسْلِمٌ ومُوسَى، المَعْنَى وَاحِدٌ»[٥].

وَمَنْ/ سَمِع جَمَاعةً فَقَابَلَ بِأَصْلِ بَعْضِهِمْ فَرَوَاهُ عَنْهُم وَقَالَ: ٢٠/أ
«اللَّفْظُ لِفُلانٍ»؛ احْتَمَلَ الجَوَازَ والمَنْعَ.

---

(١) صحيح مسلم ـ حديث (٦٧٣).
(٢) في الأصل: «فأعاده»، والمثبت من (ل) و(ش).
(٣) انظر علوم الحديث ص ٢٠١.
(٤) انظر سنن أبي داود ـ حديث (٣٧٥).
(٥) انظر سنن أبي داود ـ حديث (٢٦٥٩).

ولا يَزِيدُ نَسَبَ غَيْرِ شَيْخِهِ إِلاَّ أَنْ يُمَيِّزَ كَـ«هُو ابْنُ فُلانٍ»، أَوْ «يَعْنِي»، وقَالَ ابنُ المَدِينِيِّ: «يقولُ حَدَّثَنِي فُلانٌ[١] أَنَّ فُلانَ بْنَ فُلانٍ حَدَّثَهُ»[٢]، ولو نَسَبَ شيخُهُ شيخَهُ أَوَّلاً واقْتَصَرَ فِيما بَقِيَ، فَعَنْ أَكْثَرِهِمْ تَجُوزُ نِسْبَتُهُ فِيهِ، وَعَنْ بَعْضِهِم الأَوْلَى أَنْ يُمَيِّزَ كَمَا مَرَّ، وَقَالَ المُصَنِّفُ: الأَوْلَى: «هُو ابنُ» أَوْ «يَعْنِي» ثُمّ نِسْبَتُه السَّابِقةُ.

والعَادَةُ حَذْفُ «قَالَ» فِي السَّنَدِ خَطًّا، وَإِنْ تَكَرَّرَ كَـ«قَال: قَالَ فُلانٌ»؛ حُذِفَ أَحَدُهُما، فَيذكره القَارِئُ فِيهِما، وفي مِثْلِ «قُرِئَ عَلَى فُلانٍ أَخْبَرَكَ فُلانٌ»، يَقولُ[٣]: «قِيلَ لَهُ أَخْبَرَكَ».

والنُّسَخُ الجَامِعَةُ لِأَحَادِيثَ بِسَنَدٍ الأَحْوَطُ تَكْرِيرُه أَوَّل كُلِّ حَدِيثٍ، وَقِيلَ: يُكْتَفَى بِهِ أَوَّلاً [أو] أَوّلَ كُلِّ مَجْلِسٍ، ثُمَّ يَقولُ: «وبِالإِسْنَادِ»، أَوْ: «وَبِهِ» وَهُوَ الأَغْلَبُ، وَجَوَّزَ الأَكْثَرونَ لِمَنْ سَمِعَ كَذا رِوَايةٍ غير الأَوَّلِ: «بِسَنَدِهِ»، ومَنَعَ الإِسْفراييِنيُّ[٤] وغَيْرُهُ. فَعَلَى هَذَا يُبَيِّنُ، كَقَوْلِ مُسْلِمٍ[٥]: عَنْ هَمَّامٍ[٦]، قَالَ: هَذا مَا حَدَّثَنا أَبُو هُرَيرَةَ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا كَذَا.

---

(١) ليست في (ل) و(ش).

(٢) رواه البرقاني في اللقط عن ابن المديني، كما في علوم الحديث ص ٢٠٢.

(٣) أي القارىء.

(٤) انظر علوم الحديث ص ٢٠٥.

(٥) في صحيحه، انظر مثلاً ـ حديث (٧٨٧).

(٦) همام بن منبه صاحب الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة رضي الله عنه. انظر سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١١.

وَلَوْ سَمِعَ مَتْناً قُدِّمَ عَلَى سَنَدِهِ، أَوْ وُسِّطَ كَـ«قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلاةُ و] السَّلامُ/ كَذَا»، أو «عن جَابِرٍ، عَنْهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] ٢٠/ب
السَّلامُ، أَنَا بِهِ فُلانٌ»، فقدّم سنده؛ جَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ، وَبَنَاهُ الخَطِيبُ[١] عَلَى الرِّوَايَةِ بِالمَعْنَى. وَيَنْبَغِي فِيهِ الخَلافُ فِي تَقْدِيمِ بَعْضِ المَتْنِ عَلَى بَعْضٍ.

وَلَوْ سَمِعَ مَتْناً بِسَنَدٍ، وأُتْبِعَ بِآخَرَ، وعُقِّبَ بِـ«مِثْلِهِ» أَو «نَحْوِهِ»؛ مَنَعَ[٢] شُعْبَةُ رِوَايَةَ المَتْنِ بِالسَّنَدِ الثَّانِي، وَهُوَ الأَظْهَرُ. وَجَوَّزَهُ[٣] ابْنُ مَعِينٍ فِي «مِثْلِهِ» لا «نَحْوِهِ». وقَالَ الخَطِيبُ[٤]: عِنْدَ مُجَوِّزِ المَعْنَى لا فَرْقَ، قَالَ الحَاكِمُ[٥]: إِذَا اتَّفَقَا [لَفْظاً] حَلَّ «مِثْلُه»، ومعنى فَـ«نَحْوُهُ».

وإِذَا ذَكَرَ بَعْضَ مَتْنٍ[٦] وقَالَ: «وذَكَرَ الحَدِيثَ»، فَقَصَدَ إِتْمَامَهُ؛ مَنَعَهُ الإِسْفراييني[٧]، وجَوَّزَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ[٨]. والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ بِإِجازَةٍ قَوِيَّةٍ فِيمَا لَمْ يَذْكُرْهُ، وَهُوَ أَوْلَى [بالمَنْعِ] مِنْ مِثْلِهِ، وَطَرِيقُهُ أَنْ يذكرَ ما ذكر ويَقُولَ: «قَالَ وذَكَرَ الحَدِيثَ، وهُوَ كَذَا».

---

(١) انظر الكفاية ص ٢١٤.
(٢) انظر الكفاية ص ٢١٢ ـ ٢١٣.
(٣) انظر المصدر السابق ص ٢١٣.
(٤) انظر المصدر السابق ص ٢١٢.
(٥) انظر علوم الحديث ص ٢٣١.
(٦) في (ش): «المتن».
(٧) انظر علوم الحديث ص ٢٠٩.
(٨) انظر الكفاية ص ٣١٠.

والظَّاهِرُ مَنْعُ تَغْيِيرِ «نَبِيٍّ» بِـ«رَسُولٍ» وعَكْسُهُ، وَإِنْ جُوِّزَ المَعْنَى.

ومَنْ فِي سَمَاعِهِ وَهْنٌ يُبَيِّنُهُ إِذَا رَوَى، كَمَنْ سَمِعَ مِنْ حِفْظٍ مُذَاكَرَةً، يَقُولُ: «ثَنَا مُذَاكَرَةً»، لِمَنْعِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَأَبِي زُرْعَةَ وَغَيْرِهِما[١] أَنْ يُحَمَلَ عَنْهم فِيها، إِذْ يُتَسَاهَلُ فِيها[٢] ويَخُونُ[٣] الحِفْظُ، وَلِهذَا لَمْ يَرْوِ أَحْمَدُ[٤] وَقَوْمٌ إِلاَّ مِنْ كِتَابٍ.

١/٢١أ ولَوْ سَمِعَ مِنْ/ ثِقَتَيْنِ أَوْ ثِقَةٍ وَمَجْرُوحٍ فَالأَوْلَى ذِكْرُهُما، قَالَ الخَطِيبُ: وَرُبَّما ذَكَرَ مُسْلِمٌ الثِّقَةَ ثُمَّ قَالَ: «وآخَرُ» ـ يَعْنِي المَجْرُوحَ ـ، ولا يُفِيدُ[٥].

وَلَوْ سَمِعَ بَعْضَ حَدِيثٍ مِنْ رَجُلٍ وَبَعْضَهُ مِنْ آخَرَ، فَرَوى كُلَّهُ عَنْهما، وَبَيَّنَ أَنَّ بَعْضَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا وَبَعْضَهُ عَنْ الآخَرِ جَازَ، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ كَأَنَّهُ رَوَاه عَنْ أَحَدِهما مُبْهَماً، فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُما مَجْرُوحاً سَقَطَ كُلُّهُ، وإِذَا اخْتَلَطَ حَرُمَ تَرْكُ أَحَدِهِمَا.

(١) أخرجه الخطيب عنهم في الجامع (٢/ ٣٧).
(٢) سقطت من (ش).
(٣) في الأصل: «يجوز»، والمثبت من (ل) وهو الصواب.
(٤) أخرجه الخطيب في الجامع (٢/ ١٢).
(٥) انظر الكفاية ص ٣٧٨.

السَّابِعُ والعِشْروَن

آدَابُ المُحَدِّثِ، وَهِيَ أَنْ يُصَحِّحَ نِيَّتَهُ، وَيَتَطَهَّرَ مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيا، ويُسْمِعَ إِذَا احْتِيجَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ ابنُ خَلاَّدٍ[١]: «إِذَا بَلَغَ خَمْسِينَ، ولا يُنْكَرُ عِنْدَ الأَرْبَعِينَ»، وَأَنْكَرَهُ عِياضٌ[٢]، وَقَالَ[٣]: حَدَّثَ السَّلَفُ قَبْلَها، وَمَاتَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ قَبْلَها، وجَلَسَ مَالِكٌ ابنُ نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَقِيلَ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَشُيُوخُهُ أَحْيَاءٌ.

وَإِذَا خَشِيَ الاخْتِلاطَ أَمْسَكَ، وَيَخْتَلِفُ باخْتِلافِ النَّاسِ، وَحَدَّهُ ابنُ خَلاَّدٍ بِثَمانِينَ[٤]، وَلَعَلَّهُ الغَالِبُ، فَقَدْ حَدَّثَ مَالِكٌ واللَّيْثُ وابنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُم بَعْدَها، والبَغَوِيُّ[٥] والحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ[٦] بَعْدَ المِئَةِ.

وَلاَ يُحَدِّثُ بِبَلَدٍ فِيهِ أَوْلَى مِنْهُ، وَيُرْشِدُ إِلَيْهِ، عَنْ ابنِ مَعِينٍ/ ٢١/ب

---

(١) الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل ص ٣٥٢.

(٢) انظر الإلماع ص ٢٠١.

(٣) في (ش): «كل».

(٤) انظر المحدث الفاصل ص ٣٥٤.

(٥) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، توفي سنة ٣١٧هـ، انظر تاريخ بغداد (١٠/ ١١١).

(٦) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٤٧).

«إِذَا حَدَّثْتُ بِبَلَدٍ فِيهِ مِثْلُ أَبِي مُسْهِرٍ فَيَجِبُ لِلِحْيَتِي أَنْ تُحْلَقَ»[١].

وَلاَ يَتْرُكُ إِسْمَاعَ أَحَدٍ لِفَسَادِ نِيَّتِهِ، فَقَدْ تَصِحُّ، عَنْ مَعْمَرٍ كَانَ يُقَالُ: «الرَّجُلُ يَطْلُبُ العِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَيَأْبَى العِلْمُ حَتَّى يَكُونَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»[٢].

وَيَجْلِسُ عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ.

وَكَانَ مَالِكٌ يَتَوَضَّأُ، ورُوِيَ يَغْتَسِلُ، ويَتَبَخَّرُ، وَيَتَطَيَّبُ، وَيُسَرِّحُ لِحْيَتَهُ، وَيَجْلِسُ بِوَقَارٍ، وَقَالَ: «أُحِبُّ أَنْ أُعَظِّمَ حَدِيثَهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ»، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُحَدِّثَ قَائِماً أَوْ عَجِلاً أَوْ بِطَرِيقٍ، وَقَالَ: «أُحِبُّ تَفَهُّمَ مَا أُحَدِّثُ بِهِ». فإن رَفَعَ أَحَدٌ صَوْتَه زَبَرَهُ[٣]، وَقَالَ: قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾[٤]؛ فَمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ حَدِيثِهِ، فَكَأَنَّمَا رَفَعَهُ فَوْقَ صَوْتِهِ[٥].

ويُقْبِلُ عَلَى الكُلِّ ولا يَسْرُدُ، ويَفْتَتِحُ ويَخْتِمُ بِالذِّكْرِ والدُّعَاءِ.

وَيَجْلِسُ العَارِفُ لِلْإِمْلاءِ؛ فَهُوَ أَعْلَى مَرَاتِبِ الرِّوَايَةِ، ويَخْتَارُ

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع (١/ ٣١٩).

(٢) الجامع لمعمر بن راشد (١١/ ٢٥٦)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٢٢)، والجامع للخطيب (١/ ٣٣٩).

(٣) زبره: نهاه وانتهره. انظر لسان العرب مادة: زبر.

(٤) سورة الحجرات، الآية: ٢.

(٥) انظر الجامع للخطيب (١/ ٤٠٦، ٤١٠).

مَا عَلا سَنَدُهُ وَقَصُرَ مَتْنُهُ، وَيُبَيِّنُ مَا فِيهِ مِنْ عُلُوٍّ أَوْ فَائِدَةٍ، ويَتَجَنَّبُ مَا لاَ تَحْتَمِلُهُ عُقُولُهُمْ، وَيَخْتِمُهُ بِنَوَادِرَ وَأَشْعَارٍ بِسَنَدِهَا.

فَإِذَا فَرَغَ قَابَلَهُ.

وَيَتَّخِذُ مُسْتَمْلِياً يُبَلِّغُ عَنْهُ، يَقِظاً مُرْتَفِعاً أَوْ قَائِماً، فَيَسْتَنْصِتُهُمْ بَعْدَ قِرَاءَةِ/ قَارِىءٍ شَيْئاً مِنَ القُرْآنِ العَظِيمِ، وَيُبَسْمِلُ، وَيَحْمَدُ، وَيُصَلِّي، وَيَقُولُ: «ما ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ»، ويَدْعُو لَهُ، ويُثْنِي عَلَيْهِ، ولا بَأْسَ بِذِكْرِهِ بما عُرِفَ بِهِ، وَيَسْتَعِينُ مَنْ قَصُرَ عَنْ تَخْرِيجِ ما يُمْلِيهِ. ٢٢/أ

الثَّامِنُ والعِشْرونَ

آدَابُ الطَّالِبِ:

وَهِيَ: أَنْ يُصَحِّحَ نِيَّتَهُ، وَيَسْأَلَ التَّيسِيرَ، ويَسْتَعْمِلَ حُسْنَ الخُلُقِ.

وَيَبْدَأُ بِأَوْلَى الشُّيُوخِ بِبَلَدِهِ عُلُوًّا وَعِلْماً، ثُمَّ يَرْحَلُ وَيَعْمَلُ بِمَا سَمِعَهُ وَلَوْ مَرَّةً.

وَيُعَظِّمُ شَيْخَهُ، (وَيُثْنِي عَلَيْهِ)[1]، وَيَتَحَرّى رِضَاهُ، وَيَحْمِلُ جَفَاهُ، وَلاَ يَمَلُّهُ، وَيُشَاوِرُهُ فِي اشْتِغَالِهِ.

---

(١) ليست في (ل) و(ش).

ويُرْشِدُ غَيْرَهُ لِما سَمِعَهُ، ولا يَدَعُ الاسْتِفَادَةَ لِحَياءٍ أَو تَكَبُّرٍ.

وَيَعْتِني بِالمُهِمِّ دُونَ تَكْثِيرِ الشُّيُوخِ، وَيَكْتُبُ مَا سَمِعَهُ تَامًّا، وَلاَ يَنْتَخِبُ، فَإِنْ احْتَاجَ فَعَلَهُ أَوْ اسْتَعَانَ.

وَيَتَعَرَّفُ صِحَّةَ مَا سَمِعَهُ، وَسُقْمَهُ، وَمَعْنَاهُ، وَفِقْهَهُ، وَلُغَتَهُ وَإِعْرَابَهُ، وَرِجَالَهُ.

وَيَعْتَنِي بالخَمْسَةِ، والسُّنَنِ الكَبِيرِ لِلْبَيْهَقِيِّ، وَلاَ نَعْلَمُ مِثْلَهُ فِي بَابِهِ، ثُمَّ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَالمَسَانِيدِ والجَوَامِعِ، والمُوَطَّأُ مُقَدَّمُهَا[1].

وَيَكْتُبُ العِلَلَ وَغَيْرَها.

وَيُذَاكِرُ بِمَحْفُوظِهِ؛ عَنْ عَلْقَمَةَ: «تَذَاكَرُوا الحديثَ فَإِنَّ حَيَاتَهُ ذِكْرُهُ»[2].

٢٢/ب ويَصُنِّفُ/ إِذَا تَأَهَّلَ، وَيُوَضِّحُ عِبَارَتَهُ، وَ[يَسْتَعْمِلُ][3] المُصْطَلَحَ، ولا يُخْرِجُهُ إِلاَّ مُهَذَّباً[4].

---

(١) في (ل): «مُتقدّمها».

(٢) أخرجه عنه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ١١٢)، وأبو خيثمة النسائي في العلم ص ١٩، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٩٧، وفي الجامع (٢/ ٢٦٨).

(٣) المثبت من (ل) و(ش)، وفي الأصل «يتأمل».

(٤) في (ل): «مذهبا»، وهو خطأ.

وَلَهُمْ فِي تَصْنِيفِ الحَدِيثِ طَرِيقَانِ:

١ ـ عَلَى الأَبْوابِ.

فَيَذْكُرُونَ فِي كُلِّ بَابٍ مَا حَضَرَهُم.

٢ ـ وَعَلَى المَسَانِيدِ.

فَيَجْمَعُونَ فِي مُسْنَدِ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا حَضَرَهُمْ مُرَتَّباً بِالحُرُوفِ أَوْ القَبَائِلِ.

يُبْدَأُ بِبَنِي هَاشِمٍ الأَقْرَبَ فَالأَقْرَبَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ، أَوْ السَّوابِقِ يُبْدَأُ بالعَشَرَةِ، ثُمَّ أَهْلِ بَدْرٍ، ثُمَّ الحُدَيْبِيَةِ، ثُمَّ مَنْ هَاجَرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الفَتْحِ، ثُمّ أَصَاغِرِهِمْ، ثُمَّ النِّسَاءِ يُبْدَأُ بِأُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ.

وَمِنْ أَعْلَى المَرَاتِبِ تَعْلِيلُهُ بِجَمْعِ طُرُقِ كُلِّ حَدِيثٍ، واخْتِلافِ رُوَاتِهِ، كَمُسْنَدِ يَعْقوبِ بنِ شَيْبَةَ.

وَيُفْرِدُونَ حَدِيثَ كُلِّ شَيْخٍ، والتَّرَاجِمَ كَمَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابنِ عُمَرَ.

التَّاسِعُ والعِشْرونَ

عُلُوُّ الإِسْنَادِ مُبْعِدٌ عَنْ الخَلَلِ؛ وَلِهَذا تُستَحَبُّ الرِّحْلَةُ.

وَأَقْسَامُهُ خَمْسَةٌ:

❖ **أَجَلُّهَا: القُرْبُ مِنْهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ بِسَنَدٍ نَظِيفٍ.**

❖ **ثَانِيها: مِنْ إِمَامٍ وَإِنْ كَثُرَ العَدَدُ بَعْدَهُ.**

❖ **ثَالِثُها: العُلُوُّ بِالنِّسْبَةِ لِرِوايَةِ الكُتُبِ المَعْرُوفَةِ:**

وَهُوَ ما اعْتَنَى بِهِ المُتَأَخِّرُونَ مِنَ: المُوَافَقَةِ، والبَدَلِ، والمُسَاوَاةِ، والمُصَافَحَةِ.

١/٢٣أ **فَالمُوَافَقَةُ:** أَنْ يَقَعَ لَكَ حَدِيثٌ/ عَنْ شَيْخِ مُسْلِمٍ بِعَدَدٍ أَقَلّ مِنْهُ لَوْ رَوَيْتَهُ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْهُ.

وَالبَدَلُ: وَقُوعُ هَذَا العُلُوِّ عَنْ مِثْلِ شَيْخِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ يُسَمَّى مُوَافَقَةً فِي شَيْخِ شَيْخِهِ.

وَالمُسَاوَاةُ: أَنْ يَقَعَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ صَحَابِيٍّ أَوْ مُقَارِبِهِ عَدَدٌ مِثْلُ مَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَبَيْنَهُ.

والمُصَافَحَةُ: وُقُوعُ المُسَاوَاةِ لِشَيْخِكَ، فَكَأَنَّكَ صَافَحْتَ مُسْلِماً وَأَخَذْتَ عَنْهُ.

والمُسَاوَاةُ لِشَيْخِ شَيْخِكَ مُصَافَحَةٌ لِشَيْخِكَ، وَالْمَسَاوَاةُ لِشَيْخِ شَيْخِكَ مُصَافَحَةٌ لِشَيْخِ شَيْخِكَ، وَهَذَا عُلُوٌّ تَابِعٌ لِنُزُولٍ[1]، فَلَوْلا نُزُولُ مُسْلِمٍ لَمْ تَعْلُ أَنْتَ.

❖ رَابِعُها: بِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الرَّاوِي:

فَالبَيْهَقِيُّ عَنْ الحَاكِمِ؛ أَعْلَى مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ خَلَفٍ عَنْهُ، وَإِنْ تَسَاوَيَا؛ لِمَوْتِ البَيْهَقِيِّ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِيْنَ وابْنِ خَلَفٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمئَةٍ.

وَالعُلُوُّ بِمُجَرَّدِ وَفَاةِ الشَّيْخِ حَدَّهُ ابْنُ جَوْصَا[2] بِخَمْسِينَ سَنَةً مِنْ وَفَاتِهِ، وابْنُ مَنْدَه بِثَلاثِينَ.

❖ خَامِسُها: بِتَقَدُّمِ السَّمَاعِ:

فَمَنْ سَمِعَ مِنْ شَيْخٍ مِنْ سِتِّينَ سَنَةً، وآخَرُ مِنْهُ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةٍ، وَتَسَاوَى العَدَدُ إِلَيْهِما فالأَوَّلُ أَعْلَى.

وَعَنْ ابنِ المَدِينِيِّ: «النُّزُولُ شُؤْمٌ»[3].

وَفَضَّلَ الجُمْهورُ العُلُوَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَبَعْضُهُمْ النُّزُولَ/ لِكَثْرَةِ الاجْتِهادِ فِيهِ. ٢٣/ب

(١) المثبت من (ل)، وفي الأصل: «نزول».

(٢) أبو العباس أحمد بن عمير بن يوسف بن يوسف بن موسى بن جَوْصا الدمشقي شيخ الشام، توفي سنة ٣٢٠هـ. انظر سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٥).

(٣) الجامع للخطيب (١/ ١٢٣).

الثَّلاثُونَ

المَشْهُورُ:

قِسْمانِ:

١ ـ **صَحِيحٌ**، كَحَدِيثِ الأَعْمَالِ.

٢ ـ **وَغَيْرُهُ**، كَحَدِيثِ «طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ»(١).

وَأَيْضاً:

١ ـ **مَشْهورٌ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ، وَغَيْرِهِمْ**، [كحديث]؛ «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»(٢).

٢ ـ **وَعِنْدَهُم فَقَط**، كَالتَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ عَنْ أَنَسٍ: «قَنَتَ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و]» السَّلامُ شَهْراً بَعْدَ الرُّكُوعِ(٣)؛ مَشْهورٌ، وَخَرَّجَاهُ.

وَغَيْرُهُمْ يَسْتَغْرِبُهُ؛ إِذْ التَيْمِيُّ يَرْوِي عَنْ أَنَسٍ، وَهُنَا عَنْ وَاحِدٍ عَنْهُ.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ـ حديث (٢٢٤)، من حديث أنس مرفوعاً، وضعفه أحمد والبيهقي وغيرهما. وللحديث طرق عديدة عن أنس وعن غيره من الصحابة ﷺ. انظر العلل المتناهية (١/ ٦٤)، والروض البسام (١/ ١٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (١٠)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ مرفوعاً.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (١٠٠١)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٦٧٧)، من حديث أنس ﷺ مرفوعاً.

وَمِنَ المَشْهُورِ: المُتَواتِرُ وَهُوَ: خَبَرُ مَنْ يَحْصُلُ العِلْمُ بِصِدْقِهِ ضَرُورَةً عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُنْتَهاهُ، وَلاَ يَذْكُرُهُ المُحَدِّثُونَ، وَمَنْ طَلَبَ مِثَالَهُ مِنَ الحَدِيثِ عَيِيَ، وَحَدِيثُ الأَعْمَالِ أَوَّلُهُ غَيْرُ مُتَواتِرٍ.

وَأَرَى مِثَالَهُ حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً»[1]، قَالَ: البَزَّارُ[2] رَوَاهُ نَحْوُ أَرْبَعِينَ صَحَابِيّاً، وقِيلَ: اثنانِ وسِتُّونَ، وَلَمْ تَجْتَمِعْ العَشَرَةُ[3] فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ رُوَاتُهُ تَزِيدُ.

الحَادِي والثَّلاثُونَ

الغَرِيبُ والعَزِيزُ:

الغريب: ما انْفَرَدَ بِهِ رَاوٍ (أَوْ)[4] بِزِيَادَةٍ فِي مَتْنِهِ أَوْ سَنَدِهِ، ولا يَدْخُلُ فِيهِ أَفْرَادُ البُلْدانِ.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (١٠٨)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٢)، وغيرهما من حديث أنس مرفوعاً. والحديث من أشهر أمثلة المتواتر اللفظي؛ جمع طرقه غير واحد من أهل العلم، منهم الطبراني في جزء من كذب علي متعمداً، وهو مطبوع، ورواه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات من ٩٨ طريقاً.

(٢) انظر فتح الباري (١/ ٢٠٣).

(٣) أي العشرة المبشرون بالجنة، كلهم من رواة هذا الحديث.

(٤) كذا في الأصل و(ل)، وفي (ش): «رواه». والمقصود هنا أن الغريب ما انفرد الراوي بروايته بكماله، أو بزيادة فيه لم يروها غيره إما في متنه وإما في إسناده. انظر إرشاد طلاب الحقائق ص ١٨١.

وقَالَ ابنُ مَنْدَه[١]: ما انْفَرَدَ بِهِ رَجُلٌ عَنْ إِمَامٍ كَالزُّهْرِيِّ غَرِيبٌ، واثْنَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ عَزِيزٌ، وجَمَاعَةٌ مَشْهورٌ.

١/٢٤أ **والغَرِيبُ**/ صَحِيحٌ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الغَالِبُ.

وَغَرِيبٌ **مَتْناً وَسَنَداً**: بِأَنْ يَنْفرِدَ بِمَتْنِهِ رَاوٍ.

وَسَنَداً فَقَطْ: كَالمَرْوِيِّ عَنْ جَمَاعَةِ صَحَابَةٍ، إِذَا رَوَاهُ رَاوٍ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ، وَفِيهِ يَقُولُ التِّرمِذِيُّ[٢]: «غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

وَلاَ يَنْعَكِسُ إِلاَّ إِذَا رَواهُ عَنْ فَرْدٍ كَثِيرُونَ، فَيَصِيرُ غَرِيباً **مَتْناً لاَ سَنَداً** بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِ طَرَفَيْهِ، كَحَدِيثِ الأَعْمَالِ.

الثَّانِي والثَّلاثُونَ

غَرِيبُ الحَدِيثِ:

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ قِيلَ أَبُو عُبَيْدَةَ[٣]، وَقَالَ الحَاكِمُ: النَّضْرُ بنُ

(١) أخرجه عنه أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد (١/ ٥٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/ ٢٨٣).

(٢) في جامعه.

(٣) معمر بن المثنى، انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٨/ ٣١٦).

شُمَيْلٍ[١]، وَبَعْدَهُما أَبُو عُبَيْدٍ[٢]؛ وتَتَبَّعَ القُتَبِيُّ[٣] مَا فَاتَهُ، والخَطَّابِيُّ[٤] مَا فَاتَهُمَا.

وَإِنَّمَا يُقَلَّدُ مِنْ كُتُبِ الغَرِيبِ مَا مُصَنِّفُهُ إِمَامٌ. وَأَقْوَى التَّفْسِيرِ مَا بُيِّنَ فِي رِوَايَةٍ.

الثَّالِثُ والثَّلاثُونَ

المُسَلْسَلُ: مَا تَتَابَعَ رِجَالُ سَنَدِهِ عَلَى حَالَةٍ **لِلرِّوَايَةِ تَارَةً**؛ كالتَّسَلْسُلِ بِـ«سَمِعْتُ» أَوْ «ثَنا» أَوْ القَسَمِ.

ولِلرُّوَاةِ تَارَةً؛ كَـ«إِنِّي أُحِبُّكَ»[٥]، والتَّشْبِيكِ

---

(١) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ص ٥٦٢.

(٢) أبو عُبيد القاسم بن سَلاَّم، المتوفى سنة ٢٢٤هـ. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٥٤).

(٣) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، صاحب كتاب غريب الحديث، توفي سنة ٢٧٦هـ، والقُتَبيّ نسبة إلى جدّه قتيبة. انظر تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٧).

(٤) أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البُستي، المتوفى سنة ٣٨٨هـ. صاحب كتاب غريب الحديث. انظر تاريخ الإسلام (٢٧/ ١٦٥).

(٥) هو الحديث الذي قال فيه النبي ﷺ لمعاذ: «إني أحبك، فقل في دبر كلّ صلاة: «اللهم أعني على ذكرك وشكرك...» الحديث؛ فقد تسلسل بقول كل من رواته: «وأنا أحبك فقل».
والحديث أخرجه أبو داود في سننه ـ حديث (١٥٢٢) متسلسلاً لراويين، والنسائي في سننه ـ حديث (١٣٠٣) غير مسلسل. =

بِاليدِ[١]، والأَصَابِعِ[٢]، والعَدِّ فِيها.

وأَحْوَالُهُم لاَ تُحْصى، وَإِنْ نَوَّعَها الحَاكِمُ[٣] ثَمَانِيةً.

وَأَفْضَلُه مَا دَلَّ عَلَى اتِّصَالِ.

وَمِنْ فَضِيلَتِهِ زِيَادَةُ الضَّبْطِ.

وَقَلَّ مَا يَسْلَمُ مِنْ خَلَلٍ فِي وَصْفِ التَّسَلْسُلِ.

٢٤/ب وَقَدْ يَنْقَطِعُ فِي/ وَسَطِهِ، كَالمُسَلْسَلِ بِالأَوَّلِيَّةِ[٤] عَلَى الصَّحِيحِ.

= وأخرجه أحمد في المسند ـ حديث (٢١٦١٤) مسلسلاً أكثره.
وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٤١) مسلسلاً.
والحديث صححه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٣٦٩) ـ حديث (٧٥١)، وابن حبان في صحيحه ـ حديث (٢٠٢٠)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٠٧) ـ حديث (١٠١٠).

(١) الحديث في صحيح مسلم ـ حديث (٢٧٨٩) غير مسلسل. وأخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٣٣ مسلسلاً.

(٢) سقطت من (ش).

(٣) في معرفة علوم الحديث ص ٢٩ ـ ٣٤.

(٤) أخرجه مسلسلاً ابن رشيد في ملء العيبة (٣/ ٢٩٠)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٥٦)، وفي المعجم الكبير له (١/ ٢٢)، والعراقي في الأربعين العشارية ص ١٢٥، وابن حجر في الإمتاع في الأربعين ص ٦٢ وغيرهم.
وأخرجه من غير تسلسل: الحميدي في مسنده (٢/ ٢٦٩) ـ حديث (٥٩١)، وابن أبي شيبة في المصنف، وأحمد في المسند (٢/ ١٦٠) حديث (٦٤٩٤)، والبخاري في الكنى ص ٦٤، وأبو داود في سننه ـ حديث (٤٩٤١)، والترمذي في جامعه ـ حديث (١٩٢٤) وقال: حسن صحيح، والحاكم في مستدركه =

الرَّابِعُ والثَّلاثُونَ

النَّسْخُ: رَفْعُ الشَّارِعِ حُكْماً مِنْهُ مُتَقَدِّماً، بِحُكْمٍ مُتَأَخِّرٍ.

ويُعْرَفُ **بِتَصْرِيحِهِ** عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ؛ كَـ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُم عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ فَزُورُوها»(١).

أَوْ **بِقَولِ صَحَابِيٍّ**؛ كَـ: «كَانَ آخِرَ الأَمْرَينِ مِنْهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ تَرْكُ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْ(٢) النَّارُ»(٣).

أَو **بِالتَّارِيخِ**؛ كـ: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ»(٤)، قَالَ

= (٤/ ١٧٥) ـ حديث (٧٢٧٤) وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤٧٦) ـ حديث (١١٠٤٨) من طرق عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وقد قال العراقي في الأربعين العشارية بعد أن أخرجه: «هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود والترمذي من غير تسلسل».

وانظر العروس المجلية في أسانيد الحديث المسلسل بالأولية. لصفي الدين البخاري، تخريج الزبيدي بتحقيق المحقق المدقق محمد بن ناصر العجمي حفظه الله تعالى.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ـ حديث (١٩٧٧) من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً.

(٢) في (ش): «مسته».

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ـ حديث (١٩٢)، والنسائي في سننه ـ حديث (١٨٥)، وابن خزيمة في صحيحه ـ حديث (٤٣)، وابن حبان في صحيحه ـ حديث (١١٣١) وغيرهم من طرق عن علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

(٤) حديث صحيح، أخرجه أبو داود في سننه ـ حديث (٢٣٦٧)، والترمذي =

الشَّافِعِيُّ: «كَانَ فِي الفَتْحِ سَنَةَ ثَمَانٍ، وَحَديثُ ابنِ عَبَّاسٍ: «احْتَجَمَ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ وهو مُحْرِمٌ صَائِمٌ»[١] فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ سَنَةَ عَشْرٍ، فَنَسَخَهُ»[٢].

أَو **بِدَالَّةِ**[٣] **الإِجْمَاعِ**، كَقَتْلِ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ، إِذْ يَدُلُّ عَلَى نَاسِخٍ، ولا يَنْسَخُ وَلاَ يُنْسَخُ.

الخَامِسُ والثَّلاثُونَ

التَّصْحِيفُ:

يَقَعُ فِي البَصَرِ سَنَداً:

كـ: «العَوَّامِ بنِ مُرَاجِم» - بِرَاءٍ وَجِيمٍ -، صَحَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ بِزَايٍ وَحَاءٍ[٤].

= في جامعه - حديث (٧٧٤) -، وابن ماجه في سننه - حديث (١٦٨٠)، وابن خزيمة في صحيحه - حديث (١٩٨٤)، وابن حبان في صحيحه - حديث (٣٥٣٢)، عن عدد من الصحابة، وصححه عدد من الأئمة كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وابن المديني والبخاري والدارمي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم. انظر العلل الكبير للترمذي (١/ ٣٦٠)، وفتح الباري (٤/ ١٧٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - حديث (١٨٣٥)، ومسلم في صحيحه - حديث (١٢٠٢) عن ابن عباس به.

(٢) اختلاف الحديث للشافعي ص ٥٣٠.

(٣) في (ل) و(ش): «بدلالة».

(٤) انظر العلل للدارقطني (٣/ ٦٤)، وعلوم الحديث ص ٢٧٩.

وَمَتْناً:

كـ: «**احْتَجَرَ** عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ فِي المَسْجِدِ»، أَي: اتَّخَذَ حُجْرَةً؛ أَخَذَهُ ابْنُ لَهِيعَةَ مِنْ كِتَابٍ فَصَحَّفَهُ **باحْتَجَمَ**(١).

وَكَحَدِيثِ: «رُمِي **أُبَيٌّ** يَوْمَ الأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ»(٢)، هو ابنُ كَعْبٍ، صَحَّفَهُ غُنْدَرٌ(٣) **بِأَبِي**.

وحَدِيثِ: «صلّى عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ إِلى عَنَزَةٍ»(٤)، أَيْ حَرْبَةٍ، سَكَّنَ أَعْرَابِيٌّ نُونَهُ، وقَالَ: كَانَ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ/ إِذَا صَلَّى (نُصِبَتْ)(٥) بَيْنَ يَدَيْهِ شَاةٌ(٦). ٢٥/أ

وَفِي المَعْنَى:

كَقَوْلِ مُحَمَّدِ بنِ المُثَنَّى: «نَحْنُ مِنْ عَنَزَة، صَلَّى عَلَيْهِ

---

(١) انظر التمييز لمسلم ص ١٨٧، وأخرجه أحمد مصحفاً في المسند ـ حديث (٢١٠٩٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ـ حديث (٢٢٠٧)، من طريق غندر عن شعبة عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به، بلفظ: «رُمي أُبَيّ يَوْمَ...» وفي مسند الإمام أحمد ـ حديث (١٣٨٤٠) ـ، من طريق هشيم عن الأعمش به بلفظ: «... رُمي أُبيّ بن كعب...». وانظر بيان من أخرجه مصحفاً في مشارق الأنوار (١/ ٦٠).

(٣) هو محمد بن جعفر. انظر ترجمته في تقريب التهذيب ص ٤٧٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (١٨٨)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٥٠٣) من حديث وهب بنحوه.

(٥) في (ش): نَصَبَ.

(٦) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٤٨.

[الصَّلاَةُ و] السَّلامُ إِلَيْنَا»[(١)]، تَوَهَّمَ أَنَّهُ صَلَّى[(٢)] إِلى قَبِيلَتِهِم.

وَفِي السَّمْعِ:

كَمَنْ قِيلَ لَهُ: «عَاصِمٌ الأَحْوَلُ»، فَقَالَ: «وَاصِلٌ الأَحْدَبُ»[(٣)].

السَّادِسُ والثَّلاثُونَ

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ:

قِسْمَان:

١ ـ **أَنْ يُمْكِنَ الجَمْعُ** بَيْنَ الحَدِيثَيْنِ فَيَتَعَيَّنُ، كَحَدِيثِ: «لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ»[(٤)]، مع: «لا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»[(٥)]،

---

(١) انظر الجامع للخطيب (١/ ٢٩٥).

(٢) ليست في (ش).

(٣) انظر ترجمة عاصم في تقريب التهذيب ص ٢٨٥، وترجمة واصل في ص ٥٧٩. ومن ذلك حديث شعبة عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن ابن مسعود: «أيّ الذنب أعظم»، فقد أخرجه البخاري من طريق واصل به كما في الصحيح ـ حديث (٤٧٦١)، وأخرجه النسائي في سننه ـ حديث (٤٠١٥). وفيه «عاصم» بدل «واصل»، وعلق النسائي عقب الحديث بقوله: «هذا خطأ: إنما هو «واصل»، والله تعالى أعلم».

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (٥٧٥٧)، بلفظه، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٢٢٢٠)، بنحوه، من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (٥٧٧١)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٢٢٢١)، من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

و«فِرَّ مِن المَجْذُومِ فِرارَكَ من الأَسَدِ»[١].

الأَوَّلُ: نَفَى مُعْتَقَدَ الجَاهِلِيَّةِ مِنَ الإِعْدَاءِ بالطَّبْعِ، والثَّانِي: أَنَّهُ[٢] أَعْلَمَ أَنَّهُ تَعَالى جَعَلَ مُخَالَطَةَ المَرِيضِ للصَّحِيحِ سَبَباً لِإِعدائِهِ.

٢ ـ **وَإِنْ يَتَعَذَّرْ**؛ فَإِنْ ظَهَرَ النَّاسِخُ قُدِّمَ، والأَرْجَحُ أَحَدُهُما. **وَوُجُوهُهُ فَوْقَ خَمْسِين**.

السَّابِعُ والثَّلاثُونَ

المَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ:

كَمَا رُوِيَ عَن ابنِ المُبَارَكِ: ثنا **سُفْيَانُ**، عن عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ يَزِيدٍ[٣]، حَدَّثَني بُسْرُ بنُ عُبَيدِ اللَّهِ[٤]، سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ[٥]، سَمِعْتُ وَاثِلَةَ[٦]، سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدٍ[٧]، سَمِعْتُهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و]

---

(١) جزء من حديث ذكره البخاري في صحيحه ـ كتاب الطب ـ باب الجذام، تعليقاً، عن سعيد بن ميناء عن أبي هريرة مرفوعاً. وأخرجه أحمد في مسنده ـ حديث (٤٩٣٩).

(٢) ليست في (ل) و(ش).

(٣) عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر الأزدي الشامي، ثقة. انظر تقريب التهذيب ص ٣٥٣.

(٤) بُسر بن عبيد الله الحضرمي، ثقة حافظ. انظر تقريب التهذيب ص ١٢٢.

(٥) أبو إدريس عائذ الله بن عبد الله الخولاني، عالم الشام. انظر تقريب التهذيب ص ٢٨٩.

(٦) واثلة بن الأسقع الليثي، صحابي مشهور. انظر تقريب التهذيب ص ٥٧٩.

(٧) أبو مرثد كناز بن الحصين الغنوي، صحابي ليس له في مسلم سوى هذا الحديث. انظر ترجمته في الإصابة (٧/ ٣٦٩).

السَّلامُ يقولُ: «لاَ تَجْلِسُوا عَلَى القُبُورِ، ولا تُصَلُّوا إِلَيْها»[(١)].

٢٥/ب فَزِيَادَةُ «سفيان» وَهَمٌ ممّن دُونَ ابنِ المُبَارَكِ: إِذْ رَوَاهُ/ ثِقَاتٌ عَنْهُ، عن ابنِ يَزِيدٍ؛ وَزِيَادَةُ «أَبِي إِدْرِيسٍ» (عَنْ)[(٢)] ابنِ المُبَارَكِ[(٣)].

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يَرْوُنَهُ وَهِمَ فِيهِ بُسْرٌ[(٤)]؛ سَمِعَهُ مِنْ وَاثِلَةَ، وَيُكْثِرُ عَنْ أَبِي إِدرِيسٍ، فَغَلِطَ وَظَنَّ أَنَّ هَذا مِنْهُ»[(٥)].

ولِلْخَطِيبِ فِيهِ «كِتَابُ تَمْيِيزِ المَزِيدِ».

وَفِي كَثِيرٍ مِنْهُ نَظَرٌ، إِذْ النَّاقِصُ بِـ«عَنْ» مُنْقَطِعٌ مُعَلَّلٌ بِالزَّائِدِ، وَبِالإِخْبَارِ يَحْتَمِلُ سَمَاعَهُ [بواسِطَةٍ عنه]، ثُمَّ بِدُونِها، إِلاَّ أَنْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى الوَهَمِ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ـ حديث (٩٧٢) ـ، والترمذي في جامعه ـ حديث (١٠٥٠)، وابن خزيمة في صحيحه ـ حديث (٧٩٤)، وابن حبان في صحيحه ـ حديث (٢٣١٥)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٢٢٠)، وغيرهم من طرق عن ابن المبارك، عن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن بسر به.

(٢) في (ش): «من».

(٣) قال البخاري ـ فيما نقله عنه الترمذي في الجامع عقب حديث (١٠٥١) ـ: «أخطأ فيه ابن المبارك وزاد فيه عن أبي إدريس الخولاني، وإنما هو بُسر بن عُبيد الله عن واثلة».

(٤) في (ش): «بشر»، وهو خطأ، وبسر هو ابن عبيد الله الحضرمي. انظر تقريب التهذيب ص ١٢٢.

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٩).

الثَّامِنُ والثَّلاثُونَ

المَرَاسِيلُ الخَفِيُّ إِرْسَالُها:

تُدْرَكُ:

١ ـ بِجَمْعِ الطُّرُقِ.

٢ ـ وَبِعَدَمِ السَّمَاعِ أَوْ اللِّقَاءِ.

٣ ـ وَبِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ بِزِيادَةِ شَخْصٍ أَوْ أَكْثَرَ.

وَيُعْتَرَضُ عَلى كُلٍّ مِنْ هَذَا النَّوعِ وَمَا قَبْلَهُ بالآخَرِ.

التَّاسِعُ والثَّلاثُونَ

الصَّحَابَةُ:

فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ[1]؛ الصَّحَابِيُّ: كُلُّ مُسْلِمٍ رَأَى النَّبِيَّ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ، وَهُوَ المعروفُ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ.

وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ: «تَوَسَّعُوا فِي ذَلِكَ لِشَرَفِ مَنْزِلَتِهِ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ، وَهُوَ ـ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ وَالظَّاهِرُ، وطَرِيقُ

(١) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ـ ترجمة الباب الأول.

الأُصُولِيِّين ـ: مَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ لَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ[١]»[٢].

وَقَالَ ابنُ المُسَيِّبِ: «مَنْ أَقَامَ مَعَهُ سَنَةً، وَغَزَا غَزْوَةً»[٣].

٢٦/أ وَمُوجِبُهُ إِنْ صَحَّ[٤] أَلاَّ يُعَدَّ جَرِيرٌ البَجَلِيُّ[٥] وشِبْهُهُ/ (صَحَابِياً، وَلاَ نَعْلَمُ خِلاَفاً فِي عَدِّهِ مِنْهُم.

وَتُعْرَفُ صُحْبَتُهُ بِـ: قَوْلِهِ، وَهُوَ عَدْلٌ، أَوْ قَوْلِ)[٦] صَحَابِيٍّ، أَوْ تَوَاتُرٍ، أَوْ اسْتِفَاضَةٍ.

وَكُلُّهُمْ عُدُولٌ ـ وَمَنْ لاَبَسَ الفِتَنَ ـ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[٧]، ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[٨]، وَلِحَدِيثِ: «لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَوالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم وَلاَ نَصِيفَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[٩]. وَلِإِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ.

---

(١) أي: التبع له والأخذ عنه، والمثبت من (ل) و(ش)، وفي الأصل: «المنع» وهو خطأ، وقال البلقيني في محاسن الإصطلاح ص ٤٨٧: «الذي حُكي عن السمعاني طريقة بعض الأصوليين، والمشهور عندهم ما هو المعروف عند المحدثين».

(٢) انظر التقييد للعراقي ص ٢٩٦.

(٣) أخرجه ابن سعد عن الواقدي وهو ضعيف ـ كما في فتح المغيث (٣/ ١٠٢)، ومن طريق ابن سعد أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٥٠، وانظر التقييد للعراقي ص ٢٩٧.

(٤) لضعف إسناده كما تقدم.

(٥) انظر ترجمته في الإصابة (١/ ٤٧٥).

(٦) ما بين الهلالين سقط من (ش).

(٧) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

(٨) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه ـ حديث (٣٦٧٣)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَة عَنْ عَدَدِهِم، فَقَالَ: «[و] مَنْ يَضْبِطُهُ، شَهِدَ مَعَهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ [حَجَّةَ الوَدَاعِ] أَرْبَعُونَ أَلْفاً، وَتَبُوكَ سَبْعُون أَلْفاً»(١). وَعَنْهُ: «قُبِضَ عَلَيْهِ [الصلاة و] السَّلاَمُ عَنْ مِئَةٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفاً»(٢).

وَتُعْتَبَرُ طَبَقَاتُهُم بِالسَّبْقِ بِالإِسْلاَمِ والهِجْرَةِ والمَشَاهِد الفَاضِلَة.

وَجَعَلَها الحَاكِم(٣) ثِنْتَيْ عَشْرَةَ، وَبَعْضُهُم أَكْثَرَ.

وأَفْضَلُهم: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عِنْدَ الجُمْهُورِ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ [رِضْوان اللَّهِ عليهم] ـ وَعَكَس ابنُ خُزَيْمَةَ(٤) وسُنِّيُّو الكُوفِيِّينَ ـ [ثُم بَقِيةُ العَشَرةِ، ثمَّ أَهلُ بَدْرٍ، ثم أُحُدٍ، ثُمَّ بَيْعَةِ الرّضوانِ] بالحُدَيْبِيةِ.

وقَالَ ابنُ المُسَيّبِ وَطَائِفَةٌ: السَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ: مَنْ صَلَّى القِبْلَتَينِ(٥).

وقَالَ الشَّعْبِيُّ: أَهْلُ البَيْعَةِ(٦).

وقَالَ مُحَمَّدَ بنُ كَعْبٍ وعَطَاءٌ: أَهْلُ بَدْرٍ(٧).

---

(١) أخرجه عنه الخطيب في الجامع (٢/ ٢٩٣).
(٢) أخرجه عنه الخطيب، انظر المصدر السابق.
(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٢ ـ ٢٤.
(٤) انظر معالم السنن (٤/ ٣٠٣)، وفتح الباري (٧/ ١٦).
(٥) أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٦).
(٦) أخرجه عنه ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٧).
(٧) أخرجه عنهما ابن عبد البر بسند ضعيف إليهما في الاستيعاب (١/ ٧).

وقالَ أَحْمَدُ: سِتَّةٌ مِنْهُمْ أَكْثَرُوا وعُمِّرُوا: أَبُو هُرَيْرَةَ ـ وَهُوَ أَكْثَرُهم ـ وابْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ، وَجَابِرٌ، وَأَنَسٌ، وابنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ/ الصَّحَابَةِ فُتْيَا[١]. ٢٦/ب

وَقَالَ ابنُ المَدِينِيِّ: «لَيْسَ فِيهِم مَنْ لَهُ أَصْحَابٌ يَقُومُونَ بِقَوْلِهِ إِلاَّ هُو، وابنُ مَسْعودٍ، وَزَيْدٌ»[٢].

وقَالَ مَسْرُوقٌ: «انتهى عِلْمُهُم إِلَى سِتَّةٍ: عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَأُبَيٍّ، وَزَيْدٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وابْنِ مَسْعُودٍ. وَعِلْمُ السِّتَّةِ إِلى عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ»[٣]. وعَنْهُ[٤] أَبْدَلَ أَبَا الدَّرْدَاءِ بِأَبِي مُوسَى.

والعَبَادِلَةُ أَرْبعةٌ: ابْنُ عَبَّاسٍ، وابْنُ عُمَرَ، وابْنُ الزُّبَيْرِ، وابْنُ عَمْرٍو. وَلَيْسَ ابنُ مَسْعودٍ مِنْهُم لِتَقَدُّمِ مَوْتِهِ، وَكَذَا مَنْ سُمِّيَ عَبْدَ اللَّهِ مِنْهم، وَهُمْ[٥] نَحْوُ مِئَتَيْنِ وَعِشْرِين.

وَعَن ابنِ عَبَّاسٍ وغَيْرِه: أَوَّلُهُم إِسْلاماً أَبُو بَكْرٍ.

وعَنْ أَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهِ: عَلِيٌّ. وَقَوْلُ الحَاكِمِ ـ: «لاَ أَعْلَمُ فِيهِ

---

(١) انظر علوم الحديث ص ٢٩٦، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٥٨).

(٢) انظر العلل لابن المديني ص ٤٥.
ورواه من طريقه: الخطيب في الجامع (٢/ ٢٨٨) بلفظ: «لم يكن من أصحاب النبي ﷺ أحد يقومون بقوله في الفقه إلا ثلاثة: ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس...».

(٣) انظر العلل لابن المديني ص ٤٢.

(٤) أي عن مسروق. انظر المصدر السابق.

(٥) في (ش): «وهو»، وهو خطأ.

خِلاَفاً بَيْنَ التَّارِيخِيِّين»[١] ـ أُنْكِرَ[٢].

وَعَن الزُّهْرِيِّ: «زَيْدُ بنُ حَارِثَةَ»[٣]. وعَنْهُ، وعن ابن عَبَّاسٍ وقَتَادَةَ وغَيْرِهِم: «خَدِيجَةُ»[٤]. وادَّعَى الثَّعْلَبِيُّ الإِجْمَاعَ عَلَيْهِ[٥].

والأَوْرَعُ أَنْ يُقَالَ: مِنَ الرِّجَالِ الأَحْرَارِ أَبُو بَكْرٍ، ومِنْ الصِّبْيانِ عَلِيٌّ، ومِن النِّساءِ خَدِيجَةُ، ومِن المَوَالِي زَيْدٌ، ومِن العَبِيدِ بِلاَلٌ.

وآخِرُهُم مَوْتاً مُطْلَقاً أَبُو الطُّفَيل عَامِر بنُ وَاثِلَةَ، سَنَةَ مِئَةٍ[٦].
وَبِالمَدِينَةِ: جَابِرٌ[٧]، وَقِيلَ: سَهْلُ بنُ سَعْدٍ[٨]، وقِيلَ: السَّائِبُ بنُ يَزِيدٍ[٩]. وبِمَكَّةَ: ابنُ[١٠] عُمَرَ، / وَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: أَبُو الطُّفَيلِ. ١/٢٧أ
وبِالبَصْرَةِ: أَنَسٌ. وبِالكُوفَةِ: عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَبِي أَوْفَى[١١].

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢٢.
(٢) انظر التقييد والإيضاح ص ٣٠٨.
(٣) أخرجه عنه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٨٤).
(٤) انظر الاستيعاب (٣/ ٢٩).
(٥) وافقه ابن عبد البر على ذلك كما في المصدر السابق، وقال النووي في التقريب (٢/ ٢٢٧): إنه الصواب عند جماعة من المحققين.
(٦) انظر الإصابة (٧/ ٢٣٠).
(٧) انظر الإصابة (١/ ٤٣٤).
(٨) انظر الإصابة (٣/ ٢٠٠).
(٩) انظر الإصابة (٣/ ٢٧٦).
(١٠) في (ش): «أبو»، وهو خطأ.
(١١) انظر المصدر السابق (٤/ ١٨).

وبِالشَّامِ: عَبْدُ اللَّه بنُ بُسْرٍ(١)، وَقِيلَ: أَبُو أُمَامَةَ(٢).

الأَرْبَعُونَ

قَالَ الخَطِيبُ: «**التَّابِعِيُّ** مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًّا»(٣).

وَكَلاَمُ الحَاكِمِ يُشْعِرُ أَنَّهُ مَنْ سَمِعَهُ أَوْ لَقِيَهُ(٤).

وَعَنْ أَحْمَدَ: أَفْضَلُهُم ابنُ المُسَيِّبِ، وَقِيلَ: فَعَلْقَمَةُ والأَسْوَدُ؟ قَالَ: هُوَ وهُمَا(٥).

وجَعَلَهُم الحَاكِمُ(٦) خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً؛ الأُولى(٧): مَنْ لَحِقَ العَشَرَةَ، كابنِ المُسَيِّبِ، وقَيْسِ ابنِ أَبِي حَازِمٍ(٨)، ولَيْسَ فِيهم مَنْ لَحِقَهم ورَوى عَنْهم غَيْرُهما. وغُلِطَ فِي سَعِيدٍ(٩)؛ إِذْ وُلِدَ فِي خِلاَفَةِ عُمَرَ وَلَمْ يَرْوِ عَنْ أَكْثَرِهِم، وَقِيل: رَوَى عَنْ سَعْدٍ خَاصَّةً؛ لِمَوْتِهِ

---

(١) انظر المصدر السابق (٤/ ٢٣).

(٢) انظر معرفة أسامي أرداف النبي ص ٧٨، والإصابة (٣/ ٤٢٠).

(٣) انظر الكفاية ص ٢٢.

(٤) انظر معرفة علوم الحديث ص ٤٢.

(٥) انظر طبقات الحنابلة (١/ ٢٢٢).

(٦) في (ل): «الأول»، وهو خطأ.

(٧) معرفة علوم الحديث ص ٤٢.

(٨) وممن ذكر أنهُ روى عن العشرة: ابن حبان في الثقات (٥/ ٣٠٧). وانظر تقريب التهذيب ص ٤٥٦.

(٩) في (ل): «سيعد»، وهو خطأ. والمقصود هنا: سعيد بن المسيّب.

آخِرَهُم، وخَصَّ عبدُ الرَّحمٰن بنُ يوسفَ بنِ خِرَاشٍ[١] بِذَلِكَ ابنَ أَبِي حَازِمٍ، وقَالَ أَبُو داودَ: «لَمْ يَرْوِ عَنْ عَبدِ الرَّحمٰنِ»[٢].

وَيَلِيهم مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ مَنْ أَبْنَاءِ الصَّحَابَةِ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ[٣]، وَأَبِي أُمَامَةَ أَسْعَدِ بنِ سَهْلٍ[٤].

قَالَ الحَاكِمُ وعُدَّ[٥] قَوْمٌ مِنْهُم وَلَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهم مِنَ الصَّحَابَةِ، كَإِبْراهِيمَ بنِ سُويدٍ النَّخَعِيِّ[٦]، ولَيْسَ ابْنَ يَزِيدٍ[٧] الفَقِيهَ[٨]، وَبُكَيرِ بنِ الأَشَجِّ[٩].

وَقَوْمٌ فِي أَتْبَاعِهم، وَلَقُوا الصَّحَابَةَ، كَأَبِي الزِّنَادِ[١٠] لَقِيَ ابنَ عُمَرَ وَأَنَساً،/ وَكِهشَامِ بنِ عُرْوَةَ[١١] أُدْخِلَ عَلَى ابنِ عُمَرَ ٢٧/ب وَجَابِرٍ[١٢].

---

(١) المروزي البغدادي، رافضي، توفي سنة ٢٨٣هـ. انظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٠٨).
(٢) انظر سؤالات أبي عبيد (١١٣).
(٣) انظر الإصابة (٥/ ١٥).
(٤) انظر الإصابة (١/ ١٨١).
(٥) في الأصل: «عند»، والمثبت من (ل) و(ش)، ونصّ عبارة الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٥: «وطبقة تُعَدّ في التابعين ولم يصح سماع أحدٍ منهم...».
(٦) انظر الجرح والتعديل (٢/ ١٠٣).
(٧) في (ش): «زيد».
(٨) انظر تقريب التهذيب ص ٩٥.
(٩) انظر تقريب التهذيب ص ١٢٨.
(١٠) انظر التاريخ الكبير (٥/ ٨٣)، وتقريب التهذيب ص ٣٠٢.
(١١) انظر تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤).
(١٢) انظر معرفة علوم الحديث ص ٤٥.

وعَدَّ الحَاكِمُ[١] النُّعْمانَ وَسُوَيْداً ابنَيْ مُقَرِّنٍ[٢] مِنْهُم، وَهُما صَحَابِيَّانِ.

ومِنْ أَكَابِرِهم الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ المَدَنِيُّونَ.

وَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ الحِجَازِ أَنَّهُم: ابنُ المُسَيِّبِ، والقَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ[٣]، وَعُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ[٤]، وخَارِجَةُ بنُ زَيْدٍ[٥]، وعُبَيْدُ اللَّهِ ابنُ عبدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ[٦]، وَسُلَيْمانُ بْنُ يَسَارٍ[٧]، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْد الرَّحْمٰنِ[٨]، وَأَبْدَلَهُ ابْنُ المُبَارَكِ[٩] بِسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ[١٠]، وَأَبْدَلَهُمَا أَبُو الزِّنَادِ[١١] بِأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[١٢].

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٥٤.

(٢) النعمان بن مقرن بن عائذ المزني، صحابي، صاحب لواء مزينة يوم فتح مكة. انظر الإصابة (٦/ ٤٥٣)، وأخوه سويد بن مقرن صحابي كذلك. انظر الإصابة (٣/ ٢٢٩).

(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٤٥١.

(٤) المصدر السابق ص ٣٨٩.

(٥) انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٦٥).

(٦) المصدر السابق (٧/ ٢٢).

(٧) انظر تقريب التهذيب ص ٢٥٥.

(٨) المصدر السابق ص ٦٤٥.

(٩) أخرجه عنه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/ ١٧٠)، ومن طريقه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ص ١٦٦ ـ رقم ١٥٧.

(١٠) انظر معرفة علوم الحديث ص ٤٣.

(١١) أخرجه عنه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/ ١٧٠)، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٣، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ص ١٦٦ رقم (١٥٦).

(١٢) انظر تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٤).

وَمِنْهُمْ المُخَضْرَمُ - بِفَتْحِ الرَّاءِ - ، وَهُوَ مَنْ لَحِقَ الجَاهِلِيَّةَ وَزَمَنَهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ، وَأَسْلَمَ[١] وَلَمْ يَرَهُ، كَسُوَيْدِ بنِ غَفَلَةَ[٢]، وعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مُلٍّ النَّهْدِيِّ[٣]، وَعَدَّهُمْ [مُسْلِمٌ][٤] عِشْرِينَ، وَفَاتَهُ أَبُو مُسْلِمٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَوْبٍ الخَولاَنِيُّ[٥] والأَحْنَفُ ابنُ قَيْسٍ[٦].

الحَادِي والأَرْبَعُونَ

رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنْ الأَصَاغِرِ:

وَفَائِدَتُهُ: أَنْ لاَ يُتَوَهَّمَ أَنَّ المُسْمِعَ أَكْبَرَ؛ لِكَوْنِهِ الأَغْلَبَ.

وَهُوَ أَضْرُبٌ:

أَحَدُهَا: كَوْنُ الرَّاوِي أَكْبَرَ سِنًّا، كَالزُّهْرِيِّ وَيَحْيَى الأَنْصَارِيِّ عَنْ مَالِكٍ[٧].

---

(١) سقطت من (ش).

(٢) انظر تقريب التهذيب ص ٢٦٠.

(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٣٥١.

(٤) نقله عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٤.

(٥) انظر تقريب التهذيب ص ٦٧٣.

(٦) انظر المصدر السابق ص ٩٦.

(٧) انظر ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس لمحمد بن مخلد الدوري ص ٣٣، ٣٨.

ثَانِيها: قَدْراً، كَمَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ[١].

ثَالِثُها: فِيهِما، كَصَاحِبٍ عَنْ تَابِعٍ، كَالعَبَادِلَةِ عَنْ كَعْبِ الأَحْبَارِ[٢] [٣].

وَكَتَابِعٍ عَنْ تَابِعِ التَّابِعِ كَعَمْرو بنِ شُعَيبٍ[٤]، لَيْسَ/ ١/٢٨أ
بِتَابِعٍ، وَرَوى عَنْه مِنْهم نَيِّفٌ وَعِشْرُونَ، وَقَالَ الطَّبَسِيُّ[٥]: «نَيِّفٌ وسَبْعُونَ»، وكَالبَرْقَانِيِّ عَنْ الخَطِيب، والخَطِيبِ عَنْ ابنِ مَاكُولا[٦].

الثَّانِي والأَرْبَعون

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ:

والقَرِينانِ: المُتَقَارِبَانِ سِنًّا[٧] وَسَنَداً[٨]، وَرُبَّما اكْتَفَى

---

(١) انظر التقصي لابن عبد البر ص ٧٦.
(٢) سقطت من (ش).
(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٤٦١.
(٤) انظر المصدر السابق ص ٤٢٣.
(٥) الطبسي أبو الفضل محمد بن أحمد بن أبي جعفر الطبسي، نسبة إلى مدينة «طبس»، بين نيسابور وأصبهان وكرمان، انظر اللباب (٢/ ٢٧٤). وكنّاه ابن الصلاح في علوم الحديث بأبي محمد، وتعقبه العراقي في ذلك في التقييد والإيضاح ص ٣٣١ فلينظر.
(٦) من ذلك ما في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٩).
(٧) في الأصل: «سنداً»، والتصويب من (ل) و(ش).
(٨) أي في الأخذ عن الشيوخ.

الحَاكِمُ[١] بِالسَّنَدِ.

فَمِنْهُ مُدَبَّجٌ: بِأَنْ يَرْوِيَ كُلٌّ عَنْ الآخَرَ، كَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَمَالِكٍ والأَوْزَاعِيِّ.

وَغَيْرُهُ: بِأَنْ يَرْوِيَ أَحَدُهما خَاصَّةً عَن الآخَرِ، كَسُلَيْمانَ التَّيْمِيِّ عَنْ مِسْعَرٍ[٢].

الثَّالِثُ والأَرْبَعُونَ

الإِخْوَةُ:

والأَخَوانِ: عَبْدُ اللَّهِ وعُتْبَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ[٣]، وَزَيْدٌ وَيَزِيدُ ابْنَا ثَابِتٍ[٤].

والثَّلاثَةُ: سَهْلٌ وَعَبَّادٌ وَعُثْمَانُ بَنُو حُنَيْفٍ[٥]، وعَمَرٌو وَعُمَرُ وَشُعَيْبٌ بَنُو شُعَيْبٍ[٦].

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢١٥.

(٢) من رواية سليمان عن مسعر: ما أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة ص ٤١٠ ـ حديث (٦٤١).

(٣) انظر الرواة من الإخوة والأخوات ص ١٦٣، والإصابة (٤/ ٢٣٣) و(٤/ ٤٤٠).

(٤) انظر الرواة من الإخوة والأخوات ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٥) بضم الحاء وفتح النون مصغّر، وفي نسخة (ل): «حنيفة». وانظر الإصابة (٣/ ٦١٣).

(٦) انظر تقريب التهذيب ص ٢٦٧ وص ٤٢٣، والطبقات الكبرى (١/ ١٢٢).

والأَرْبَعَةُ: سُهَيْلٌ وَعَبْدُ اللَّهِ ـ ويُقَالُ لَهُ عَبَّادٌ ـ ومُحَمَّدٌ وصَالِحٌ بَنُو أَبِي صَالِحٍ[(١)].

والخَمْسَةُ: آدَمُ وعِمْرانُ ومُحَمَّدٌ وَسُفْيانُ وَإِبْرَاهِيمُ بَنُو عُيَيْنَةَ[(٢)]، حَدَّثُوا كلُّهُمْ.

والسِّتَّةُ: مُحَمَّدٌ وَأَنَسٌ وَيَحْيَى ومَعْبَدٌ وحَفْصَةُ وكَرِيمَةٌ ـ وأَبْدَلَها بَعْضُهُم بِخَالِدٍ ـ بَنُو سِيرِينَ[(٣)]، تَابِعِيّونَ، ورَوى مُحَمَّدٌ عن يَحْيَى عَنْ أَنَسٍ[(٤)] أن[(٥)] أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَهِيَ غَرِيبَةٌ[(٦)].

والسَّبْعَةُ: النُّعْمَانُ ومَعْقِلٌ وَعَقِيلٌ وسُوَيْدٌ وَسِنَانٌ
٢٨/ب وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ/ وسَابِعٌ لَمْ يُسَمَّ لَنَا[(٧)] بَنُو مُقَرِّنٍ[(٨)]، صَحَابَةٌ، هَاجَرُوا وَلَمْ يُشَارَكُوا فِي ذَلِكَ، وَقِيلَ: شَهِدُوا الخَنْدَقَ.

(١) انظر تقريب التهذيب ص ٢٥٩ و٣٠٨ و٤٧٧ و٤٩٦.
(٢) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٥٥.
(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٥٣.
(٤) سقطت من (ش).
(٥) في (ل) و(ش): «عن».
(٦) أي اجتماع ثلاثة من الإخوة يروي بعضهم عن بعض في إسناد واحد، فمحمد ويحيى وأنس بنو سيرين، وأنس بن سيرين يرويه عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: «لبيك حجًّا حقاً.. الحديث». والحديث أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٦٦٤ من طريق هشام به.
(٧) هو عبد الله كما صرح بذلك محمد بن صالح الطبري، وابن فتحون في ذيل الاستيعاب. انظر شرح التبصرة والتذكرة (٣/ ٧٧).
(٨) انظر الطبقات الكبرى (٦/ ١٩).

الرَّابِعُ والأَرْبَعُونَ

الآبَاءُ عَنْ الأَبْنَاءِ:

كَرِوَايَةِ العَبَّاسِ عَن الفَضْلِ: «جَمَعَ الصَّلاتَيْنِ بِمُزْدَلِفَةَ»[(١)].

ورِوَايَةِ وَائِلٍ عَنْ (ابنِ)[(٢)] ابنِهِ بَكْرٍ[(٣)].

وقَوْلُ مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمانَ: «حَدَّثَني أَبِي قَالَ: حَدَّثْتَنِي أَنْتَ، عَنِّي»[(٤)]، طَرِيفٌ، يَجْمَعُ أَنْواعاً[(٥)].

الخَامِسُ والأَرْبَعُونَ

عَكْسُهُ:

وأَهَمُّهُ مَا لَمْ يُسَمَّ فِيهِ الأَبُ أَوْ الجَدُّ.

---

(١) أخرجه من طريق العباس عن الفضل به: الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء كما في الأصل لابن الصلاح ص ٣١٣، وانظر أطراف الغرائب والأفراد (٤/ ٢٥٩)، والحديث في الصحيحين من طرق أخرى.

(٢) ليست في (ل).

(٣) مثال ذلك ما رواه الترمذي في جامعه ـ حديث (١٠٩٥)، وأبو داود في سننه ـ حديث (٣٧٤٤)، وابن ماجه في سننه ـ حديث (١٩٠٩).

(٤) أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/ ١٣٤) بسند منقطع، والخطيب في رواية الآباء عن الأبناء كما في فتح المغيث (٣/ ١٨٧).

(٥) كرواية الآباء عن الأبناء، وعكسه، والأكابر عن الأصاغر في رواية سليمان عن ابنه، والمدبج، والتحديث بعد النسيان، واجتماع ثلاثة من التابعين في نسق. انظر فتح المغيث (٣/ ١٨٧). •

وَهُوَ نَوْعَانِ:

١ ـ عَنْ أَبِيهِ فَقَطْ.

٢ ـ وَ(عَنْ أَبِيهِ)[١]، عَنْ جَدِّهِ، كَبَهْزِ بْنِ حَكِيمِ بنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ[٢]، وَكَعَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ[٣].

احْتَجَّ بِهَذَا السَّنَدِ أَكْثَرُهُم حَمْلاً لِلْجَدِّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيِّ[٤].

السَّادِسُ والأَرْبَعُونَ

مَنْ رَوَى عَنْهُ مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ كَثِيراً:

كَرِوايَةِ البُخَارِيِّ فِي تَارِيخِهِ[٥] وأَحْمَدَ الخَفَافِ[٦] عَنْ السَّرَّاجِ[٧]، وبَيْنَ مَوْتِهِما مِئَةٌ وسَبْعٌ وثَلاثُون سَنَةً أَوْ أَكْثَرُ.

---

(١) في (ل): «عنه».

(٢) من ذلك: ما رواه الترمذي في جامعه ـ حديث (٦٥٦، ١٤١٧، ١٨٩٧، ٢١٩٢) وغيرها.

(٣) من ذلك: ما رواه الترمذي في جامعه ـ حديث (٣٢٢، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٧٤) وغيرها.

(٤) جاء التصريح بذلك في حديث «لا يحل سلف وبيع»، كما في جامع الترمذي ـ حديث (١٢٣٤).

(٥) انظر التاريخ الكبير (٣/ ٣٥١) ترجمة (١١٨٩)، وانظر السابق واللاحق ص ٣٢٥.

(٦) انظر روايته عن السراج كما في مسند السراج ص ٦٧ ـ حديث (١٠٣)، وتاريخ بغداد (١٣/ ١٢٣) وانظر السابق واللاحق ص ٣٢٥.

(٧) انظر ترجمته في الجرح والتعديل (٧/ ١٩٦)، وتاريخ بغداد (١/ ٢٤٨)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣١).

وَرِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ وزَكَريا بْنِ دُوَيْدٍ[١] عَنْ مَالِكٍ[٢]، وبَيْنَهُما كَذَلِكَ.

السَّابِعُ والأَرْبَعُونَ

مَنْ رَوَى عَنْه رَاوٍ[٣] وَاحِدٌ فَقَط:

كالشَّعْبِيِّ؛ تَفَرَّدَ[٤] بِوَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ[٥]، وعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ[٦]، وعُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسٍ[٧]، ومُحَمَّدِ/ بْنِ صَفْوَانَ[٨] ٢٩/أ

---

(١) كان يضع الحديث. انظر المجروحين (١/ ٣١٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٠٦).

(٢) تَعَقَّبَ العراقيُّ ابنَ الصلاح لذكره هذا المثال حيث قال في التقييد والإيضاح ص ٣٥١: «ما كان ينبغي للمصنف أن يمثل بزكريا بن دويد فإنّه لا يُعرفُ سماعه من مالك لكونه كذّاباً وضاعاً».

(٣) ليست في (ل).

(٤) انظر المنفردات والوحدان ـ ص ٥٠ ـ ٥١.

(٥) «خَنْبَش» على وزن جعفر، وتصحفت في الأصل إلى «خُنَيس»، والمثبت من نسخة (ل) و(ش).
وانظر ترجمة وهب بن خَنْبَش في المخزون للأزدي ص ١٦٣، وفي الإصابة (٦/ ٦٢٣).

(٦) عامر بن شهر البَكيلي الهمداني، انظر المخزون للأزدي ص ١٢٥، والإصابة (٣/ ٥٨٣)، وتقريب التهذيب ص ٢٨٧.

(٧) عروة بن مضرّس بن حارثة. انظر المخزون للأزدي ص ١٢٩، والإصابة (٤/ ٤٩٤).

(٨) محمد بن صفوان الأنصاري. انظر المخزون للأزدي ص ١٨٤، والإصابة (٦/ ١٦).

ومُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ[١].

وكَابْنِ أَبِي حَازِمٍ[٢]؛ تَفَرَّدَ بِأَبِيهِ، وَبِدُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ[٣]، والصُّنَابِحِ بْنِ الأَعْسَرِ[٤]، وَمِرْدَاسٍ[٥].

وكَأَيْمَنَ[٦]؛ تَفَرَّدَ بِقُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الكِلاَبِيِّ[٧].

والعَشَرَةُ[٨] صَحَابَةٌ.

وَكَشُتَيْرِ بْنِ شَكَلٍ[٩]، وَحَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ[١٠]، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ

---

(١) محمد بن صيفيّ بن سهل بن الحارث الأنصاري. انظر المخزون للأزدي ص ١٥٣، والإصابة (٦/ ١٦)، وتقريب التهذيب ص ٤٨٤.

(٢) قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي رحل إلى النبي ﷺ، فتوفي وهو في الطريق. انظر تقريب التهذيب ص ٤٥٦.

(٣) دُكين بن سعيد المزني. انظر تقريب التهذيب ص ٢٠١.

(٤) الصّنابح بن الأعسر البجلي. انظر المخزون للأزدي ص ١٠٧، والإصابة (٧/ ٣٠٦)، وتقريب التهذيب ص ٢٧٨.

(٥) مرداس بن مالك الأسلمي، شهد بيعة الرضوان. انظر المخزون للأزدي ص ١٥٠، والإصابة (٦/ ٧٦)، وتقريب التهذيب ص ٥٢٥.

(٦) أيمن بن نابِل، أبو عمران الجشمي. انظر المخزون للأزدي ص ١٤٠، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٩)، والتقريب ص ١١٧.

(٧) قدامة بن عبد الله الكلابي، أبو عبد الله. انظر المخزون للأزدي ص ١٤٠، والإصابة (٥/ ٤٢٢)، والتقريب ص ٤٥٤.

(٨) المذكورون آنفاً (وهب ـ عامر ـ عروة ـ محمد بن صفوان ـ محمد بن صيفي ـ أبو حازم ـ دكين ـ الصنابح ـ مرداس ـ قدامة) رضي الله عنهم.

(٩) شُتَيْر بن شَكَل، أبو عيسى العبسي الكوفي. انظر المنفردات والوحدان ص ٣٣، والمخزون ص ١٧٥، وتقريب التهذيب ص ٢٦٤.

(١٠) انظر تقريب التهذيب ص ١٧٧.

قُرَّةَ[١]، وعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى[٢]، وابْنِ المُسَيِّبِ[٣]، تَفَرَّدَ كُلٌّ بِأَبِيهِ، وآبَاؤُهُم صَحَابَةٌ.

وقَوْلُ الحَاكِمِ ـ : «لَمْ يُخَرِّجَا عَنْ هَذَا القَبِيلِ»[٤] ـ نُقِضَ، إِذْ أَخْرَجَا[٥] حَدِيثَ المُسَيِّبِ، والبُخَارِيُّ حَدِيثَ مِرْدَاسٍ[٦]، وحَدِيثَ الحَسَنِ عن عَمْرِو بنِ تَغْلِبَ[٧]، وَمُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الصَّامِتِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو[٨]، وحَدِيثَ حُمَيْدِ بْنِ هِلاَلٍ عَنْ أَبِي رِفَاعَةَ[٩]، وحَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ الأَغَرِّ[١٠].

وتَفرَّدَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بِأَبِي العُشَرَاءِ[١١] التَّابِعِ.

---

(١) معاوية بن قرة بن إياس البصري. انظر المنفردات والوحدان ص ٣٧، والمخزون للأزدي ص ١٨٣، وتقريب التهذيب ص ٥٣٨.

(٢) عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي. انظر المنفردات والوحدان ص ٢٠، والمخزون للأزدي ص ٨٥، وتقريب التهذيب ص ٣٤٩.

(٣) سعيد بن المسيب بن حزن. انظر المنفردات والوحدان ص ٣١ ـ ٣٢، والمخزون ص ١٨٤ ـ ١٨٥، وتقريب التهذيب ص ٢٤١.

(٤) انظر المدخل إلى الإكليل للحاكم ص ٣٦.

(٥) انظر مثلاً: صحيح البخاري ـ حديث (١٣٦٠)، وصحيح مسلم ـ حديث (٢٤).

(٦) انظر صحيح البخاري ـ حديث (٤١٥٦ و٦٤٣٤).

(٧) انظر صحيح البخاري ـ حديث (٩٢٣، ٢٩٢٧، ٣١٤٥، ٣٥٩٢، ٧٥٣٥).

(٨) انظر صحيح مسلم ـ حديث (١٠٦٧).

(٩) انظر صحيح مسلم ـ حديث (٨٧٦).

(١٠) انظر صحيح مسلم ـ حديث (٢٧٠٢).

(١١) انظر تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٦)، وبين العراقي في التقييد ص ٣٥٥ أن حماداً لم يتفرد بالرواية عن أبي العشراء، بل روى عنه جمع ذكرهم تمّام في جزء جمعه لحديث أبي العشراء. وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٦٠.

وقَالَ الحَاكِمُ: «تَفَرَّدَ الزُّهْرِيُّ بِنَيِّفٍ وَعِشْرِينَ تَابِعِيًّا، وَمَالِكٌ بِالمِسْوَرِ[١] بْنِ رِفَاعَةَ[٢] تَابِعِ التَّابِعِينَ»[٣].

الثَّامِنُ والأَرْبَعُونَ

مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ صِفَاتٍ فَظُنَّ جَمَاعَةً:

كَمُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الكَلْبِيِّ[٤] المُفَسِّرِ:

هُوَ أَبُو النَّضْرِ الرَّاوِي عَنْه ابنُ إِسْحَاقَ.

وَهُوَ حَمَّادٌ الرَّاوِي عَنْه أَبُو أُسَامَةَ[٥].

وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ الرَّاوِي عَنْهُ عَطِيَّةُ[٦] التَّفْسِيرَ.

وَكَسَالِمٍ[٧] ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وعَائِشَةَ ـ
٢٩/ب هو: سَبَلانُ[٨]، وَأَبُو/ عَبْدِ اللَّهِ المَدِينِيُّ، والدَّوْسِيُّ، ومَوْلَى

---

(١) في (ش): «بالمستور».

(٢) المسور بن رفاعة القرظي، انظر المنفردات والوحدان ص ٢٣٢.

(٣) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (١٥٩ ـ ١٦٠).

(٤) انظر تقريب التهذيب ص ٤٧٩.

(٥) انظر المصدر السابق ص ١٧٧.

(٦) انظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٠).

(٧) سالم بن عبد الله النّصري، أحد التابعين. انظر الجرح والتعديل (٤/ ١٨٤)، وتقريب التهذيب ص ٢٢٦.

(٨) في الأصل «أبو سبلان»، والمثبت من نسخة (ل) و(ش)، وهو الصواب. وسبلان: لقب لسالم، كما في مصادر ترجمته السابقة.

شَدَّادٍ، ومَوْلَى دَوْسٍ، ومَوْلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، ومَوْلَى النَّصْرِيِّينَ، ومَوْلَى المَهْرِيِّ.

التاسع والأَربعون

المُفْرَدَاتُ:

أَقْسَامٌ:

١ ـ فِي الأَسْمَاءِ، كَـ: **أَجْمَدَ**[١] ـ بِجِيمٍ ـ **بْنِ عُجَيَّانَ** ـ كَعُلَيَّان، وقيل: كَسُفْيانَ، **جُبَيْبٌ**[٢] ـ بَضَمِّ الجِيمِ ـ، **سَنْدَرٌ** الخَصِيُّ[٣]، **شَكَلٌ**[٤]، **صُدَيٌّ**[٥]، **صُنَابِحٌ**[٦]، والصُّنَابِحِيُّ خَطَأٌ[٧].

---

(١) انظر توضيح المشتبه (١/ ١١٨)، وفيه أن التشديد في ضبط عُجَيّان أشهر من التخفيف.

(٢) جُبَيْب بن الحارث. انظر الإصابة (١/ ٤٥٩).

(٣) سَنْدَر الخصي الجذامي، له صحبة. انظر طبقات الأسماء المفردة للبرديجي ص ٦٤.

(٤) شَكَلَ بن حُميد العبسي، صحابي نزل الكوفة. انظر طبقات الأسماء المفردة ص ٤٣.

(٥) صُدَي بن عجلان. انظر التاريخ الكبير (٤/ ٣٢٦)، وتهذيب الكمال (١٣/ ١٥٨).

(٦) صنابح بن الأعسر ـ تقدم.

(٧) الصنابحي: عبد الرحمٰن، تابعي روى عن أبي بكر، وبيّن ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٧٤٠) أن الصنابح ليس هو الصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق؛ لأن الصنابح اسم وذاك نسب، وهذا صحابي وذاك تابعي، وهذا كوفي وذاك شامي. وقال ابن حجر: «قيل في كل منهما صنابح وصنابحي، =

كَلَدَةُ(١) - بِفَتْحَتَيْنِ -، **وَابِصَةُ**(٢)، **نُبَيْشَةُ**(٣)، **شَمْعُونُ** أَبُو رَيْحَانَةَ(٤) - بِشِينٍ مُعْجَمَةٍ وعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ، وقيل: إِعْجَامُها أَصَحُّ -، **هُبَيْبٌ**(٥) - مُصَغَّرٌ بَبَائَيْنِ - **ابْنُ مُغْفِلٍ** - بِغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ -، **لُبَيُّ بْنُ لَبَا**(٦) - بِلاَمٍ فِيهِمَا كَأُبَيٍّ وَعَصَا -، **وَكُلُّهُم صَحَابَةٌ**.

وَمِنْ غَيْرِهِم: أَوْسَطُ(٧)، **تَدُومُ** بْنُ صُبْحٍ(٨)، صَوَابُهُ بِتَاءٍ، وَقِيلَ: بَيَاءٍ مِنْ تَحْتٍ. **جِيلاَنُ بْنُ فَرْوَةَ** - بِكَسْرِ الجِيْمِ - أبو الجَلْدِ(٩)، **دُجَيْنٌ**(١٠) **أَبُو الغُصْنِ**، قِيلَ: هُوَ جُحَا، والأَصَحُّ

= لكن الصواب في ابن الأعسر صنابح، بغير ياء وفي الآخر صنابحي بإثبات الياء. ويظهر الفرق بالرواة عنهما؛ فحيث جاءت الرواية عن قيس بن أبي حازم عنه فهو ابن الأعسر وهو الصحابي وحديثه موصول، وحيث جاءت عن غير قيس عنه فهو الصنابحي وهو التابعي وحديثه مرسل». انظر الإصابة ٣/ ٤٤٧.

(١) كَلَدة بن حنبل، صحابي. انظر الاستيعاب (٣/ ١٣٣٢).

(٢) وابصة بن معبد الصحابي. انظر الاستيعاب (٤/ ١٥٦٣).

(٣) نبيشة الخير الهذلي، صحابي. انظر التاريخ الكبير (٨/ ١٢٧)، والاستيعاب (٤/ ١٥٢٤).

(٤) شَمْعُون أبو ريحانة، صحابي شهد فتح دمشق وسكن بيت المقدس. انظر طبقات الأسماء المفردة ص ٧٥، وانظر تقريب التهذيب ص ٢٦٨.

(٥) هُبَيب بن مُغْفِل الغفاري، صحابي، شهد فتح مصر وسكنها. انظر المنفردات والوحدان ص ٧٠، وطبقات الأسماء المفردة ص ٧١.

(٦) لُبَيُّ بن لَبا، قال البخاري: له صحبة، انظر التاريخ الكبير (٧/ ٢٥٠)، وطبقات الأسماء المفردة ص ٥٩.

(٧) أوسط بن عمرو البجلي، تابعي. انظر الجرح والتعديل (٢/ ٣٤٦).

(٨) انظر الإكمال (٧/ ٢٤٩).

(٩) جيلان بن فروة، أبو الجَلْد، تابعي. انظر طبقات الأسماء المفردة ص ٨٥.

(١٠) دُجين بن ثابت أبو الغصن البصري. انظر الكنى لمسلم ص ١٦٥، وطبقات الأسماء المفردة ص ١٣١.

غَيْرُهُ **زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ**(١)، **سُعَيْرُ بْنُ الخِمْسِ**(٢)، **مُسْتَمِرُّ** بْنُ الرَّيَّانِ(٣)، **عَزْوانُ**(٤) بِفَتْحِ المُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الزَّاي، **نَوْفٌ البِكَالِي**(٥) بِكَسْرِ المُوَحَّدَةِ وتَخْفِيفِ الكَافِ، وغَلَبَ عَلَيْهِم الفَتْحُ والتَّشْدِيدُ، **أَبُو السَّلِيل ضُرَيْبُ بْنُ نُقَيرٍ**(٦) ـ بِقَافٍ، وَقِيلَ: فَاءٌ وقيل: لَامٌ ـ **ابنِ سُمَيرٍ** ـ مُصَغَّرَاتٍ ـ، **هَمَذَانُ**(٧) ـ بَرِيدُ عُمَرَ ـ، بِمُعْجَمَةٍ، وقِيلَ: مُهمَلَةٌ وَمِيمٌ سَاكِنَةٌ.

٢ ـ **وَفِي الكُنَى/**: [**عبدُاللهِ بنُ**](٨) **عَمْرٍو أَبُو مُرَايَةَ** بِضَمٍّ ٣٠/أ

---

(١) زرّ بن حُبيش كوفي، مخضرم، من كبار التابعين. انظر طبقات الأسماء المفردة ص ٨٣، وتقريب التهذيب ص ٢١٥. وانظر ما قاله العراقي في التقييد والإيضاح ص ٣٦٢.

(٢) روى له مسلم. انظر طبقات الأسماء المفردة ص ١٦٣، وتقريب التهذيب ص ٢٤٣.

(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٥٢٧، وتُعقِّب بأن معه المستمر النّاجي. انظر التقييد والإيضاح ص ٣٦٤.

(٤) عَزْوَان بن زيد الرقاشي، تابعي، انظر الجرح والتعديل (٧/ ٤٠)، وانظر التقييد والإيضاح ص ٣٦٤.

(٥) طبقات الأسماء المفردة ص ٢٩٨، وله ذكر في الصحيحين في حديث ابن عباس في قصة الخضر مع موسى، وتُعُقّب بأن معه نوف بن عبد الله وغيره. انظر التقييد والإيضاح للعراقي ص ٣٦٦.

(٦) انظر طبقات الأسماء المفردة ص ١١٤.

(٧) انظر طبقات الأسماء المفردة ص ٨١.

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ، وهو مُثْبَتٌ في الأصل عند ابن الصلاح انظر ص ٣٢٨. وفي طبعة مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح ص ٥٦٧: عبيد الله بن عمرو، والصواب: عبد الله بن عمرو أبو مراية، قال أبو أحمد الحاكم في الكنى ـ كما في تكملة الإكمال (٥/ ٣٢٦): «أبو مرايه عبد الله بن عمرو العجلي البصري»، وانظر تاريخ ابن معين (٤/ ١٣٢)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٣٦)، والتاريخ الكبير (٥/ ١٥٤) والكنى للإمام مسلم (٢/ ٨٢٧)، والجرح والتعديل (٥/ ١١٨)، وفي طبعة الكنى للدولابي (٢/ ١١٢): (أبو مرانة) وهو تصحيف مطبعي.

المِيم، ويَاءٍ مُثَنَّاةٍ، **أَبُو العُبَيْدَيْنِ**(١) مُصَغَّرٌ مُثَنَّى تَابِعِيَّانِ، **أَبُو العُشَرَاءِ، أَبُو المُدِلَّةِ**(٢) بِكَسْرِ المُهْمَلَةِ جُهِلَ اسْمُهُ، وَتَفَرَّدَ أَبو نُعَيْم(٣) فَسَمَّاهُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، **حَفْصُ بْنُ غَيْلاَنٍ**(٤) **أَبُو مُعَيْدٍ** ـ مُصَغَّرٌ مُخَفَّفُ اليَاءِ ـ.

٣ ـ **وَفِي الأَلْقَابِ: سَفِينَةُ**(٥)، **مِندَلٌ** بِالكَسْرِ عَنْ الخَطِيبِ(٦) وَغَيْرِهِ، وَيُفْتَحُ كَثِيراً، اسْمُهُ عَمْرٌو، **سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ**(٧)، اسْمُهُ عَبْدُ السَّلاَمِ، **مُطَيَّنٌ**(٨)، **مُشْكُدَانَةُ**(٩)، وَجَمَاعَةٌ نَذْكُرُهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالى.

(١) أبو العُبَيْدين معاوية بن سَبْرة. انظر تهذيب الكمال (٢٨/ ١٧٣)، وتقريب التهذيب ص ٥٣٧.

(٢) انظر الكنى والأسماء لمسلم (٢/ ٨٣٥)، وتقريب التهذيب ص ٦٧١.

(٣) وقد تعقب العراقي ابن الصلاح حول تفرد أبي نعيم بتسمية عبيد الله بن عبد الله، حيث قال: «إن أبا نعيم لم ينفرد بتسميته عبيد الله بن عبد الله، بل كذلك سماه ابن حبان في الثقات وجزم أبو أحمد الحاكم في الكنى بأنه أخو سعيد بن يسار». التقييد والإيضاح ص ٣٦٧، وانظر الثقات (٥/ ٧٢).

(٤) انظر الكنى والأسماء لمسلم (٢/ ٨٢٨)، وتقريب التهذيب ص ١٧٤.

(٥) سفينة مولى رسول الله ﷺ، قيل: اسمه مهران، وقيل: طهمان. انظر طبقات الأسماء المفردة ص ٤٦، وسير أعلام النبلاء (٣/ ١٧٢)، والإصابة (٣/ ١٣٢).

(٦) انظر طبقات الأسماء المفردة ص ١٥٨، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٤٧)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٤٩٣)، وتقريب التهذيب ص ٥٤٥.

(٧) انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤/ ٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٨)، والمقدمة ذات النقاب ص ٥٧.

(٨) انظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤١)، والمقدمة ذات النقاب في الألقاب ص ٩٢.

(٩) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ١٥٥)، والمقدمة ذات النقاب في الألقاب ص ٩١.

الخَمْسُونَ

ذَوُو الكُنَى:

[تِسْعَةُ][1] أَقْسَامٍ:

١ ـ مَنْ كُنْيَتُهُ اسْمُهُ:

أ ـ وَلَهُ كُنْيَةٌ: كَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[2]، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، وكَأَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ[3]، كُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيْلَ: لاَ كُنْيَةَ لَهُ، وَلاَ نَظِيرَ لَهُمْاً.

ب ـ أَوْ لاَ كُنْيَةَ لَهُ: كَأَبِي بِلاَلٍ الأَشْعَرِيِّ[4]، وَأَبِي حَصِيْنِ ابْنِ يَحْيَى الرَّازِيِّ[5]، بِالفَتْحِ.

٢ ـ وَمَنْ عُرِفَ بِكُنْيَتِهِ وَجُهِلَ اسْمُهُ: كَأَبِي أُنَاسٍ[6] ـ بالنُّونِ ـ الكِنَانِيِّ، وَأَبِي مُوَيْهِبَةَ[7] ـ مَوْلاهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ ـ، وَأَبِي شَيْبَةَ الخُدْرِيِّ[8]، وَهُمْ صَحَابَةٌ.

---

(١) في جميع النسخ «سبعة»، والمثبت من الأصل عند ابن الصلاح ص ٣٢٩.
(٢) انظر الثقات لابن حبان (٥/ ٥٦٠)، وتهذيب الكمال (٣٣/ ١١٢).
(٣) انظر الكنى والأسماء لمسلم (١/ ١٣٥)، وتقريب التهذيب ص٦٢٤.
(٤) انظر الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى لابن عبد البر (١/ ٤٧٩).
(٥) انظر الاستغناء لابن عبد البر (٢/ ١١٥٣).
(٦) انظر المصدر السابق (١/ ٨٨).
(٧) انظر المصدر السابق (١/ ٢١٤).
(٨) انظر المصدر السابق (١/ ٣٣٧).

وَكَأَبِي الأَبْيَضِ[١]، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ[٢]، وَأَبِي النَّجِيبِ[٣] - بِنُونٍ، وَقِيلَ: بِضَمِّ التَّاءِ -، وَأَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الأَسْوَدِ[٤]، وأبي حَرِيزٍ المَوْقِفِيِّ[٥].

٣ - **وَمَنْ لُقِّبَ بِكُنْيَةٍ وَلَهُ اسْمٌ وَكُنْيَةٌ**: كَأَبِي تُرَابٍ عَلِيٌّ أَبُو الحَسَنِ، وَأَبِي/ الزِّنَادِ عَبدُ اللَّه[٦]، وأَبِي الرِّجَالِ مُحَمدُ ٣٠/ب
ابنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[٧] - كُنْيَتُهُمَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ -، وأَبِي تُمَيْلَةَ[٨] - بِنَاءٍ مَضْمُومَةٍ مُثَنَّاةٍ - يَحْيَى أَبُو مُحَمَّدٍ، وَأَبِي الآذَانِ[٩] الحَافِظُ عُمَرُ أَبُو بَكْرٍ، وَأَبِي الشَّيْخِ عَبْدُ اللَّهِ[١٠] أَبُو محمد.

٤ - **وَمَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ**: كَابْنِ[١١] جُرَيْجٍ[١٢]: أَبُو الوَلِيدِ وأَبُو خَالِدٍ.

٥ - **وَمَنْ اخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ**: كَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَبُو زَيْدٍ، (وَقِيلَ:

---

(١) انظر الاستغناء لابن عبد البر (٢/ ١٠٥٢).
(٢) انظر المصدر السابق (٢/ ١٠٧٣).
(٣) انظر المصدر السابق (٢/ ١٠٩٤).
(٤) انظر المصدر السابق (٢/ ١١٣١).
(٥) انظر المصدر السابق (٢/ ١١٥٤).
(٦) انظر المصدر السابق (١/ ٦٥٠).
(٧) انظر المصدر السابق (١/ ٦٣٠).
(٨) انظر المصدر السابق (١/ ٤٨٩).
(٩) انظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨١)، والمقدمة ذات النقاب ص ٢٦.
(١٠) انظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٧٦)، و المقدمة ذات النقاب ص ٢٦.
(١١) في (ل): «كأبي»، وهو خطأ.
(١٢) انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٧).

أَبُو مُحَمَّدٍ)[١] وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وكَأُبَيٍّ[٢] أَبُو المُنْذِرِ، وَقِيلَ أَبُو الطُّفَيلِ.

٦ ـ **وَمَنْ عُرِفَ كُنْيَتُهُ واخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ**: كَأَبِي بَصْرَة الغِفَارِيِّ[٣]، قِيلَ: جَمِيلُ بْنُ بَصْرَةَ ـ بِجِيمٍ ـ، والأَصحُّ بِمُهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ، وَأَبِي جُحَيْفَةَ[٤] وَهْبٌ، وَقِيلَ: وَهْبُ اللَّهِ، وأَبِي هُرَيْرَةَ فِي اسْمِهِ أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ قَوْلاً، قَالَ الحَاكِمُ: «أَصَحُّها عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ صَخْرٍ»[٥]. وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسى[٦]، قَالَ أَكْثَرُهُم: عَامِرٌ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: الحَارِثُ. وأَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ[٧] فِي اسْمِهِ أَحَدَ عَشَرَ قَوْلاً، قَالَ أَبُو عُمَرَ: «إِنْ صَحَّ لَهُ اسْمٌ فَشُعْبَةُ»[٨]، وَصَحَّحَهُ أَبُو زُرْعَةَ[٩]، والأَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ، كَذَا قَالَ هُوَ[١٠].

---

(١) ليست في (ش).

(٢) ابن كعب رضي الله عنه، انظر الإصابة (١/ ٢٧)، وتقريب التهذيب ص ٩٦.

(٣) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ١١٧)، وتبصير المنتبه (١/ ٩٤).

(٤) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ١٣٥)، والاستيعاب (٤/ ٣٦).

(٥) في كتابه «الأسماء والكنى المجردة»، طبع بعضه بتحقيق الأستاذ الدكتور يوسف الدخيل، قال القطب الحلبي: «اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولاً مذكورة في الكنى للحاكم، والإستيعاب، وتاريخ ابن عساكر». انظر الإصابة (٧/ ٤٢٩).

(٦) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٤٧٣)، وتقريب التهذيب ص ٦٢١.

(٧) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٤٤٤)، وتقريب التهذيب ص ٦٢٤.

(٨) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٤٤٥).

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٩).

(١٠) انظر المصدر السابق.

٧ - **وَمَنْ اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ**: كَسَفِينَةَ، قِيلَ: عُمَيْرٌ، وَقِيلَ: صَالِحٌ، وَقِيلَ مِهْرَانُ. وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، وَقِيلَ: أَبُو البَخْتَرِيِّ.

٨ - **وَمَنْ عُرِفَ بِاسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ**: كَآبَاءِ عَبْدِ اللَّهِ، الأَئِمَّةُ: مَالِكٌ والشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ والثَّوْرِيُّ/. ٣١/أ

٩ - **ومن شُهِرَ بِكُنْيَتِهِ وَعُرِفَ اسْمُهُ**: كَأَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلاَنِيِّ[١] عَائِذُ اللَّهِ، وأَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ[٢] عَمْرٌو، وَأَبِي الأَشْعَثِ شُرَاحِيلُ بْنُ آدَةَ[٣] - بَمَدِّ الهَمْزَةِ، وتُقصرُ وَتُشَدَّدُ الدَّالُ -، وَأَبِي الضُّحَى مُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحٍ[٤] بِالضَّمِّ، وَأَبِي حَازِمٍ الأَعْرَجِ سَلَمَةُ[٥].

الحادي والخمسون

كُنَى المَعْرُوفِينَ بالأَسْمَاءِ:

مِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: طَلْحَةُ[٦]،

---

(١) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٣٦٥)، وتقريب التهذيب ص ٢٨٩.
(٢) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٣٨٤)، وتقريب التهذيب ص ٢٠٨.
(٣) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٤١٤)، وتقريب التهذيب ص ٢٦٤.
(٤) انظر الاستغناء لابن عبد البر (٢/ ٧٨٧)، وتقريب التهذيب ص ٥٣٠.
(٥) انظر الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٥٥٧)، وتقريب التهذيب ص ٢٤٧.
(٦) انظر تقريب التهذيب ص ٢٨٢.

وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ[١]، والحَسَنُ[٢]، وثَابِتُ[٣] [بنُ قَيْسٍ]، وكَعْب بنُ عُجْرَةَ[٤]، والأَشْعَثُ بْنُ قَيْس[٥]، وعبدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ[٦]، وابنُ عَمْروٍ[٧]، وابْنُ بُحَيْنَةَ[٨]، وابْنُ زَيْدٍ صَاحِبُ الأَذَانِ[٩].

وَبأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الزُّبَيْرُ[١٠]، والحُسَيْنُ[١١]، وسَلْمَانُ[١٢]، وحُذَيْفَةُ[١٣]، وعَمْروٌ[١٤]، وجَابِرٌ[١٥]، والنُّعْمَانُ بنُ بَشِيرٍ[١٦]،

---

(١) انظر تقريب التهذيب ص ٦٣٨.

(٢) انظر تقريب التهذيب ص ١٦٢.

(٣) انظر تهذيب التهذيب (٢/ ١١).

(٤) انظر تقريب التهذيب ص ٤٦١.

(٥) انظر تقريب التهذيب ص ١١٣.

(٦) انظر الإصابة (٤/ ٤٠)، وتقريب التهذيب ص ٢٩٨.

(٧) هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. انظر تقريب التهذيب ص ٣١٥.

(٨) هو عبد الله بن مالك رضي الله عنه. انظر تقريب التهذيب ص ٣٢٠.

(٩) انظر تقريب التهذيب ص ٣٠٤.

(١٠) في (ش): «الزهري»، وهو خطأ.
والزبير أحد العشرة ﷺ. انظر تقريب التهذيب ص ٢١٤.

(١١) انظر تقريب التهذيب ص ١٦٧.

(١٢) انظر طبقات ابن سعد (٤/ ٧٥)، والاستيعاب (٢/ ٦٣٤)، وتقريب التهذيب ص ٢٤٦.

(١٣) انظر طبقات ابن سعد (٦/ ١٥)، والاستيعاب (١/ ٣٣٤)، وتقريب التهذيب ص ٣١٥.

(١٤) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ٤٩٣)، والإصابة (٤/ ٦٥٠)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٩).
وقال في (ش): «عمرو».

(١٥) انظر الإصابة (١/ ٤٣٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٧).

(١٦) انظر سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١١)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٩٩).

وكَعْبُ ابْنُ مَالِكٍ[١]، ورَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ[٢].

وبأَبِي عَبْدِ الرَّحْمٰنِ: ابْنُ مَسْعُودٍ[٣]، وَزَيْدُ بْنُ الخَطَّابِ[٤]، وابْنُ عُمَرَ[٥]، وَمُعَاوِيَةُ[٦]، وعُوَيْمٌ[٧]، ومُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ[٨]، والمِسْوَرُ[٩].

وَفِي بَعْضِهِمْ خِلَافٌ.

الثَّانِي والخَمْسُونَ

الأَلْقَابُ:

وَيَظُنُّها الجَاهِلُ اسْماً فَيَجْعَلُ مَنْ سُمِّيَ مَرَّةً وَلُقِّبَ مَرَّةً شَخْصَيْنِ.

وَمَا لَمْ يَكْرَهْهُ المُلَقَّبُ يَجُوزُ، وَمَا كَرِهَهُ لاَ.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٢٣)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٩٤).
(٢) انظر الاستيعاب (٢/ ٤٧٩)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٩٨).
(٣) انظر الإصابة (٤/ ٢٣٣)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٤).
(٤) انظر طبقات ابن سعد (٣/ ٣٧٦)، وتقريب التهذيب ص ٢٢٣.
(٥) انظر الإصابة (٤/ ١٨١)، وتقريب التهذيب ص ٣١٥.
(٦) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ٤٠٦)، وتقريب التهذيب ص ٥٣٧.
(٧) انظر طبقات ابن سعد (٣/ ٤٥٩)، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٥٥)
(٨) انظر الإصابة (٦/ ٣٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٠١).
(٩) انظر الاستيعاب (٣/ ١٣٩٩)، وتقريب التهذيب ص ٥٣٢.

فَمِنْها:

مُعَاوِيَةُ **الضَّالُّ**[١]، ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ.

عَبْدُ اللَّهِ **الضَّعِيفُ**[٢]، لِضَعْفٍ فِي جِسْمِهِ، وقَالَ ابنُ حِبَّانَ[٣]: (فِي ضَبْطِهِ)[٤].

مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ عَارِمٌ[٥]، كَانَ بَعِيداً مِنَ العَرَامَةِ.

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ **غُنْدَرٌ**[٦]، أَرْبَعَةٌ: بَصْرِيٌّ[٧] صَاحِبُ/ ٣١/ب شُعْبَةَ، ورَازِيٌّ[٨] عَنْ أَبِي حَاتِمٍ، وبَغْدَادِيٌّ شَيْخُ أَبِي نُعَيْمٍ[٩]، وبَغْدَادِيٌّ[١٠] عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ.

---

(١) معاوية بن عبد الكريم الضال. انظر الجرح والتعديل (٨/ ٣٨١)، والمقدمة ذات النقاب ص ٧٠ وتقريب التهذيب ص ٥٣٨.

(٢) عبد الله بن محمد بن يحيى، أبو محمد الطرسوسي. انظر الجرح والتعديل (٥/ ١٦٣)، والمقدمة ذات النقاب ص ٧٠، وتقريب التهذيب ص ٣٢٢.

(٣) انظر الثقات (٨/ ٣٦٢).

(٤) في (ل) و(ش): «لضبطه».

(٥) انظر الجرح والتعديل (٨/ ٥٨)، والمقدمة ذات النقاب ص ٧٢، وتقريب التهذيب ص ٥٠٢. **والعرامة**: الفساد.

(٦) أهل الحجاز يسمّون المشغّب غندراً، ومحمد بن جعفر كان يشغب على ابن جريج فقال له اسكت يا غندر. انظر معرفة علوم الحديث ص ٢١٢، والجامع (٢/ ٧٤).

(٧) انظر تقريب التهذيب ص ٤٧٢.

(٨) انظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٧).

(٩) انظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٤).

(١٠) انظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٥)، والمقدمة ذات النقاب ص ٧٨.

غُنْجَارٌ، بُخَارِيَّانِ: مُحَمَّدٌ صَاحِبُ تَارِيخِها[١]، وَعِيسى[٢] عَنْ مَالِكٍ.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: **صَاعِقَةُ**[٣].

مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: **زُنَيْجٌ**[٤].

خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ: **شَبَابٌ**[٥].

عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ عُمَرُ: **رُسْتَةُ**[٦].

الحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ: **سُنَيْدٌ**[٧].

مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: **بُنْدَارٌ**[٨].

هَاشِمٌ أَبُو النَّضْرِ: **قَيْصَرٌ**[٩].

الأَخْفَشُ أَرْبَعَةُ نُحاةٍ: أَحْمَدُ بنُ عِمْرَانَ[١٠]، مُتَقَدِّمٌ،

---

(١) غنجار: لقب بذلك لحمرة وجنتيه. وهو محمد بن أحمد أبو عبد الله صاحب تاريخ بخارى، انظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٠٤)، والمقدمة ذات النقاب ص ٧٧.

(٢) عيسى بن موسى، أبو أحمد التميمي.
انظر المقدمة ذات النقاب ص ٧٧، وتقريب التهذيب ص ٤٤١.

(٣) انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٩٥)، وتقريب التهذيب ص ٤٩٣.

(٤) في الأصل: «وزنيج»، والصواب حذف الواو كما في (ل) و(ش): وانظر ترجمته في الجرح والتعديل (٨/ ٣٤)، وتقريب التهذيب ص ٤٩٩.

(٥) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٢)، وتقريب التهذيب ص ١٩٥.

(٦) انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٤٢)، وتقريب التهذيب ص ٣٤٧.

(٧) انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٢٧)، وتقريب التهذيب ص ٢٥٧.

(٨) انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٤٤)، و تقريب التهذيب ص ٤٦٩.

(٩) انظر سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٤٥)، وتقريب التهذيب ص ٥٧٠.

(١٠) انظر الجرح والتعديل (٢/ ٦٥).

وَأَبُو الخَطَّابِ عَبْدُ الحَمِيدِ[١] المَذْكُورُ فِي سِيبَوَيْهِ، وَأَبُو الحَسَنِ سَعِيدٌ[٢] صَاحِبُ سِيبَوَيْهِ، وأَبُو الحَسَنِ عَلِيٌّ[٣] صَاحِبُ المُبَرِّدِ.

مُحَمَّدُ بنُ إِبْراهيمَ: **مُرَبَّعٌ**[٤].

جَزَرَةُ: صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٥].

كِيْلَجةُ: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ[٦].

عُبَيْدٌ العِجْلُ: الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٧].

عَلاَّنُ، وَمَا غَمَّهُ، وَقَدْ يُجْمَعَانِ: عَلِيُّ بْنُ [الحَسَنِ][٨].

والخَمْسَةُ بَغْدَادِيُّونَ، لَقَّبَهُم ابنُ مَعِينٍ، وَهُمْ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِهِ.

سَجَّادَةُ: المَشْهُورُ الحَسَنُ[٩].

مُشْكَدَانَةُ: عَبْدُ اللَّهِ[١٠].

---

(١) انظر البلغة للفيروزآبادي، ترجمة ١٩٦.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠٦).

(٣) انظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٠)، ولقبه: الأخفش الصغير.

(٤) انظر تاريخ بغداد (١/ ٣٨٨)، والمقدمة ذات النقاب ص ٨٩.

(٥) انظر تاريخ بغداد (٩/ ٣٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣).

(٦) انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٢٤)، وتقريب التهذيب ص ٤٨٤.

(٧) انظر تاريخ بغداد (٨/ ٩٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٩٠).

(٨) في الأصل: «الحسين» والمثبت من نسخة (ل) و(ش) ومصادر الترجمة، وانظر تاريخ بغداد (١٢/ ٢٨)، واللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٣٦٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٢٩).

(٩) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٩٢)، وتقريب التهذيب ص ١٦٠.

(١٠) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ١٥٥)، وتقريب التهذيب ص ٣١٥.

مُطَيَّنٌ: أَبُو [جَعْفَرٍ][(١)] الحَضْرَمِيُّ[(٢)]، لَقَّبَهُما الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ[(٣)].

عَبْدَانُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ[(٤)].

الثَّالِثُ والخَمْسُونَ

المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ: وَ[هُوَ] مَا يَتَّفِقُ خَطًّا لاَ لَفْظاً.

وَيُضْبَطُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

*** أَحَدِهِما: عَلَى العُمُومِ**، فَمِنْهُ:

سَلَّامٌ مُشَدَّدٌ[(٥)]، إِلاَّ خَمْسَةً: وَالِدَ عَبْدِ اللَّهِ[(٦)] الصَّحَابِيِّ.

١/٣٢أ وَوَالِدَ مُحَمَّدٍ البِيْكَنْدِي[(٧)] ـ بِخَفِيفَةٍ أَثْبَتُ، وَلَمْ يَذْكُرْ الخَطِيبُ[(٨)]/

---

(١) في الأصل: «عبد الله»، وهو خطأ، والمثبت من نسخة (ل) و(ش)، وهو الصواب.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤١).

(٣) انظر معرفة علوم الحديث ص ٢١٢.

(٤) انظر الجرح والتعديل (٥/ ١١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٧٠)، وتقريب التهذيب ص ٣١٣.

(٥) في (ش): «مشددة».

(٦) انظر تقريب التهذيب ص ٣٠٧.

(٧) انظر المصدر السابق ص ٤٨٢.

(٨) تلخيص المتشابه (١/ ١٢٧).

وابْنُ مَاكُولا[١] غَيْرَه، وَفِي المَطَالِعِ[٢] تَشْدِيدُهُ أَكْثَرُ ـ وابنَ مُحَمَّدٍ المَقْدِسِيَّ[٣]، وَسَمَّاهُ الطَّبَرَانِيُّ[٤] سَلاَمَةَ. وَجَدَّ أَبِي عَلِيٍّ الجُبَّائِيِّ[٥].

وَقَالَ المُبَرِّدُ: «لَيْسَ فِي كَلاَمٍ[٦] العَرَبِ سَلاَمٌ مُخَفَّفٌ إِلاَّ وَالِدَ عَبْدِ اللَّهِ، وابْنَ أَبِي الحُقَيْقِ[٧] وَزَادَ قَوْمٌ ابْنَ مِشْكَمٍ[٨]، خَمَّارٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ، والمَعْرُوفُ تَشْدِيدُهُ»[٩].

وعُمارَةُ: بِالضَّمِّ، إِلاَّ وَالِدَ أُبَيٍّ[١٠] الصَّاحِبِ. فَيُكْسَرُ، وَضَمَّهُ بَعْضُهُمْ.

وكَرِيزٌ، قَالَ ابنُ وَضَّاحٍ[١١] بِالفَتْحِ فِي خُزَاعَةَ، وبِالضَّمِّ فِي عَبْدِ شَمْسٍ، ويَوُجَدُ الضَّمُّ فِي غَيْرِهِمَا. وَلاَ يُسْتَدْرَكُ بِفَتْحِ

---

(١) الإكمال (٤/ ٤٠٥).
(٢) مطالع الأنوار لابن قرقول، نقله عنه ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٣١٠.
(٣) انظر الإكمال (٤/ ٤٠٢).
(٤) المعجم الصغير (١/ ١٧٤).
(٥) انظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٨٣)، ولسان الميزان (٥/ ٢٧١).
(٦) ليست في (ش).
(٧) أبو رافع اليهودي. انظر تاريخ الإسلام (٢/ ٣٤١).
(٨) انظر المصدر السابق (٢/ ١٤٠).
(٩) قاله المبرّد في الكامل ـ كما في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٤٤ ـ ولم أجده في المطبوع.
(١٠) انظر تهذيب التهذيب (١/ ١٦٣).
(١١) نقله عنه الجيّاني في تقييد المهمل ص ٢٧٩.

عَبْدِ الغَنِيِّ[١] أَيّوبَ بنَ كَرِيزٍ[٢]؛ لِأَنَّهُ مَضْمُومٌ، ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ[٣].

وَحِزَامٌ - بِزَايٍ - فِي قُرَيْشٍ. **وبِرَاءٍ** فِي الأَنْصَارِ.

والغَالِبُ أَنَّ **العَيْشِيِّينَ**[٤] بِمُعْجَمَةٍ: بَصْرِيُّونَ، وَبِمُهْمَلَةٍ مَعَ بَاءٍ[٥]: كُوفِيُّونَ، وَمَعَ نُونٍ[٦]: شَامِيُّونَ.

وَأَبُو عُبَيْدَةَ: كُلُّهُ[٧] بِالضَّمِّ.

والسَّفَرُ: كُنْيَةٌ بِالفَتْحِ[٨]، وَغَيْرُها بِالسُّكُونِ.

وعِسْلٌ: بالكَسْرِ وسُكُونِ السِّينِ، إِلاَّ ابنَ ذَكْوانٍ[٩] فَبِفَتْحِهِمَا.

---

(١) في كتابه المؤتلف والمختلف ص ١٠٨.

(٢) الراوي عن عبد الرحمٰن بن غَنْم.
انظر التاريخ الكبير (١/ ٤٢١)، والجرح والتعديل (٢/ ٢٥٦).

(٣) في كتاب المؤتلف والمختلف (٤/ ١٩٥٧).

(٤) العيشيون: جماعة كثيرة، عامتهم في البصرة. انظر الإكمال (٦/ ٣٥٦). وهي نسبة لعائشة ابنة أحد العشرة (طلحة)، ولبني عائشة ابنة تيم الله. انظر الأنساب للسمعاني (٩/ ١٠٧). وقال الذهبي: «إنه نسبة إلى عايش بن مالك بطن من تيم الله بن ثعلبة، ويقال لهم: العايشي أيضاً» المشتبه (٣/ ٩٨٧).

(٥) أي: العبسيّون.

(٦) أي: العنسيّون.

(٧) في (ش): «كلمة»، وهو خطأ.

(٨) أي فتح الفاء.

(٩) انظر الإكمال (٦/ ٢٠٧).

وغَنَّامٌ: بِمُعْجَمَةٍ وَنُونٍ، إِلاَّ وَالِدَ عَلِيٍّ فَبِمُهْمَلَةٍ وَثَاءٍ[١].

وقُمَيْرٌ: بِالضَّمِّ، إِلاَّ امْرَأَةَ مَسْروقٍ فَبِالفَتْحِ[٢].

ومِسْوَرٌ: مَكْسُورٌ؛ إِلاَّ ابْنَ يَزِيدَ الصَّاحِبَ[٣]، وابْنَ عَبْدِ المَلِكِ[٤]؛ فَبِالضَّمِّ وَفَتْحِ الوَاوِ مُشَدَّدَةً.

الحَمَّالُ: بِالحَاءِ، صِفَةُ هَارُونَ[٥] فَقَط وَالِدِ مُوسى[٦]، وَغَيْرُهُ بِالجِيمِ.

وَيَجُوزُ فِي عِيسَى بْنِ أَبِي عِيسَى[٧] وَمُسْلِمٍ[٨]: **الحَنَّاطُ**[٩]، / بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ وَنُونٍ، وَبِمُعْجَمَةٍ مَعَ بَاءٍ[١٠]، وَمَعَ يَاءٍ[١١]. ٣٢/ب

---

(١) علي بن غَنّام. انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٦٩)، وتقريب التهذيب ص ٤٠٣.
(٢) قَمير بنت عمرو الكوفية. انظر تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٧٣).
(٣) انظر الإكمال (٧/ ١٨٩).
(٤) انظر المصدر السابق.
(٥) هارون بن عبد الله بن مروان البغدادي البزّاز. انظر الجرح والتعديل (٩/ ٩٢)، وتقريب التهذيب ص ٥٦٩.
(٦) موسى بن هارون. انظر تاريخ بغداد (١٣/ ٥٠).
(٧) عيسى بن أبي عيسى مسيرة.
قال فيه ابن معين: «كان خياطاً ثم ترك ذلك، وصار حنّاطاً، ثم ترك ذلك، وصار يبيع الخبط». تاريخ ابن معين (٣/ ٥٥٤).
(٨) مسلم بن أبي مسلم.
قال فيه ابن معين: «إنه كان يبيع الخبط والحنطة وكان خيّاطاً». انظر المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ٩٣٩).
(٩) لأنه كان يبيع الحنطة.
(١٠) أي: الخباط؛ لأنه كان يبيع الخبط، وهو ما يخبط من ورق الشجر ليسقط وتعلفه الدواب. انظر اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٤١٧).
(١١) أي: الخيّاط؛ لأنه كان خيّاطاً.

*** ثَانِيهِمَا: مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، أَوْ فِيهِمَا مَعَ المُوَطَّأِ:**

فَمِنْهُ: **يَسَارٌ**؛ فِيهِمَا بِمُثَنَّاةٍ وَمُهْمَلَةٍ، إِلاَّ وَالِدَ مُحَمَّدٍ[١] فَبِمُوَحَّدَةٍ ومُعْجَمَةٍ.

وَفِيهِمَا **سَيَّارٌ** (بْنُ سَلاَمَةَ[٢]، وَسَيَّارُ بْنُ أَبِي سَيَّارٍ[٣])[٤].

وَلَيْسَ فِيهِمَا إِلاَّ **زُبَيْدٌ** اليَامِيُّ[٥]، بِمُوَحَّدَةٍ.

وَلَيْسَ فِي المُوَطَّأِ إِلا **زُيَيْدُ** بْنُ الصَّلْتِ[٦] بِمُثَنَّاتَيْنِ، وَيُكْسَرُ أَوَّلُهُ وَيُضَمُّ.

وَبِشْرٌ: فِيهما[٧] بِمُعَجَمةٍ وَكَسْرِ البَاءِ، إِلاَّ أَرْبَعَةً فَبِمُهْمَلَةٍ والضَّمِّ: وَالِدَ عَبْدِ اللَّهِ[٨] الصَّاحِبَ، وابْنَ سَعِيدٍ[٩] وابْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ[١٠]، وابْنَ مِحْجَنٍ[١١]، وحَكَى أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ[١٢]

---

(١) محمد بن بشار، بندار، وقد تقدم.

(٢) سيّار بن سلامة، أبو المنهال الرياحي البصري. انظر طبقات ابن سعد (٧/ ٢٣٦)، وتقريب التهذيب ص ٢٦١.

(٣) سيار بن أبي سيار، أبو الحكم الواسطي. انظر الإكمال (٤/ ٤٢٥).

(٤) سقطت من (ش).

(٥) انظر المصدر السابق (٤/ ١٧٠).

(٦) زُيَيْد بن الصلت. انظر الإكمال (٤/ ١٧١).

(٧) أي في الصحيحين والموطأ.

(٨) عبد الله بن بُسر رضي الله عنه. انظر الاستيعاب (٣/ ٨٧٤)، وتقريب التهذيب ص ٢٩٧.

(٩) انظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٤)، وتقريب التهذيب ص ١٢٢.

(١٠) بسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي. انظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٢)، وتقريب التهذيب ص ١٢٢.

(١١) انظر الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٣)، وتقريب التهذيب ص ١٢٢.

(١٢) انظر تهذيب الكمال (٤/ ٧٧).

عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ رَهْطِهِ أَنَّهُ بِمُعْجَمَةٍ، وَمَالِكٌ[١] والأَكْثَرُ عَلَى الأَوَّلِ.

وبَشِيرٌ: بِفَتْحِ المُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ المُعْجَمَةِ، إِلاَّ أَرْبَعَةً: فَابْنَ كَعْبٍ[٢] وابْنَ يَسَارٍ[٣] بِالضَّمِّ؛ وابْنَ عَمْرٍو[٤] بِمُهْمَلَةٍ وَضَمِّ المُثَنَّاةِ، ويُقَالُ: أُسَيْرٌ؛ وَوَالِدَ قَطَنٍ[٥] بِمُهْمَلَةٍ وَضَمِّ النُونِ.

وَيَزِيدُ: بِالزَّاي إِلاَّ ثَلاَثَةً: فَابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ[٦]: بِبَاءٍ مَضْمُومَةٍ وَرَاءٍ؛ وَمُحَمَّدَ بنَ عَرْعَرَةِ بْنِ **البِرِنْدِ**[٧]: بِبَاءٍ وَرَاءٍ مَكْسُورَتَيْنِ، وَقِيلَ: مَفْتُوحَتَيْنِ ثُمَّ نُونٌ؛ وَعَلِيَّ بْنَ هَاشِمِ بْنِ **البَرِيدِ**[٨]: بِبَاءٍ مَفْتُوحَةٍ وَرَاءٍ مَكْسُورَةٍ وَيَاءٍ.

والبَرَاءُ: مُخَفَّفٌ، إِلاَّ أَبَا مَعْشَرٍ[٩]، وَأَبَا العَالِيَةِ[١٠] فَبِالتَّشْدِيدِ.

---

(١) انظر الثقات (٤/ ٧٩)، وعلوم الحديث ص ٣١٥.

(٢) بُشَيْر بن كعب العدوي. انظر الجرح والتعديل (٢/ ٣٩٥)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٣٥١)، وتقريب التهذيب ص ١٢٦.

(٣) بُشَير بن يسار الأنصاري. انظر الجرح والتعديل (٢/ ٣٩٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩١)، وتقريب التهذيب ص ١٢٦.

(٤) يُسَير بن عمرو. انظر الجرح والتعديل (٩/ ٣٠٨)، وتقريب التهذيب ص ٦٠٧.

(٥) قطن بن نُسَير. انظر الجرح والتعديل (٧/ ١٣٨)، وتقريب التهذيب ص ٤٥٦.

(٦) بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. انظر الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥١)، وتقريب التهذيب ص ١٢١.

(٧) انظر الجرح والتعديل (٨/ ٥٠)، وتقريب التهذيب ص ٤٩٦.

(٨) انظر سير أعلام النبلاء (٢/ ١٢٦)، وتقريب التهذيب ص ٤٠٦.

(٩) انظر تقريب التهذيب ص ٦١٢.

(١٠) انظر المصدر السابق ص ٦٥٣.

وَحَارِثَةُ: بِحَاءٍ وَمُثَلَّثَةٍ، إِلاَّ ابْنَ قُدَامَةَ(١)، وَوَالِدَ يَزِيدَ(٢): فَبِجِيمٍ وَيَاءٍ.

وَجَرِيرٌ: بِجِيمٍ، إِلاَّ ابْنَ عُثْمَانَ الرَّحَبِيَّ(٣)، وَأَبَا/ حَرِيزٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الحُسَيْنِ(٤): فَبِحَاءٍ وَزَايٍ. ٣٣/أ

وَيُقَارِبُهُمَا حُدَيْرٌ - بِحَاءٍ وَدَالٍ - : وَالِدُ عِمْرَانَ(٥)، وَوَالِدُ زَيْدٍ وَزِيَادٍ(٦).

وَخِرَاشٌ: بِمُعْجَمَةٍ، إِلاَّ وَالِدَ رِبْعِيٍّ(٧)، فَبِمُهْمَلَةٍ.

وحُصَيْنٌ: - بِضَمِّ الحَاءِ وَفَتْحِ المُهْمَلَةِ، إِلاَّ أَبَا سَاسَانَ **حُضَيْنَ** بْنَ المُنْذِرِ(٨): فَبِالمُعْجَمَةِ، وَأَبَا **حَصِينٍ** عُثْمَانَ بْنَ عَاصِمٍ(٩)، فَبِالفَتْحِ وَكَسْرِ المُهْمَلَةِ.

وَحَازِمٌ: بِمُهْمَلَةٍ، إِلاَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بْنَ **خَازِمٍ**(١٠) فَبِمُعْجَمَةٍ.

---

(١) جارية بن قدامة. انظر تقريب التهذيب ص ١٣٧.

(٢) يزيد بن جارية. انظر تقريب التهذيب ص ٦٠٠.

(٣) حريز بن عثمان الرحبي. انظر الجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٩٧)، وتقريب التهذيب ص ١٥٦.

(٤) أبو حريز عبد الله بن الحسين. انظر تقريب التهذيب ص ٣٠٠.

(٥) عمران بن حُدير. انظر سير أعلام النبلاء (٦/ ٦٣)، وتقريب التهذيب ص ٤٢٩.

(٦) زيد بن حدير. انظر تقريب التهذيب ص ٢٢٢.
زياد بن حدير. انظر الجرح والعديل (٣/ ٥٢٩)، وتقريب التهذيب ص ٢١٨.

(٧) ربعيّ بن حراش. انظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٥٩)، وتقريب التهذيب ص ٢٠٥.

(٨) حُضَين بن المنذر. انظر تقريب التهذيب ص ١٧١.

(٩) أبو حَصِين عثمان بن عاصم. انظر المصدر السابق ص ٣٨٤.

(١٠) محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير. انظر المصدر السابق ص ٤٧٥.

وَحَيَّانُ: بِمُثَنَّاةٍ، إِلاَّ ابْنَ مُنْقِذٍ[١] وَالِدَ وَاسِعٍ، وَجَدَّ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى[٢]، وَجَدَّ **حَبّان** بْنَ وَاسِعٍ[٣]، وابْنَ هِلَالٍ[٤] مَنْسُوباً وَغَيْرَهُ، عَنْ شُعْبَةَ، فَبِفَتْحِ الحَاءِ وَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ.

وابْنَ عَطِيَّةَ[٥]، وابْنَ العَرِقَةِ[٦]، وابْنَ مُوسَى[٧] مَنْسُوباً وَغَيْرَهُ، عَنْ ابْنِ المُبَارَكِ، فَبِالكَسْرِ.

وَحَبِيْبٌ: بِمُهْمَلَةٍ، إِلاَّ ابْنَ عَدِيٍّ[٨]، وابْنَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ خُبَيْبٍ[٩]، ويَجِيءُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ[١٠] عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ[١١]، وَأَبَا خُبَيْبِ بْنَ الزُّبَيْرِ[١٢] فَبِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ مَضْمُومَةٍ.

وَحَكِيمٌ: بِالفَتْحِ إِلاَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ[١٣]، وَوَالِدَ

---

(١) حَبَّان بن منقذ. انظر الجرح والتعديل (٣/ ٢٩٦).

(٢) محمد بن يحيى بن حَبّان. انظر تقريب التهذيب ص ٥١٢.

(٣) حَبّان بن واسع بن حبان. انظر تقريب التهذيب ص ١٤٩. وجاء في (ش): «حيان».

(٤) حَبّان بن هلال الباهلي البصري. انظر المصدر السابق ص ١٤٩.

(٥) حِبّان بن عطية. انظر المصدر السابق ص ١٤٩.

(٦) حِبّان بن العَرِقة. انظر الإكمال (٢/ ٣١٠).

(٧) الراوي عن ابن المبارك هو حِبّان بن موسى السلمي؛ انظر تهذيب الكمال (٥/ ٣٤٤)، وتقريب التهذيب ص ١٥٠. وهناك حِبّان بن موسى الكلابي من طبقة أخرى؛ انظر تهذيب الكمال (٥/ ٣٤٦)، وتقريب التهذيب ص ١٥٠.

(٨) خُبَيْب بن عدي. انظر سير أعلام النبلاء (١/ ٢٤٦).

(٩) خُبيب بن عبد الرحمٰن بن خُبيب. انظر تقريب التهذيب ص ١٩٢.

(١٠) أي خُبيب بن عبد الرحمٰن.

(١١) حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. انظر تهذيب الكمال (٧/ ١٧).

(١٢) أبو خُبيب عبد الله بن الزبير رضي الله عنه. انظر تقريب التهذيب ص ٣٠٣.

(١٣) حُكَيْم بن عبد الله بن قيس. انظر مشارق الأنوار (١/ ٢٢٢)، وتقريب التهذيب ص ١٧٧.

رُزَيْقٍ[١] فَبِالضَّمِّ.

وَرَبَاحٌ: بِمُوَحَّدَةٍ، إِلاَّ وَالِدَ زِيَادٍ[٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَبِمُثَنَّاةٍ عِنْدَ الأَكْثَرِ، وحَكَى البُخَارِيُّ الوَجْهَيْنِ[٣].

وَسُلَيْمٌ: فَبِالضَّمِّ[٤]، إِلاَّ ابْنَ حَيَّانَ[٥]، فَبِالفَتْحِ.

وَسَالِمٌ: بِأَلِفٍ، إِلاَّ ابْنَ زَرِيرٍ[٦]، وابْنَ قُتَيْبَةَ[٧]،

---

(١) رُزَيق بن حُكَيم الأيلي. انظر تقريب التهذيب ص ٢٠٩.

(٢) زياد بن رياح ـ بالمثناة ـ أبو قيس، الراوي عن أبي هريرة. انظر الثقات (٤/ ٢٥٤)، والجرح والتعديل (٣/ ٥٣١)، وتقريب التهذيب ص ٢١٩.
أما زياد بن رياح ـ بالمثناة ـ أبو رياح الهذلي، الراوي عن الحسن، فليس له رواية في الستة، وترجم له المزي تمييزاً. انظر تهذيب الكمال (٩/ ٤٦٤)، إلاَّ أن المزي في تهذيب الكمال (٩/ ٤٦٢) تبع صاحب الكمال في أن الأول ـ الراوي عن أبي هريرة ـ يكنى بأبي قيس وبأبي رياح. وقد تعقبه في ذلك العراقي والسخاوي وغيرهما. انظر التقييد ص ٣٩٥، وفتح المغيث (٣/ ٢٥٩).
فأبو رياح هو الهذلي الراوي عن الحسن وليس الأول.
وقد كنى الراوي عن أبي هريرة بأبي قيس: مسلم في صحيحه، والبخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والدارقطني في المؤتلف والمختلف، والخطيب في المتفق والمفترق، وابن ماكولا، وصاحب المشارق وغيرهم.
وقد ترجم البخاري لزياد بن رباح (بالموحدة) أبو قيس الراوي عن أبي هريرة كما في التاريخ الكبير (٣/ ٣٥١)، ولزياد بن رياح أبي رياح الهذلي الراوي عن الحسن كما في التاريخ الكبير (٣/ ٣٥٣).

(٣) كذا في مشارق الأنوار (١/ ٣٠٦)، والتقييد للعراقي ص ٣٩٦، والبخاري ـ كما في المطبوع من التاريخ ـ ترجم لزياد بن رباح ولزياد بن رياح كما في التعليق السابق وفرّق بينهما.

(٤) في (ل) و(ش): «بالضم».

(٥) سَلِيم بن حَيَّان، انظر مشارق الأنوار (٢/ ٢٣٤)، والإكمال (٤/ ٣٢٩).

(٦) انظر تقريب التهذيب ص ٢٤٥.

(٧) انظر المصدر السابق ص ٢٤٦.

وابْنَ أَبِي الذَّيَّالِ[١]، وابْنَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[٢]، فَبِدُونِهَا.

وَشُرَيْحٌ: بِمُعْجَمَةٍ وَحَاءٍ، إِلاَّ ابْنَ يُونُسَ[٣]، وابْنَ النُّعْمَانِ[٤]، وَأَحْمَدَ بْنَ/ أَبِي **سُرَيْجٍ**[٥]، فَبِمُهْمَلَةٍ وَجِيمٍ. ٣٣/ب

وَسُلَيْمَانُ: بِيَاءٍ، إِلاَّ سَلْمَانَ الفَارِسِيَّ[٦]، والأَغَرَّ[٧]، وابْنَ عَامِرٍ[٨]، وَوَالِدَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[٩]، وَأَبَا حَازِمٍ الأَشْجَعِيَّ[١٠]، وَأَبَا رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلاَبَةَ[١١]: فَبِدُونِهَا، والأَخِيرَانِ ذُكِرَا بِالكُنْيَةِ.

وسَلَمَةُ: بِالفَتْحِ، إِلاَّ بَنِي سَلِمَةَ[١٢]، وَوَالِدَ عَمْرٍو[١٣]:

---

(١) انظر التاريخ الكبير (٤/ ١٥٩)، وتهذيب الكمال (١١/ ٢٢٠).

(٢) انظر تقريب التهذيب ص ٢٤٦.

(٣) انظر الجرح والتعديل (٤/ ٣٠٥)، وتقريب التهذيب ص ٢٢٩.

(٤) انظر الجرح والتعديل (٤/ ٣٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢١٩)، وتقريب التهذيب ص ٢٢٩.

(٥) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٥٢)، وتقريب التهذيب ص ٨٠.

(٦) انظر الاستيعاب (٢/ ٦٣٤).

(٧) انظر تهذيب الكمال (١١/ ٢٥٦).

(٨) انظر الاستيعاب (٢/ ٦٣٣)، وتقريب التهذيب ص ٢٤٦.

(٩) انظر تهذيب الكمال (١٧/ ١٤٨).

(١٠) انظر الجرح والتعديل (٤/ ٢٩٧)، وتقريب التهذيب ص ٢٤٦.

(١١) سلمان مولى أبي قلابة، أبو رجاء. انظر طبقات ابن سعد (٧/ ٢٤٦)، والتاريخ الكبير (٤/ ١٣٩)، وتقريب التهذيب ص ٢٤٦.

(١٢) قبيلة بني سَلِمة. انظر الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٨٠).

(١٣) عمرو بن سَلِمة الجرمي، انظر سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٢٣)، وتقريب التهذيب ص ٤٢٢.

فَبِالكَسْرِ. وَفِي وَالِدِ عَبْدِ الخَالِقِ[١] فِي مُسْلِمِ الوَجْهَانِ.

وَشَيْبَانُ: بِمُعْجَمَةٍ وَيَاءٍ، إِلاَّ ابْنَ أَبِي سِنَانٍ[٢]، وابْنَ رَبِيعَةَ[٣]، وابْنَ سَلَمَةَ[٤]، وَوَالِدَ أَحْمَدَ[٥]، وَأَبَا[٦] سِنَانٍ ضِرَارَ بْنَ مُرَّةٍ[٧]، وَأُمَّ سِنَانٍ[٨]: فَبِمُهْمَلَةٍ وَنُونٍ.

وعُبَيْدَةُ: بِالضَمِّ، إِلَّا السَّلْمَانِيَّ[٩]، وابْنَ حُمَيْدٍ[١٠]، وابْنَ سُفْيان[١١]، وَوَالِد عَامِرٍ[١٢]، فَبِالْفَتْحِ.

وعُبَيْدٌ: كُلُّهُ بِالضَّمِّ، وَكَذا **عُبَادَةُ**، إِلاَّ وَالِدَ مُحَمَّدٍ[١٣] شَيْخِ البُخَارِيِّ، فَبِالفَتْحِ.

وَعَبْدَةُ: بِالسُّكُونِ، إِلاَّ وَالِدَ عَامِرٍ[١٤]، وَوَالِدَ بَجَالَةَ[١٥]: فَبِالفَتْحِ، وَسَكَّنَها بَعْضُهُم.

---

(١) انظر تقريب التهذيب ص ٣٣٤.
(٢) سنان بن أبي سنان. انظر تقريب التهذيب ص ٢٥٦.
(٣) انظر المصدر السابق.
(٤) انظر المصدر السابق.
(٥) أحمد بن سنان الواسطي. انظر تقريب التهذيب ص ٨٠.
(٦) في (ل): «أبي». وهو خطأ.
(٧) انظر المصدر السابق ص ٢٨٠.
(٨) انظر الإصابة (٨/ ٢٣٢).
(٩) انظر تقريب التهذيب ص ٣٧٩.
(١٠) انظر المصدر السابق.
(١١) انظر المصدر السابق.
(١٢) عامر بن عبيدة الباهلي. انظر المصدر السابق ص ٢٨٨.
(١٣) محمد بن عَبادة الواسطي. انظر المصدر السابق ص ٤٨٦.
(١٤) انظر المصدر السابق ص ٢٨٨.
(١٥) انظر المصدر السابق ص ١٢٠.

وعَبَّادٌ: بِالتَّشْدِيدِ، إِلاَّ وَالِدَ قَيْسٍ[١]: فَبِالضَّمِّ والتَّخْفِيفِ.

وعَقِيلٌ: بِالفَتْحِ، إِلاَّ ابْنَ خَالِدٍ[٢]، وَوَالِدَ يَحْيَى[٣]، وَبَنِي عُقَيْلٍ[٤]، فَبِالضَّمِّ.

وَوَاقِدٌ: كُلُّهُ بِقَافٍ.

وَمِنَ الأَنْسَابِ، فِيها:

الأَيْلِيُّ: كُلُّهُ بِمُثَنَّاةٍ.

والبَزَّازُ: بِزَايٍ، إِلاَّ خَلَفَ بْنَ هِشَامٍ[٥] وَالحَسَنَ بْنَ الصَّبَّاحِ[٦]، فَبِرَاءٍ.

وَالبَصْرِيُّ: بِبَاءٍ، إِلاَّ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ[٧]، وَعَبْدَ الوَاحِدِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ[٨]، وَسَالِماً[٩] مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ، فَبِنُونٍ.

---

(١) قيس بن عُباد، انظر المصدر السابق ص ٤٥٧.
(٢) عُقيل بن خالد، انظر المصدر السابق ص ٣٩٦.
(٣) يحيى بن عُقيل، انظر المصدر السابق ص ٥٩٤.
(٤) القبيلة المعروفة والمذكورة في الحديث: «كانت ثقيف حلفاء لبني عُقيل»، صحيح مسلم ـ حديث (٣٠٩٩).
(٥) خلف بن هشام البزار، والبزار اسم لمن يخرج الدهن من البزر ويبيعه. انظر الأنساب للسمعاني (١/ ٣٣٧).
(٦) الحسن بن الصباح البزار. انظر المصدر السابق.
(٧) انظر تقريب التهذيب ص ٥١٦.
(٨) انظر المصدر السابق ص ٣٦٧.
(٩) في الأصل: «سالم»، والمثبت من (ل) و(ش) وهو الصواب.
وسالم بن عبد الله مولى النصريين. انظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٥)، وتقريب التهذيب ص ٢٢٦.

والثَّوْرِيُّ: بِمُثَلَّثَةٍ، إِلاَّ مُحَمَّدَ بْنَ الصَّلْتِ[١]، فَبِمُثْنَّاةٍ وَوَاوٍ مُشَدَّدَةٍ وَزَايٍ.

والجُرَيْرِيُّ: / بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ، إِلاَّ يَحْيَى بْنَ بِشْرٍ شَيْخَهُمَا[٢]، فَبِحَاءٍ مَفْتُوحَةٍ. ٣٤/أ

وَسَعْدٌ الجَارِي[٣]: بِجِيمٍ، وَغَيْرُهُ بِحَاءٍ وَثَاءٍ.

والحِزَامِيُّ: كُلُّهُ[٤] بِزَايٍ.

والسَّلَمِيُّ: فِي الأَنْصَارِ بِفَتْحِ السِّينِ، وَتَفْتَحُ النُّحَاةُ لاَمَهُ كَنَمَرِيٍّ[٥]، وَيَكْسِرُهُ أَكْثَرُ المُحَدِّثِينَ وَهُوَ لَحْنٌ.

---

(١) محمد بن الصلت التَّوَّزِيّ، نسبة إلى «تَوَّز» بلدة بفارس. انظر الأنساب (١/ ٤٩١)، وتقريب التهذيب ص ٤٨٤.

(٢) انظر تقريب التهذيب ص ٥٨٨.
وقوله «شيخهما» أي شيخ البخاري ومسلم، وهو قول ابن الصلاح كما في علوم الحديث ص ٣٢٢.
وقد تبع فيه ابن الصلاح القاضي عياضاً كما في مشارق الأنوار (١/ ١٧٣)، وعياض تبع شيخه الجياني كما في تقييد المهمل ص ١٢٨، وسبقهم الكلاباذي كما في رجال صحيح البخاري (٢/ ٧٨٨)، وهو وهم، والصواب أن يحيى بن بشر بن كثير الحريري أبا زكريا الأسدي شيخ مسلم، أما البخاري فشيخه يحيى بن بشر البلخي.
وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم كما في الجرح والتعديل (٩/ ١٣١)، والخطيب كما في المتفق والمفترق (٣/ ٢٠٧٤)، والمزي كما في تهذيب الكمال (٣١/ ٢٤٢ - ٢٤٤)، وابن حجر كما في تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٦)، وغيرهم، وانظر تفصيل ما سبق في التقييد للعراقي ص ٤٠٣، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ٢٦٥).

(٣) انظر الجرح والتعديل (٤/ ٩٦).

(٤) أي من أنساب الرواة.

(٥) أي كالنَّمَرِيّ والصَّدفيّ عند النسب فتحت عين الكلمة المكسورة، والسَّلَمِيُّ نسبة إلى بني سلمة بكسر اللام. انظر الأنساب (٣/ ٢٨٠).

والهَمْدَانِيُّ: كُلُّهُ بِالسُّكُونِ [والمُهْمَلَةِ]، وَقَالَ ابْنُ مَاكُولاً: «هُوَ فِي المُتَقَدِّمِينَ أَكْثَرُ، وَبِالفَتْحِ فِي المُتَأَخِّرِينَ أَكْثَرُ»[(١)].

الرَّابِعُ والخَمْسُونَ

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ: وَهُوَ مَا يَتَّفِقُ خَطًّا وَلَفْظاً، وَمَا لَمْ يُبَيَّنْ يُعْرَفُ بِالرَّاوِي، أَوْ الشَّيْخِ، أَوْ بِبَيَانِهِ[(٢)] فِي طَرِيقٍ آخَرَ.

وَأَقْسَامُهُ سَبْعَةٌ:

١ - في الاسْمِ واسْمِ الأَبِ:

كَالخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، سِتَّةٌ: النَّحْوِيُّ[(٣)].

وَقِيلَ[(٤)]: لَمْ يُوجَدْ بَعْدَهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ أَحْمَدُ قَبْلَ أَبِيهِ.

وَرُدَّ بِأَبِي السَّفَرِ سَعِيدِ بْنِ أَحْمَدَ. قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ[(٥)].

---

(١) الإكمال (٧/ ٤١٩).

(٢) في (ل) و(ش): «بيانه».

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي، انظر تقريب التهذيب ص ١٩٥.

(٤) انظر الكامل للمبرد (١/ ٢٤١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٦٥).

(٥) التاريخ (٣/ ٢٦٣).

وَأُجِيْبَ بِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ سَمَّاهُ يُحْمِد.

والأَصْبَهانِيُّ[١]، وَأَبُو بِشْرٍ البَصْرِيُّ[٢]، وَآباءُ سَعِيدٍ؛ **السِّجْزِيُّ** الحَنَفِيُّ[٣]، والبُسْتِيَّانِ الشَّافِعِيُّ[٤]، والمُهَلَّبِيُّ[٥].

٢ ـ وَفِي النِّسْبَةِ أَيْضاً:

كَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيِّ، اثنانِ: شَيْخُ البُخَارِيِّ مَشْهورٌ[٦]، وَأَبُو سَلَمَةَ ضَعِيفٌ[٧].

٣ ـ وَفِي الجَدِّ أَيْضاً، دُونَ النِّسْبَةِ:

كَأَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ، أَرْبَعَةٌ فِي عَصْرٍ: القَطِيعِيُّ

---

(١) الخليل بن أحمد الأصبهاني، كما هو عند ابن الصلاح.
وقد نبه العراقي في التقييد ص ٤٠٦ على أنه وهم، تبع فيه ابن الجوزي كما في التلقيح ص ٦٠٩، وابن الجوزي تبع فيه الهروي كما في مشتبه أسامي المحدثين ص ١٠٨.
وصوابه: أنه الخليل بن محمد لا أحمد كما في ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (١/ ٣٠٧). وانظر تفصيل ذلك أيضاً في فتح المغيث (٣/ ٢٧٢).

(٢) الخليل بن أحمد أبو بشر البصري.
انظر الثقات لابن حبان (٨/ ٢٣٠)، والجرح والتعديل (٣/ ٣٨٠)، والمتفق والمفترق (٢/ ٨٦٩).

(٣) الخليل بن أحمد، أبو سعيد السجزي الحنفي. انظر تاريخ دمشق (١٧/ ٣١)، والمنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ص ٢٣١.

(٤) الخليل بن أحمد، أبو سعيد البستي الشافعي. ذكره الحميدي في جذوة المقتبس ص ٢١٢، وابن بشكوال في الصلة (١/ ١٨١)، وجوّز العراقي في التبصرة والتذكرة (٣/ ٢٥٤) أن يكون هو أبو سعيد المهلبي الآتي.

(٥) الخليل بن أحمد، أبو سعيد البستي المهلبي، انظر التعليق السابق.

(٦) انظر المتفق والمفترق (٣/ ١٨٨٨)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٥٣٩).

(٧) انظر المتفق والمفترق (٣/ ١٨٨٩).

البَغْدَادِيُّ[١]، والسَّقَطِيُّ البَصْرِيُّ[٢]، والدِّينَوَرِيُّ[٣]، والطَّرْسُوسِيُّ[٤].

وَكُمَحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ [يُوسُفَ][٥] اثْنَانِ: شَيْخَا الحَاكِمِ: أَبُو العَبَّاسِ الأَصَمُّ[٦] وَأَبُو/ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الأَخْرَمِ الحَافِظُ[٧]. ٣٤/ب

٤ ـ وَفِي الكُنْيَةِ والنِّسْبَةِ:

كَأَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ، اثْنَانِ: عَبْدُ المَلِكِ التَّابِعِيُّ[٨]، ومُوسَى بنُ سَهْلٍ البَصْرِيُّ[٩].

وَكَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، ثَلاثَةٌ: القَارِئُ[١٠]، والحِمْصِيُّ[١١]، والبَاجُدَّائِيُّ[١٢].

---

(١) انظر المتفق والمتفرق (١/ ١٩١).
(٢) انظر المتفق والمفترق (١/ ١٩٠).
(٣) انظر المتفق والمفترق (١/ ١٨٩).
(٤) انظر المصدر السابق (١/ ١٩٢).
(٥) في جميع النسخ «سفيان»، والصواب: المثبت، كما في مصادر الترجمة لهما، وكما في علوم الحديث لابن الصلاح أصل هذا المختصر ص ٣٦٠.
(٦) محمد بن يعقوب بن يوسف، أبو العباس الأصم النيسابوري. انظر التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص ١٢٣، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٥٢).
(٧) محمد بن يعقوب بن يوسف أبو عبد الله بن الأخرم، الحافظ. انظر التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص ١٢٥، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٦٦).
(٨) انظر المتفق والمفترق (٣/ ٢١١٧).
(٩) انظر المصدر السابق (٣/ ٢١١٨).
(١٠) انظر المصدر السابق (٣/ ٢١٢١).
(١١) انظر المصدر السابق (٣/ ٢١٢٢).
(١٢) انظر المصدر السابق.

٥ ـ وَعَكْسُهُ:

كَصَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، أَرْبَعَةٌ: ابْنُ ذَكْوَانَ السَّمَّانُ[١]، وَمَوْلَى التَّوأَمَةِ[٢]، وَمَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ[٣]، والسَّدُوسِيُّ[٤].

٦ ـ وَفِي الاسْمِ أَوْ الكُنْيَةِ:

كَقَوْلِ ابْنِ خَلاَّدٍ[٥]: «إِذَا قَالَ عَارِمٌ[٦]، أَوْ سُلَيْمَانُ[٧]: ثَنَا حَمَّادٌ، فَابْنُ زَيْدٍ[٨]. وَإِذَا قَالَهُ التَّبُوذَكِيُّ[٩] أَوْ الحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ[١٠]، فَابْنُ سَلَمَةَ[١١]، وَإِذَا قَالَهُ عَفَّانُ[١٢]، فَأَحَدُهُما»، و[عَنْ عَفَّانَ:] «إِذَا أَطْلَقْتُهُ فَابْنُ سَلَمَةَ»[١٣].

---

(١) انظر المتفق والمفترق (٢/ ١٢٠٠).
(٢) انظر المصدر السابق (٢/ ١١٩٨).
(٣) صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حريث. انظر التاريخ الكبير (٤/ ٢٨٣).
(٤) صالح بن أبي صالح السدوسي. انظر المتفق والمفترق (٢/ ١١٩٨).
(٥) الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٢٨٤.
(٦) لقب لمحمد بن الفضل السدوسي شيخ البخاري، انظر تقريب التهذيب ص ٥٠٢.
(٧) سليمان بن حرب الأزدي، انظر تقريب التهذيب ص ٢٥٠.
(٨) حماد بن زيد الأزدي، انظر تقريب التهذيب ص ١٧٨.
(٩) في الأصل: «التنوخي»، والمثبت من (ل) و(ش)، وهو الصواب.
والتبوذكي: نسبة إلى بيع السماد. انظر الأنساب (١/ ٤٤٧)، وهي نسبة لموسى بن إسماعيل. انظر الأنساب، وتقريب التهذيب ص ٥٤٩.
أما التنوخي فهي نسبة إلى تنوخ، اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين وتحالفوا على التناصرِ. انظر الأنساب (١/ ٤٨٤).
ولم أجد من ترجم لموسى بن إسماعيل ونسبه إلى تنوخ، والله أعلم.
(١٠) انظر تقريب التهذيب ص ١٥٣.
(١١) حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة. انظر تقريب التهذيب ص ١٧٨.
(١٢) عفان بن مسلم الباهلي، أبو عثمان البصري. انظر تقريب التهذيب ص ٣٩٣.
(١٣) انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٨٣).

وَكَقَوْلِ بَعْضِهِم: إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ عَبْدُ اللَّهِ فَابْنُ الزُّبَيْرِ[١]، وبِالمَدِينَةِ فابنُ عُمَرَ، وبِالكُوفَةِ فَابْنُ مَسْعُودٍ، وبِالبَصْرِةِ فابنُ عَبَّاسٍ، وَبِخُرَاسَانَ فابْنُ المُبَارَكِ.

وقَالَ الخَلِيلِيُّ: «بِمَكَّةَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَبِمِصْرَ ابْنُ عَمْرٍو»[٢].

و[قِيلَ]: رَوَى شُعْبَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، كُلّهم أَبُو حَمْزَةَ - بِحَاءٍ وَزَايٍ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِلاّ نَصْرَ بْنَ عِمْرانَ الضُّبَعِيَّ[٣]، فَبِجِيمٍ وَرَاءٍ. وَإِذَا أُطْلِقَ فَهُوَ[٤]، وَغَيْرُهُ يُقَيِّدُهُ.

٧ ــ وَفِي النِّسْبَةِ:

كالآمُلِيِّ: آمُلِ طَبَرستانَ، وآمُلِ جَيْحُونَ[٥].

---

(١) في (ش): «الزهري»، وهو خطأ.

(٢) انظر الإرشاد (١/ ٤٤٠).

(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٥٦١.

(٤) أي الضبعي.

(٥) أي نسبة إلى موضعين: آمل طبرستان، وآمل جيحون. انظر الأنساب (١/ ٦٧). أما **آمل طبرستان**: **فآمل** اسم أكبر مدينة **بطبرستان** في السهل، لأن طبرستان سهل وجبل. انظر معجم البلدان ١/ ٥٧. قلت: وهي تقع حالياً في إيران. وأما **آمل جيحون**: فآمل أيضاً مدينة مشهورة في غربي جيحون على طريق القاصد إلى بخارى من مرو، ويقال لها: آمل زَم، وآمل جيحون، وآمل الشط، وآمل المفازة، لأن بينها وبين مَرو رمال صعبة المسالك، وتسمى أيضاً: آمو، وأمُوية. انظر معجم البلدان ١/ ٥٨. قلت: وهي تقع الآن في تركمانستان وتعرف بآمودريا Amu Darya، **آمو من آمل، ودريا** أي النهر الكبير (جيحون). انظر موسوعة ويكيبيديا على الشبكة العنكبوتية.

ومِنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بنُ حَمَّادٍ[١] شَيْخُ البُخَارِيِّ، وَأَخْطَأَ الغَسَّانِيُّ[٢] وَعِيَاضٌ[٣] فَجَعَلاَهُ مِنَ الأَوَّلِ.

١/٣٥أ **وكَالحَنَفِيِّ**، لِلْقَبِيلَةِ وَالمَذْهَبِ./ وَزَادَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ[٤] ـ فَقَطْ مِنَ النُّحَاةِ ـ وكَثِيرٌ مِنَ المُحَدِّثِينَ المَذْهَبَ يَاءً[٥].

الخَامِسُ والخَمْسُونَ

يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَبْلَهُ، فَيَتَّفِقُ الاسْمُ أَوْ الكُنْيَةُ، وتَخْتَلِفُ النِّسْبَةُ، أَوْ عَكْسُهُ.

فَالأَوَّلُ:

كَمُوسَى بْنِ **عَلِيٍّ** ـ بِفَتْحِ العَيْنِ ـ أَبُو عِيْسَى الخُتَّلِيُّ[٦].

---

(١) انظر الأنساب (١/ ٧٦)، وتقريب التهذيب ص ٣٠٠.
وقد تعقب العراقي ابن الصلاح في ذلك كما في التقييد ص ٤١٥، حيث بين بأن البخاري لم يصرح في صحيحه بأنه عبد الله بن حماد الآملي، وإنما روى عن عبد الله غير منسوب حديثين: أحدهما: عنه عن يحيى بن معين، والآخر عنه عن سليمان بن عبد الرحمٰن، فظن بعضهم أنه عبد الله بن حماد الأملي، فذكره الكلاباذي في رجال البخاري. قال المزي: ويحتمل أن يكون عبد الله بن أبي القاضي. انظر تهذيب الكمال (١٤/ ٤٣١).
وقد أيّد العراقي ما ذهب إليه المزي لكون البخاري في الضعفاء الكبير روى عدة أحاديث عن عبد الله بن أبي القاضي عن سليمان بن عبد الرحمٰن وغيره.

(٢) تقييد المهمل (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).
(٣) مشارق الأنوار (١/ ٦٩).
(٤) في كتابه الكافي. انظر علوم الحديث ص ٣٦٤.
(٥) أي: الحنيفيّ.
(٦) انظر تاريخ بغداد (١٣/ ٥٤).

وَأَبُو عَلِيٍّ الصَّوَّافُ[١]، وَغَيْرُهُما.

وابْنُ **عُلَيٍّ**[٢] ـ بِضَمِّهِ ـ، لَخْمِيٌّ مِصْرِيٌّ، جَدُّهُ رَبَاحٌ، وَقِيلَ: أَهْلُ العِرَاقِ يَضُمُّونَهُ، وَأَهْلُ مِصْرَ يَفْتَحُونَهُ. وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ، وَبِضَمِّهِ لَقَبٌ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ المُخَرِّمِيُّ[٣] ـ بِضَمِّ المِيمْ وَكَسْرِ الرَّاءِ مُشَدَّدَةً ـ مَشْهُورٌ، وَنُسِبَ إِلى مُخَرِّمِ بَغْدَادَ، وَبِفَتْحِها وَسُكُونِ الخَاءِ غَيْرُ مَشْهُورٍ[٤].

وَثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ الشَّامِيُّ، فِي مُسْلِمٍ[٥].

---

(١) أبو علي الصوّاف، هو محمد بن أحمد بن الحسن. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨٤)، وهو من تلاميذ موسى بن علي الختلي. والصواب أن يقول المصنف كما في الأصل لابن الصلاح: «منهم أبو عيسى الختلي الذي روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرىء وأبو علي الصواف وغيرهما». انظر معرفة أنواع علوم الحديث ص ٣٣٢، فالصواف معطوف على أبي بكر بن مقسم لا على أبي عيسى، والصواف اسمه محمد بن أحمد لا موسى بن علي، فلا يصح عطفه عليه هنا، وقد نبّه على هذا الوهم الحافظ العراقي ـ تلميذ ابن التركماني ـ في التقييد ص ٤١٨ حيث قال: «وأبو علي الصواف معطوف على أبي بكر بن مقسم لا على أبي علي الختلي، وقد توهم بعضهم أنه على أبي عيسى وهو شيخنا العلامة علاء الدين التركماني في اختصاره لكتاب ابن الصلاح».

(٢) موسى بن عُلَيّ بن رباح اللخمي المصري. انظر تقريب التهذيب ص ٥٥٣.
وقد صحح البخاري والقاضي عياض الفتح «عَلِيَّ». انظر التاريخ الصغير (٢/ ١٤٧)، ومشارق الأنوار (٢/ ١١٠).

(٣) انظر الإكمال (٧/ ٢٣٩)، والأنساب (٥/ ٢٢٣)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٥٣٤).

(٤) قال ابن ماكولا: «لعله من ولد مَخْرَمة بن نوفل، وهو مكي يروي عن الشافعي...». انظر الإكمال والأنساب كما في الإحالة السابقة.

(٥) ثور بن يزيد الشامي، أبو خالد الحمصي، وهو من رجال البخاري لا مسلم. انظر تهذيب الكمال (٤/ ٤١٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٠). وهذا الوهم تبع فيه المصنف ابن الصلاح في كتابه، وقد نبّه عليه العراقي، كما في التقييد ص ٤٢٠.

وابنُ زَيْدٍ[١] المَدَنِيُّ، فِيهِما، ورَوَى عَنْهُ مَالِكٌ.

وأَبُو عَمْرٍو **الشَّيْبَانِيُّ**: **بِمُعْجَمَةٍ**: سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ التَّابِعِيُّ[٢]، وَإِسْحَاقُ بْنُ مِرَارٍ اللُّغَوِيُّ[٣]. **وبِمُهْمَلَةٍ**: زُرْعَةُ[٤] تَابِعِيٌّ، وَالِدُ يَحْيَى.

والثَّانِي:

كَعَمْرِو بْنِ زُرَارَةَ - بِفَتْحِ العَيْنِ - : جَمْعٌ، مِنْهُمْ: شَيْخُ مُسْلِمٍ[٥]، وَبِضَمِّهِ يُعْرَفُ بِالحَدَثِيِّ[٦].

وعُبَيْدُ اللَّهِ بنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - بِيَاءٍ - هُوَ ابْنُ الأَغَرِّ[٧]، شَيخُ مَالِكٍ، وَبِدُونِهِ جَمْعٌ، مِنْهُم: الأَصْبَهَانِيُّ[٨] شَيْخُ أَبِي الشَّيْخِ.

وَحَيَّانُ الأَسَدِيُّ[٩] - بِيَاءٍ - ابنُ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ.

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٤/ ٤١٦).

(٢) انظر المصدر السابق (١٠/ ٢٥٨)، وتقريب التهذيب ص ٢٣٠.

(٣) انظر تهذيب الكمال (٣٤/ ١٣٤).

(٤) انظر المصدر السابق (٣٤/ ١٣٢).

(٥) كذا عند ابن الصلاح ص ٣٦٧، والصواب: أن عمرو بن زرارة شيخ مسلم والبخاري أيضاً. انظر تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٩). وقد نبّه على ذلك العراقي كما في التقييد ص ٤٢١.

(٦) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٠٧).

(٧) انظر تهذيب الكمال (١٩/ ٥٥).

(٨) عبد الله بن أبي عبد الله المقرىء. انظر تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (٢/ ٥٩١).

(٩) انظر تقريب التهذيب ص ١٨٤.

وَبِنُونٍ مُخَفَّفَةٍ[١]: عَمُّ مُسَرْهَدٍ[٢]، عَنْ النَّهْدِيِّ.

السَّادِسُ والخَمْسُونَ

المُتَشَابِهُونَ/ اسْماً وَنَسَباً المُتَمَايِزُونَ تَقْدِيماً وَتَأْخِيراً: ٣٥/ب

كَيَزِيدَ بْنِ الأَسْوَدِ، الصَّحَابِيِّ[٣]. وَالجُرَشِيِّ[٤]، أَدْرَكَ الجَاهِلِيَّةَ وَأَسْلَمَ، وَسَكَنَ الشَّامَ، وَذُكِرَ بِالصَّلاَحِ.

والأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، نَخَعِيٌّ تَابِعِيٌّ[٥].

وكَالوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، البَصْرِيُّ[٦]، التَّابِعُ.

والدِّمَشْقِيُّ[٧]، صَاحِبُ الأَوْزَاعِيِّ.

---

(١) حَنان الأسدي. انظر الإكمال (٢/ ٣١٧)، وتقريب التهذيب ص ١٨٣.

(٢) مسرهد والد مسدد. انظر تهذيب الكمال (٧/ ٤٢٧)، وتقريب التهذيب ص ٥٢٨. وفي تهذيب الكمال كما هو هنا عم مسرهد، وفي الإكمال وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب عمّ مسدد بن مسرهد.

(٣) انظر الإصابة (٣/ ٦٥١).

(٤) يزيد بن الأسود الجُرشي، أبو الأسود، تابعي مخضرم. انظر الطبقات الكبرى (٧/ ٤٤٤).

(٥) انظر تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٣).

(٦) انظر المصدر السابق (٣١/ ٨٥).

(٧) انظر المصدر السابق (٣١/ ٨٦).

ومُسْلِمُ بنُ الوَلِيدِ المَدَنِيُّ[١]، وَغَلِطَ البُخَارِيُّ فَقَلَبَهُ فِي تَارِيخِهِ[٢].

السَّابِعُ والخَمْسُونَ

مَنْ نُسِبَ لِغَيْرِ أَبِيهِ:

أَرْبَعَةٌ:

١ ـ لِلْأُمِّ:

كَمُعَاذٍ، ومُعَوِّذٍ، وعَوْذٍ[٣] ـ وَقَالَ أَبُو عُمَرَ: «وَ[٤] الأَكْثَرُ فِيهِ[٥] عَوْفٌ»[٦] ـ بني عَفْرَاءَ[٧]، أَبُوهُم الحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ[٨].

وَبِلَالِ بْنِ حَمَامَةَ[٩]، أَبُوهُ: رَبَاحٌ.

---

(١) انظر الجرح والتعديل (٨/ ١٩٧).
(٢) التاريخ الكبير (٨/ ١٥٣).
(٣) ترجمة معاذ ومعوذ في الاستيعاب (٣/ ٣٦٣)، وترجمة عوذ في الاستيعاب (٣/ ١٥٩).
(٤) الواو ليست في (ل) و(ش).
(٥) أي في عوذ.
(٦) الاستيعاب (٣/ ١٥٩).
(٧) عفراء بنت عبيد بن ثعلبة. انظر الإصابة (٤/ ٣٦٤).
(٨) انظر الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٥).
(٩) انظر ترجمته في الإصابة (١/ ١٦٥).

وسُهَيْلٍ، وسَهْلٍ، وصَفْوانَ: بَنِي[١] بَيْضَاءَ، اسْمُها دَعْدٌ[٢]، وَأَبُوهُم وَهْبٌ[٣].

وَشُرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ[٤]، أَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بنُ المُطَاعِ[٥].

وَعَبْدِ اللَّهِ بنِ بُحَيْنَةَ[٦]، أَبُوهُ مَالِكُ بْنُ القِشْبِ[٧].

وَسَعْدِ بْنِ حَبْتَةَ[٨]، جَدُّ أَبِي يُوسُفَ القَاضِي، أَبُوهُ[٩] بَحِيرُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، وَهُمْ صَحَابَةٌ[١٠].

وَمُحَمَّدِ بْنِ الحَنَفِيَّةِ[١١]، اسْمُها: خَوْلَةُ، وأَبُوهُ عَلِيٌّ[١٢].

وَإِسْمَاعِيلَ[١٣] بنِ عُلَيَّةَ، أَبُوهُ إِبْرَاهِيمُ[١٤].

---

(١) ترجم لهم ابن حجر في الإصابة: سهيل في (٣/ ٢٠٨)، وسهل في (٣/ ١٩٤)، وصفوان في (٣/ ٤٤٢).
(٢) انظر الإصابة (٧/ ٥٤٠).
(٣) وهب بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن ربيعة القرشي. انظر الإصابة (٣/ ١٩٤).
(٤) الاستيعاب (٢/ ١٣٩).
(٥) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ٣٩٣).
(٦) انظر ترجمته في الإصابة (٤/ ١٩).
(٧) انظر طبقات ابن سعد (٤/ ٣٤٢).
(٨) انظر الطبقات الكبرى (٦/ ٥٢)، والإصابة (٣/ ٤٨).
(٩) في (ش): «أبو»، وهو خطأ.
(١٠) أي سعد، وأبوه بحير، وأمه حبتة، وبحير على وزن «كبير» بحاءٍ مهملة، وقيل: بالمعجمة والتصغير (بُجَيْر). انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٥٢)، والإكمال (١/ ١٩٩)، وتهذيب مستمر الأوهام ص ٢١٣، والإصابة (٣/ ٤٨).
(١١) انظر ترجمته في الطبقات الكبرى (٥/ ٩١)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١١٠).
(١٢) ابن أبي طالب رضي الله عنه. انظر المصدر السابق.
(١٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣/ ٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٠٧).
(١٤) إبراهيم بن مقسم، انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (٨/ ٢٤).

وَإِبْرَاهِيمَ[١] بْنِ هَرَاسَةَ، أَبُوهُ سَلَمَةُ[٢].

٢ ـ وِلْجَدَّةِ:

كَيَعْلَى بْنِ مُنْيَةَ، الصَّاحِبِ[٣]، قَالَ الزُّبَيْرُ: هِيَ أُمُّ أَبِيهِ أُمَيَّةَ[٤].

وبَشِيرِ[٥] بْنِ الخَصَاصِيَةِ، الصَّاحِب، هِيَ أُمُّ جَدِّهِ الثَّالِثِ، وَأَبُوهُ مَعْبَدٌ.

٣ ـ وَلِلْجَدِّ:

كَأَبِي عُبَيْدَةَ[٦] بْنِ الجَرَّاحِ: عَامِرُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ. وَحَمَلِ[٧] بْنِ
٣٦/أ النَّابِغَةِ/ أَبُوهُ مَالِكٌ.

ومُجَمِّعِ[٨] بْنِ جَارِيَةَ، أَبُوه يَزِيْدُ، وَهُمْ صَحَابَةٌ.

وابْنِ جُرَيْجٍ[٩]: عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ.

وبَنِي المَاجِشُونَ ـ بالكَسْرِ ـ : لَقَبُ يَعْقُوبَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ[١٠]، فَجَرَى عَلَى بَنِيهِ وَبَنِي أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَعْنَاهُ: الأَبْيَضُ الأَحْمَرُ.

---

(١) انظر ترجمته في الضعفاء الصغير ص ١٤، ولسان الميزان (١/ ١٢١).

(٢) كذا نقله ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٣٧٠ عن عبد الغني بن سعيد، وفي لسان الميزان (١/ ١٢١) أن اسم أبيه رجاء.

(٣) انظر الاستيعاب (٤/ ١٥٨٥)، والإصابة (٦/ ٦٨٥).

(٤) انظر المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢١١٩).

(٥) انظر الإصابة (١/ ٣١٤)، والاستيعاب (١/ ١٧٣).

(٦) انظر الإصابة (٧/ ٢٦٩).

(٧) انظر الإصابة (٢/ ١٢٥).

(٨) انظر الإصابة (٥/ ٧٧٧).

(٩) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٨/ ٣٣٨).

(١٠) انظر المصدر السابق (٣٢/ ٣٣٦).

وابْنِ أَبِي لَيْلَى: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[١].
وابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ[٢].
وابْنِ حَنْبَلٍ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٣].

٤ ــ وَلِأَجْنَبِيٍّ بِسَبَبٍ:

كَالمِقْدَادِ[٤] بْنِ الأَسْوَدِ، كَانَ فِي حَجْرِهِ وَتَبَنَّاهُ، وَأَبُوهُ: عَمرُو بْنُ ثَعْلَبَةَ.

والحُسَيْنِ[٥] بْنِ دِينَارٍ، أَبُوهُ: وَاصِلٌ، وَدِينَارٌ زَوْجُ أُمِّهِ، وَوَهِمَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ[٦] فَجَعَلَهُ جَدَّهُ.

الثَّامِنُ وَالخَمْسُونَ

النِّسَبُ المُخَالِفَةُ لِظَاهِرِهَا:

كَأَبِي [مَسْعُودٍ] البَدْرِيِّ[٧]، نَزَلَها وَلَمْ يَشْهَدْهَا عِنْدَ أَكْثَرِهِم.

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير (١/ ١٦٢)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٦٢٢).
(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٥/ ٢٥٦)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٨٨).
(٣) انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (٧/ ٣٥٤)، وتهذيب الكمال (١/ ٤٣٧).
(٤) انظر ترجمته في الاستيعاب (٤/ ١٤٨٠)، والإصابة (٦/ ٢٠٢).
(٥) انظر ترجمته في التاريخ لابن معين (٤/ ١١١)، والمجروحين لابن حبّان (١/ ٢٣١).
(٦) في الجرح والتعديل (٣/ ١١).
(٧) في الأصل: «أبو سعيد»، والمثبت من نسخة (ل) ونسخة (ش)، وهو الصواب كما في مصادر الترجمة. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (٦/ ١٦)، والجرح والتعديل (٦/ ٣١٣)، والكاشف للذهبي (٢/ ٣٠)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٠)، وتقريب التهذيب ص ٣٩٥.

وَسُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ[١]، نَزَلَ فِيهِم.

وَأَبِي خَالِدٍ الدَّالاَنِيِّ[٢]، نَزَلَ دَالاَنَ ـ بَطْناً مِنْ هَمْدَانَ ـ.

وَإِبْرَاهِيمَ الخُوزِيِّ، نَزَلَ شِعْبَ الخُوزِ بِمَكَّةَ.

وَعَبْدِ المَلِكِ العَرْزَمِيِّ[٣]، نَزَلَ بِالكُوفَةِ فِي جَبَّانَةِ عَرْزَمٍ، قَبِيلَةٍ مِنْ فَزَارَةَ[٤].

وَمُحَمَّدِ بنِ سِنَانٍ العَوَقِيِّ[٥]، نَزَلَ العَوَقَةَ، بَطْناً مِنْ عَبْدِ القَيْسِ[٦].

وَأَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ[٧] السُّلَمِيِّ[٨]، أَزْدِيٌّ أُمُّهُ سُلَمِيَّةٌ.

وَكَذَا حَفِيدُهُ أَبُو عَمْرِو بْنُ نُجَيْدٍ[٩]، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الصُّوفِيُّ[١٠] لِأَنَّهُ [مِنْ] عَقِبِهِ.

ومِقْسَم[١١] مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِلُزُومِهِ إِيَّاهُ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الحَارِثِ/. ٣٦/ب

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٢/ ٥)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٩٥).

(٢) يزيد بن عبد الرحمٰن الأسدي. انظر تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٧٣).

(٣) سقطت الميم من العرزمي في الأصل، والمثبت من النسخ الأخرى، وهو الصواب. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (٥/ ٤١٧)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٧).

(٤) انظر الأنساب (٤/ ١٧٩).

(٥) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٢٠).

(٦) انظر الأنساب (٤/ ٢٥٩).

(٧) سقطت من (ش).

(٨) انظر تهذيب الكمال (١/ ٥٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٨٤).

(٩) انظر الإكمال (١/ ١٨٨)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٢٢).

(١٠) انظر تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٤٧).

(١١) انظر الجرح والتعديل (٨/ ٤١٤)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٤٦١).

وَيَزِيدَ الفَقِيرِ[١]؛ أُصِيبَ فِي فَقَارِهِ.

وَخالِدٍ الحَذَّاءِ[٢]؛ لِجُلُوسِهِ فِي الحَذَّائِينَ.

التَّاسِعُ وَالخَمْسُونَ

أَسْمَاءُ مَنْ أُبْهِمَ، وَيُعْرَفُ بِبَيَانِهِ فِي رِوَايَةٍ؛ فَالَّذِي قَالَ: «الحَجُّ[٣] كُلَّ عَامٍ»: الأَقْرَعُ[٤].

والرَّاقِي بِالفَاتِحَةِ: أَبُو سَعِيدٍ[٥] رَاوِيهِ.

والَّتِي تُصَلِّي فَإِذَا غُلِبَتْ تَعَلَّقَتْ: زَيْنَبُ[٦]، وَقِيلَ: أُخْتُها حَمْنَةُ[٧]، وَقِيلَ: مَيْمُونَةُ بِنْتُ الحَارِثِ[٨].

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٢٧)، وتقريب التهذيب ص ٦٠٢.

(٢) انظر تهذيب الكمال (٨/ ١٧٧)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٩٠).

(٣) جاء التصريح بأنه الأقرع بن حابس في رواية النسائي في سننه ـ حديث (٢٦٢٠) ورواية أبي داود في سننه ـ حديث (١٧٢١)، ورواية ابن ماجه في سننه ـ حديث (٢٨٨٦)، وغيرها.

(٤) انظر الأسماء المبهمة (١/ ١٣).

(٥) أبو سعيد الخدري، الصحابي الجليل. وقد جاء مصرحاً به في الحديث كما في جامع الترمذي ـ حديث (٢٠٦٤)، وسنن ابن ماجه ـ حديث (٢١٥٦).

(٦) زينب بنت جحش رضي الله عنها، كما في صحيح البخاري حديث (١١٥٠)، وصحيح مسلم حديث (٧٨٤).

(٧) كما في سنن أبي داود ـ حديث (١٣١٢).

(٨) كما في صحيح ابن خزيمة ـ حديث (١١٨١)، وحكم الحافظ ابن حجر على هذه الرواية بالشذوذ. انظر فتح الباري (٣/ ٤٤).

والَّتِي سَأَلَتْهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ عَنْ الغُسْلِ مِن الحَيْضِ: أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ[١]، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: بِنْتُ شَكَلٍ[٢].

والَّتِي مَاتَتْ مِنْ بَنَاتِهِ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ»: زَيْنَبُ[٣].

وابْنُ اللُّتْبِيَّةِ بِسُكُونِ التَّاءِ: عَبْدُ اللَّهِ[٤].

وبَنُو لُتْبٍ: بَطْنٌ مِنَ الأَزْدِ، وَقِيلَ: الأُتْبِيَّةُ[٥]، وَلاَ يَصِحُّ.

وَابْنُ مِرْبَعٍ[٦]: زَيْدٌ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ.

---

(١) جاءت «أسماء» مهملة في بعض الروايات، كما في صحيح مسلم ـ حديث (٣٣٢)، لذا اختلف العلماء في تعيينها، فقال الخطيب: هي أسماء بنت يزيد بن السكن. انظر الأسماء المبهمة (١/ ٢٩).

(٢) هكذا مصرحاً باسمها كما في صحيح مسلم ـ حديث (٣٣٢) وهو الذي رجحه ابن بشكوال كما في غوامض الأسماء المبهمة (٧/ ٤٦٩).

(٣) كما جاء مصرحاً بذلك في صحيح مسلم ـ حديث (٩٣٩)، وفي مسند الإمام أحمد ـ حديث (٢١٢٨).

(٤) كما في صحيح البخاري ـ حديث (١٥٠٠)، وصحيح مسلم ـ حديث (١٨٣٢)، وانظر غوامض الأسماء المبهمة (١٠/ ٦٦٤).

(٥) كما في صحيح البخاري ـ حديث (٧١٧٤)، وصحيح مسلم ـ حديث (١٨٣٢).

(٦) ورد هكذا من غير تصريح باسمه في سنن أبي داود ـ حديث (١٩١٩)، والترمذي في جامعه ـ حديث (٨٨٣)، وقال: حديث «حسن صحيح»، والنسائي في سننه ـ حديث (٣٠١٤)، وابن ماجه في سننه ـ حديث (٣٠١١)، كلهم من حديث يزيد ابن شيبان رضي الله عنه، قال: «أتانا ابن مربع...».
وانظر الاختلاف في اسمه في تهذيب الكمال (٣٤/ ٤٧٣).

وابنُ أُمِّ مَكْتُوم[١]: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَائِدَةَ[٢]، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ[٣]، وَأُمُّهُ عَاتِكَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ.

والَّتِي قَصَدَ عَلِيٌّ تَزَوُّجَهَا: العَوْرَاءُ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ[٤].

وَعَمُّ رَافِعٍ: ظُهَيْرُ بْنُ رَافِعٍ[٥].

وَعَمُّ زِيَادِ بْنِ عِلاَقَةَ: قُطْبَةُ بنُ مَالِكٍ[٦].

وعَمَّةُ جَابِرٍ الّتِي بَكَتْ أَبَاهُ: فَاطِمَةُ، وَقِيلَ: هِنْدٌ[٧].

وَزَوْجُ سُبَيْعَةَ: سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ البَدْرِيُّ[٨].

---

(١) الذي ورد في حديث الأعمى كما في سنن أبي داود ـ حديث (٥٥٢)، وسنن ابن ماجه ـ حديث (٧٩٢).

(٢) كما جاء في مسند الإمام أحمد ـ حديث (٢١٠٩١).

(٣) كما جاء مصرحاً به في مسند الإمام أحمد ـ حديث (٢٤٩٩٤)، وهو الأشهر عند المحدثين كما قال المزي في تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٧٨).
وانظر الخلاف في ذلك في التقييد للعراقي ص ٤٣٠.

(٤) كما جاء مصرحاً باسمها في رواية عند الإمام أحمد في كتابه فضائل الصحابة (٢/ ٧٥٥) حديث (١٣٢٦).

(٥) وقد جاء مبهماً كما في صحيح مسلم ـ حديث (١٥٤٧)، ومصرحاً به كما في صحيح البخاري ـ حديث (٢٣٣٩)، ومسلم في صحيحه ـ حديث (١٥٤٨).

(٦) ورد مبهماً في صحيح مسلم ـ حديث (٤٥٧) ـ ١٦٧ من كتاب الصلاة، ومصرحاً به في صحيح مسلم ـ حديث (٤٥٧) ـ ١٦٥، ١٦٦ من كتاب الصلاة.

(٧) وردت مبهمةً كما في سنن النسائي ـ حديث (١٨٤٥)، ومصرحاً بأنها فاطمة كما في صحيح البخاري ـ حديث (١٢٤٤)، وفي صحيح مسلم ـ حديث (٢٤٧١).
وفاطمة وهند أختان ترجم لها ابن حجر في الإصابة (٨/ ٦٩) و(٨/ ١٥٧).
ونسب ابن بشكوال في إيضاح الإشكال ص ٨٠ القول بأنها هند للواقدي. وانظر المغازي (١/ ٢٣٢)، وليس فيه أن هنداً بكته.

(٨) ورد مبهماً كما في صحيح البخاري ـ حديث (٤٩٠٩)، ومصرحاً به كما في صحيح البخاري ـ حديث (٣٩٩١) معلقاً ـ وصحيح مسلم ـ حديث (١٤٨٤).

وَزَوْجُ بَرْوَعَ - بِفَتْحِ البَاءِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَشَاعَ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ كَسْرُهُ - : هِلَالُ بْنُ مُرَّةَ(١).

٣٧/أ وَزَوْجَةُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، بِالفَتْحِ: / تَمِيمَةُ بِنْتُ وَهْبٍ، وَقِيلَ: بِضَمِّ التَّاءِ، وَقِيلَ: سُهَيْمَةُ(٢).

السِّتُّونَ

التَّوَارِيخُ: وَبِها يُعْرَفُ الاتِّصَالُ والانْقِطَاعُ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: «لمّا كَذَبَ الرُّوَاةُ أَرَّخْنَا لَهُم»(٣).

وَالصَّحِيحُ أَنَّ سِنَّهُ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ(٤)،

---

(١) ورد مبهماً كما في سنن النسائي - حديث (٣٣٥٤)، ومصرحاً به كما في سنن أبي داود - حديث (٢١١٤).

(٢) وردت مبهمة كما في صحيح البخاري - حديث (٢٦٣٩) -، وفي صحيح مسلم - حديث (١٤٣٣) -، ومصرحاً بأنها تميمة كما في الموطأ - حديث (١٧)، والمصنف لعبد الرزاق - حديث (١١١٣٤). واختلف هل هي بفتح التاء أم بضمها مع التصغير؟ ورجح الحافظ في فتح الباري (٩/ ٤٦٤)، ضم التاء مع التصغير، وعزا لأبي نعيم في الصحابة القول بأنها سهمية، وقال الحافظ ابن حجر «وكأنه تصحيف».

قلت: في المطبوع من معرفة الصحابة لأبي نعيم: تميمة بنت وهب على الصواب انظر (٦/ ٣٢٨١).

(٣) أخرجه عنه الخطيب في الكفاية ص ١١٩، بلفظ: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ».

(٤) انظر صحيح البخاري - حديث (٣٨٥١)، وصحيح مسلم - حديث (١١٩).

وَسِنَّ أَبِي بَكْرٍ[١]، وَعُمَرَ[٢]، وَعَلِيٍّ[٣]، [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]: ثَلاَثٌ وَسِتُّونَ.

وَقُبِضَ عَلَيْهِ [الصَّلاَةُ و] السَّلامُ: ضُحَى الاثْنَيْنِ ثَانِي عَشَرَ رَبِيعٍ الأَوَّلِ، لإِحْدَى عَشْرَةَ[٤].

وأَبُو بَكْرٍ: فِي جُمَادَى الأُولَى لِثَلاَثَ عَشْرَةَ[٥].

وَعُمَرُ: فِي ذِي الحِجَّةِ لِثَلاثٍ وعِشْرِين[٦].

وَعُثْمَانُ: فِيها[٧] لِخَمْسٍ وَثَلاثِينَ، ابْنُ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ[٨]، وَقِيلَ: ابْنُ تِسْعِينَ[٩].

وَعَلِيٌّ: في رَمَضَانَ، لِأَرْبَعِينَ، (ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ[١٠])[١١].

وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ: فِي جُمَادَى الأُولَى لِسِتٍّ وَثَلاثِينَ[١٢]، قِيلَ: وَهُمَا ابْنَا أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ.

---

(١) انظر صحيح مسلم ـ حديث (١١٤، ١١٩، ١٢٠).
(٢) انظر المصدر السابق.
(٣) انظر الطبقات الكبرى (٦/ ١٢)، والاستيعاب (٣/ ١٠٨٩).
(٤) انظر صحيح البخاري ـ حديث (١٣٨٧).
(٥) انظر تاريخ دمشق (٣٠/ ١٢)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٢٨٥).
(٦) انظر تهذيب الكمال (٢١/ ٣١٧)، والعبر (١/ ٢٧).
(٧) أي: في ذي الحجة.
(٨) انظر تاريخ خليفة ص ١٧٧.
(٩) انظر تلقيح فهوم الأثر ص ٧٨.
(١٠) انظر الطبقات الكبرى (٦/ ١٢)، والاستيعاب (٣/ ١٠٨٩)، والعبر (١/ ٣٣).
(١١) ما بين الهلالين ليس في (ل) ولا (ش).
(١٢) في وقعة الجمل، وطلحة هو ابن عبيد الله، والزبير هو ابن العوام، كلاهما من العشرة. انظر الطبقات الكبرى (٣/ ١١٢)، والتاريخ الكبير (٣/ ٤٠٩)، والاستيعاب (٢/ ٥١٠)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٤٢٢).

وَسَعْدٌ[١]: لِخَمْسٍ وَخَمْسِينَ عَلَى الأَصَحِّ، ابْنُ ثَلاَثٍ وسَبْعِينَ.

وسَعِيدٌ[٢]: لإِحْدَى وَخَمْسِينَ، ابْنُ ثَلاَثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وسَبْعِينَ.

وعَبْدُ الرَّحْمٰنِ[٣]: لاثْنَتَيْنِ وثَلاَثِينَ، ابنُ خَمْسٍ وسَبْعِينَ.

وَأَبُو عُبَيْدَةَ[٤]: لِثَمانِ عَشْرَةَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ.

وَحَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ[٥]، وحَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بنِ المُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ[٦]: لِأَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ بِالمَدِينَةِ، وَعَاشَا فِي الجَاهِلِيَّةِ سِتِّينَ وَفِي الإِسْلاَمِ سِتِّينَ، وَقِيلَ: عَاشَ كُلٌّ مِنْ حَسَّانَ وَآبَائِهِ الثَّلاثَةِ مِئَةً وعِشْرِينَ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «لاَ يُعْرَفُ لِغَيْرِهِم»[٧].

٣٧/ب وَأَبُو/ حَنِيفَةَ[٨]: لِخَمْسِينَ وَمِئَةٍ بِبَغْدَادَ، ابنُ سَبْعِينَ.

---

(١) هو ابن أبي وقاص. وانظر الطبقات الكبرى (٣/ ١٤٩)، والاستيعاب (٢/ ٦٠٦)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٣١٣).

(٢) ابن زيد: أحد العشرة. وانظر تاريخ مدينة دمشق (٢١/ ٦٢)، وتاريخ خليفة ص ٢١٨، والإصابة (٣/ ١٠٣).

(٣) ابن عوف، أحد العشرة. وانظر التاريخ الكبير (٥/ ٢٣٩)، وتاريخ خليفة ص ١٦٦، وسير أعلام النبلاء (١/ ٦٨)،

(٤) ابن الجراح، أمين هذه الأمة، وأحد العشرة. وانظر الطبقات الكبرى (٧/ ٣٨٥)، وتاريخ خليفة (١٣٨)، والاستيعاب (٣/ ٣)، وسير أعلام النبلاء (١/ ٥).

(٥) انظر تهذيب الكمال (٧/ ١٧٣)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٦/ ١٧)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٥١٢).

(٧) انظر تهذيب الكمال (٦/ ١٨).

(٨) انظر تهذيب الكمال (٢٩/ ٤١٧)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠).

والثَّوْرِيُّ[١]: لِإِحْدَى وَسِتِّينَ بِالبَصْرَةِ، ابنُ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ.

وَمَالِكٌ[٢]: لِتِسْعٍ وَسَبْعِينَ بِالمَدِينَةِ، وَوُلِدَ لِثَلاثٍ وَتِسْعِينَ.

والشَّافِعِيُّ[٣]: لِأَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ بِمِصْرَ، ابن أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ.

وَأَحْمَدُ[٤]: لِإِحْدَى وَأَرْبَعِينَ بِبَغْدَادَ، وَوُلِدَ لِأَرْبَعٍ وَسِتِّينَ.

والبُخَارِيُّ[٥]: لَيْلَةَ عِيدِ الفِطْرِ، لِسِتٍّ وَخَمْسِينَ بَخَرْتَنْك[٦]، قَرِيباً مِنْ سَمَرْقَنْد، وَوُلِدَ لِأَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ.

ومُسْلِمٌ[٧]: لِإِحْدَى وَسِتِّينَ بِنِيْسَابُورَ، ابنُ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ.

وَأَبُو دَاوُدَ[٨]: لَخَمْسٍ وَسَبْعِينَ، بِالبَصْرَةِ.

والتِّرْمِذِيُّ[٩]: بِهَا، لِتِسْعٍ وَتِسْعِينَ.

وَالنَّسَائِيُّ[١٠]: لِثَلاثٍ وَثَلاثِمِئَةٍ.

---

(١) سفيان بن سعيد، أبو عبد الله. وانظر تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٣٠).
(٢) انظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٩١)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨).
(٣) انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥).
(٤) انظر تهذيب الكمال (١/ ٤٣٧)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧).
(٥) انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١).
(٦) قرية من قرى سمرقند. انظر معجم البلدان (٢/ ٣٥٦).
(٧) انظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٥٧).
(٨) انظر تهذيب الكمال (١١/ ٣٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٣).
(٩) انظر تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠).
(١٠) انظر تهذيب الكمال (١/ ٣٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٥).

والدَّارَقُطْنِيُّ[١]: لِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ[٢]، بِبَغْدَادَ، وَوُلِدَ لِسَتٍّ.

وَالحَاكِمُ[٣]: لِخَمْسٍ وَأَرْبَعِمِئَةٍ بِنَيسَابُورَ، وَوُلِدَ بِهَا لِإِحْدَى وَعِشْرِينَ.

وَعَبْدُ الغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ[٤]، لِتِسْعٍ بِمِصْرَ، وَوُلِدَ لاثْنَتَيْنِ وَثَلاثِينَ.

وَأَبُو نُعَيْمٍ[٥] أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: لِثَلاثِين بِأَصْبَهانَ، وَوُلِدَ لأَرْبَعٍ وَثَلاثِينَ.

و[أَبُو بَكْرٍ] أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ البَيْهَقِيُّ[٦] لِثَمَانٍ وَخَمسِينَ بِنِيسَابُورَ، وَنُقِلَ إِلَى بَيْهَقَ[٧]، وَوُلِدَ لأَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ.

وَأَبُو عُمَرَ[٨] ابْنُ عَبْدِ البَرِّ النَّمَرِيُّ[٩] لِثَلاثٍ وَسِتِّينَ بِشَاطِبَةَ[١٠] مِنَ الأَنْدَلُسِ، وَوُلِدَ لِثَمَانٍ وَسِتِّينَ.

---

(١) انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٩).
(٢) أي وثلاثمئة.
(٣) انظر تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢).
(٤) انظر تاريخ دمشق (٣٦/ ٣٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٦٨).
(٥) انظر المنتظم (٨/ ١٠٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٣).
(٦) الأنساب (٢/ ٣٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣).
(٧) بنواحي نيسابور على عشرين فرسخاً منها. انظر الأنساب (١/ ٤٣٨).
(٨) في الأصل: «عمرو»، وهو خطأ.
(٩) انظر سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣).
(١٠) شاطبة: مدينة كبيرة قديمة شرقي الأندلس وشرقي قرطبة، انظر معجم البلدان (٣/ ٣٠٩).

وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الخَطِيبُ[١] لِثَلاثٍ وَسِتّينَ بِبَغْدادَ، وَوُلِدَ لاثْنَيْنِ وتِسْعِينَ/ . ٣٨/أ

الحَادِي والسِّتُّونَ

الثِّقَاتُ والضُّعَفَاءُ:

قَالَ جَزَرَةُ: «أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ»[٢] أَرَادَ **الاعْتِنَاءَ**، وَإِلاَّ فَالجَرْحُ والتَّعْدِيلُ سَابِقٌ.

وَجُوِّزَ الجَرْحُ صَوْناً لِلشَّرِيعَةِ عَنْ الكَذِبِ.

وَسَمِعَهُ أَبُو تُرَابٍ النَّخْشَبِيُّ[٣] مِنْ أَحْمَدَ فَقَالَ: «يَا شَيْخُ، لا تَغْتَبِ العُلَمَاءَ» فَقَالَ: «وَيْحَكَ! هَذِهِ نَصِيحَةٌ لاَ غِيْبَةٌ»[٤].

وَعَلَى المُجَرِّحِ التَثَبُّتُ، فَقَدْ أَخْطَأَ جَمَاعَةٌ فَجَرَّحُوا قَوْماً بِمَا لاَ يَصِحُّ، كَجَرْحِ النَّسَائِيِّ أحمدَ بْنَ صَالِحٍ[٥]، وَهُوَ حَافِظٌ، أَخْرَجَ

---

(١) انظر المنتظم (٨/ ٢٦٥)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٠).

(٢) أخرجه عنه الخطيب في الجامع (٢/ ٢٠١)، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٨/ ٤) وغيره.

(٣) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥)، وصفة الصفوة (٤/ ١٧٢)، ونزهة الألباب في الألقاب (٢/ ٢٥٣).

(٤) أخرجه عنه الخطيب في الكفاية ص ٤٥، وفي تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٦)، وفيهما: «لا تُغتابُ» بالنفي والبناء للمجهول.

(٥) الضعفاء والمتروكين ص ٢٢.

عَنْهُ البُخَارِيُّ[١]، وَكَانَ مِنْهُ إِلَى النَّسَائِيِّ جَفَاءٌ أَفْسَدَ قَلْبَهُ، قَالَ الخَلِيلِيُّ: «اتَّفَقَ الحُفَّاظُ: أَنَّ كَلاَمَهُ فِيهِ تَحَامُلٌ»[٢].

الثَّانِي والسِّتُّونَ

مَنْ خَلَّطَ مِنَ الثِّقَاتِ لِنَحْوِ خَرَفٍ، أَو عَمًى:

فَمَنْ رَوَى عَنْهُم بَعْدَهُ، أَوْ شُكَّ فِيهِ رُدَّ، كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ[٣] خَلَّطَ آخِراً، فَقَبِلُوا رِوَايَةَ الأَكَابِرِ فَقَطْ عَنْهُ، كَالثَّوْرِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «خَلَّطَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ سَنَةَ ثِنْتَينِ وَأَرْبَعِينَ - يَعْنِي وَمِئَةٍ - »[٤]، وَقِيلَ: سَمِعَ مِنْهُ وَكِيعٌ والمُعَافَى بنُ عِمْرَانَ بَعْدَهُ[٥].

وَكَالسَّبِيعِيِّ، وَيُقَالُ: سَمِعَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْهُ بَعْدَمَا خَلَّطَ[٦].

وكالمَسْعُودِيِّ[٧] عَبْد الرَّحْمنِ بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ

---

(١) انظر حديث (٧٣٧٥) من صحيح البخاري.
(٢) الإرشاد (١/ ٤٢٤).
(٣) انظر الكواكب النيرات ص ٣٢٢.
(٤) أخرجه عنه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٩٤). وانظر قول العراقي في تحديد سنّ اختلاطه كما في التقييد ص ٤٤٨.
(٥) الكواكب النيرات ص ١٩٣.
(٦) انظر الكواكب النيرات ص ٣٤٩.
(٧) في الأصل المسعودي، والمثبت من (ل) و(ش).

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ[١]، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «مَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَيَّامَ المَهْدِيِّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»[٢].

وَقَالَ أَحْمَدُ: «سَمِعَ أَبُو النَّضْرِ وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ مِنْهُ/ بَعْدَ مَا خَلَّطَ»[٣]. ٣٨/ب

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «تَغَيَّرَ صَالِحُ بْنُ نَبْهَانَ[٤] مَوْلَى التَّوْأَمَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةٍ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ»[٥].

وَكَابْنِ عُيَيْنَةَ[٦]؛ خَلَّطَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ، وَتُوُفِّيَ بَعْدَهُ بِنَحْوِ سَنَتَيْنِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: «عَمِيَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ آخِراً، وَكَانَ يَتَلَقَّنُ فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَهُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»[٧].

وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ العَظِيمِ[٨]: «لَقَدْ تَجَشَّمْتُ إِلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَكَذَّابٌ، والوَاقِدِيُّ أَصْدَقُ مِنْهُ»[٩] وَسَمَاعُ إِسْحَاقَ

---

(١) انظر الكواكب النيرات ص ٢٨٢.

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢١)، وانظر التقييد للعراقي ص ٤٥٢.

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٠).

(٤) انظر الكواكب النيرات ص ٢٥٨.

(٥) انظر المجروحين (١/ ٣٦٦).

(٦) انظر التقييد للعراقي ص ٤٥٩، والكواكب النيرات ص ٢٢٠، ٢٢٩.

(٧) انظر تاريخ دمشق (٣٦/ ١٨٣)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٥٧)، والمختلطين للعلائي ص ٧٤، والكواكب النيرات ص ٢٦٩.

(٨) انظر تهذيب الكمال (١٤/ ٢٢٢).

(٩) أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٣١١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/ ١٩٠ - ١٩١).

الدَّبَرِيِّ[١] مِنْهُ مُتَأَخِّرٌ.

وَكَعَارِمٍ[٢]: خَلَّطَ؛ فَيَنْبَغِي كَوْنُ مَا أَخَذَ[هُ] عَنْهُ الحُفَّاظُ كَالبُخَارِيِّ قَبْلَهُ.

وَكَأَبِي قِلاَبَةَ الرَّقَاشِيِّ[٣]، قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «ثَنَا بِالبَصْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ وَيَخْرُجَ إِلَى بَغْدَادَ»[٤].

وَكَسَعِيدٍ الجُرَيْرِيِّ[٥]، وَرَبِيْعَةَ الرَّأْيِ[٦]، وَحُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[٧]، وَعَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ[٨]، وَأَبِي أَحْمَدَ الغِطْرِيفِيِّ[٩]، وَأَبِي طَاهِرٍ حَفِيدِ ابْنِ خُزَيْمَةَ[١٠]، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ مَالِكٍ القَطِيعِيِّ[١١] رَاوِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ.

(١) انظر الكواكب النيرات ص ٢٧٥.
(٢) انظر التاريخ الكبير (١/ ٢٠٨)، والكواكب النيرات ص ٣٨٢.
(٣) انظر الكواكب النيرات ص ٣٠٤.
(٤) انظر تاريخ بغداد (١٠/ ٤٢٦).
(٥) انظر الثقات (٦/ ٣٥١)، والكواكب النيرات ص ١٧٨.
(٦) انظر الكواكب النيرات ص ١٦٣.
(٧) انظر المصدر السابق ص ١٢٦.
(٨) انظر المصدر السابق ص ٣١٤.
(٩) انظر المصدر السابق ص ٤٠٣.
(١٠) انظر المصدر السابق ص ٤١٠.
(١١) انظر المصدر السابق ص ٩٢.

الثَّالِثُ والسِّتُّونَ

الطَّبَقَاتُ:

الطَّبَقَةُ: المُتَشَابِهُونَ.

فَالصَّحَابَةُ طَبَقَةٌ أَولَى، والتَّابِعُونَ ثَانِيَةٌ، وَأَتْبَاعُهُمْ ثَالِثَةٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَرُبَّ شَخْصَيْنِ مِنْ طَبَقَةٍ مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ طَبَقَتَيْنِ مِنْ جِهَةٍ، كَأَصَاغِرِ/ الصَّحَابَةِ مِن[1] العَشَرَةِ: مِنْ جِهَةِ الصُّحْبَةِ طَبَقَةٌ، وَمِنْ جِهَةِ تَفَاوُتِهَا دُونَهُم بِطَبَقَاتٍ. ٣٩/أ

الرَّابِعُ والسِّتُّونَ

إِذَا أُطْلِقَ **المَوْلَى** فَالأَغْلَبُ أَنَّهُ **بِوَلاَءِ العِتْقِ**.

وَقَدْ يُرَادُ بِالإِسْلاَمِ، كَالبُخَارِيِّ: جُعْفِيٌّ[2]؛ لِأَنَّ جَدَّهُ المَجُوسِيَّ - وَأَظُنُّهُ الأَحْنَفَ - أَسْلَمَ عَلَى يَدِ اليَمَانِ بْنِ أَخْنسٍ الجُعْفِيِّ جَدِّ عَبْدِ اللَّهِ المُسْنَدِيِّ شَيْخِ البُخَارِيِّ.

---

(١) في (ش): «مع».

(٢) انظر تاريخ بغداد (٢/ ٤ - ٦)، والأنساب (٢/ ٦٨).

وكالحَسَنِ بْنِ عِيْسَى[١] مَوْلَى ابْنِ المُبَارَكِ، كَانَ نَصْرَانِياً فَأَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ.

وبالحِلْفِ، كَمَالكٍ[٢] نَفَرُهُ أَصْبَحِيُّونَ صَلِيْبَةً مُوالٍ لِتَيْمِ **قُرَيْشٍ** بِالْحِلْفِ، و[قِيلَ]: كَانَ جَدُّ مَالِكٍ أَجِيْراً لِطَلْحَةَ التَّيْمِيِّ.

وَمِمَّنْ (يُنْسَبُ لِلْقَبَائِلِ مِنْ مَوَالِيها)[٣]: أَبُو البَخْتَرِيِّ الطَّائِيُّ[٤]، وَأَبُو العَالِيَةِ الرِّيَاحِيُّ[٥]، (وعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ هُرْمُزٍ الهَاشِمِيُّ[٦]، تَابِعِيُّونَ)[٧]، واللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ الفَهْمِيُّ[٨]، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الجُهَنِيُّ[٩]، وابْنُ المُبَارَكِ

---

(١) انظر تاريخ بغداد (٧/ ٣٥١)، وتهذيب الكمال (٢/ ٢٧١).

(٢) انظر التاريخ الكبير (٧/ ٣١٠)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٩١).

(٣) في (ل): نسب إلى مولى القبيلة.

(٤) في نسخة (ل) بعد كلمة «الطائي» زيادة: [التابعي مولى طيّ]، ولم أثبتها في الأصل لما بينته في وصف المخطوط في قسم الدراسة. وانظر ترجمته في التاريخ الكبير (٣/ ٥٠٦)، وتهذيب الكمال (١١/ ٣٢).

(٥) في نسخة (ل) زيادة: [التابعيّ مولى طي، امرأة من بني رياح] ولعل الصواب حذف كلمة «طي» والله أعلم.

وانظر ترجمة الرياحي في تهذيب الكمال (٩/ ٢١٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٢٠٧).

(٦) انظر التاريخ الكبير (٥/ ٣٦٠)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٤٦٧).

(٧) ما بين الهلالين ليس في نسخة (ل).

(٨) انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥٥)، وتقريب التهذيب ص ٤٦٤.

وفي نسخة (ل): [والليث بن سعد المصري الفهمي مولاهم].

(٩) انظر تهذيب الكمال (١٥/ ٩٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٠٥).

الحَنْظَلِيُّ[١]، وابنُ وَهْبٍ القُرَشِيُّ[٢].

(وَقَدْ يُنْسَبُ لِقَبِيلَةٍ)[٣] مَوْلَى مَوْلاَها، (كَسَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ)[٤] الهَاشِمِيِّ[٥]، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)[٦] مَوْلَى شُقْرَانَ مَوْلاَهُ عَلَيْهِ [الصلاة و] السَّلاَمُ.

الخَامِسُ والسِّتُّونَ

(الأَوْطَانُ)[٧]:

وَكَانَتْ العَرَبُ تُنْسَبُ لِقَبَائِلِهَا، (فَلَمَّا أَسْلَمَتْ وَسَكَنَتْ المُدُنَ انْتَسَبَتْ إِلَيْهَا)[٨] كَالْعَجَمِ، (وَمَنْ انْتَقَلَ)[٩] مِنْ بَلَدٍ

---

(١) انظر التاريخ الكبير (٥/ ٢١٢)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٥). وفي نسخة (ل): [وعبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم].

(٢) انظر تهذيب الكمال (١٦/ ٢٧٧). وفي نسخة (ل): [وعبد الله بن وهب القرشي مولاهم].

(٣) في (ل): وربما نسب إلى القبيلة.

(٤) في (ل): كأبي الحباب.

(٥) انظر تهذيب الكمال (١١/ ١٢٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٩٠).

(٦) ما بين الهلالين ليس في (ل).

(٧) في (ل): [معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، وهو مما يفتقر حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم، ومن مظانهم الطبقات لابن سعد].

(٨) في (ل): [جاء الإسلام، وغلب عليهم سكن القرى، انتسبوا إلى القرى].

(٩) في (ل): [ثم من كان ناقلة].

لِآخَرَ[١] (إِذَا انْتَسَبَ)[٢] إِلَيْهِمَا بَدَأَ[٣] بِالأَوَّلِ، (وَحَسُنَ إِدْخَالُ ثُمَّ فِي الثَّانِي، وَلِمَنْ هُوَ بِقَرْيَةٍ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَيْهَا، وإِلى نَاحِيَةٍ هِيَ مِنْها)[٤]. واللهُ أَعْلَمُ.

(١) في (ل): [إلى بلد].

(٢) في (ل): [وأراد الانتساب].

(٣) في (ل): [فليبدأ].

(٤) في (ل): [فيقول في ناقلة مصر إلى دمشق المصري الدمشقي، والأحسن ثم الدمشقي ومن كان من أهل قرية بلدة فيجوز أن يُنسب إلى القرية وإلى البلدة وإلى الناحية وإلى الإقليم، قال عبد الله بن المبارك وغيره: من أقام في بلد أربع سنين نسب إليهما].

قلت: كذا هي في (ل): «إليهما» كما يظهر من صورة الورقة الأخيرة من المخطوط، وفي التقريب للنووي وشرحه التدريب (٢/ ٣٨٥): «إليها».

الفهـــــارس

- فِهرس الآيات القرآنية.
- فِهرس الأحاديث و الآثار.
- فِهرس الأعـــــــلام .
- فِهرس الأمكنـــــة.
- فِهرس الكتب.
- فِهرس المصادر والمراجع.
- فِهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ١٢٨

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ ١٢٨

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ ١١٠

فهرس الأحاديث والآثار

الله أحق أن يستحيىٰ منه	٤٨
احتجر عليه الصلاة و السلام في المسجد.	١٢٣
احتجم عليه الصلاة و السلام و هو محرم صائم.	١٢٢
إذا صلّى نُصبت بين يديه شاة.	١٢٣
الأذنان من الرأس.	٥٠
اغسْلنها بماء وسور	١٨٦
أفطر الحاجم و المحجوم.	١٢١
اكتبوا لأبي شاه.	٩٥
أمر بلال	٥٥
إنما الأعمال بالنيات.	٦٢، ١١٦، ١١٧
إني أحبك	١١٩
البيعان بالخيار.	٦٦
الحج كل عام.	١٨٥
جمع الصلاتين بمزدلفة.	١٣٩
رُمي أبيّ يوم الأحزاب على أكحله.	١٢٣
سِنّه عليه الصلاة و السلام ثلاث و ستون.	١٨٨
شهد معه عليه الصلاة والسلام حجة الوداع	١٤٣
صلّى عليه الصلاة والسلام إلى عَنَزَة.	١٢٣
طلب العلم فريضة.	١١٦

الفخذ عورة. ٤٧

فِرَّ من المجذوم فِرارَك من الأسد. ١٢٥

فرض عليه السلام زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو انثى. ٦٤

قبض عليه الصلاة والسلام عن مئة وأربعة عشر ألفاً ١٤٣

قنت عليه الصلاة و السلام شهرا بعد الركوع. ١١٦

كان آخر الأمرين منه عليه الصلاة و السلام ترك الوضوء مما مسّت النار. ١٢١

كان أصحابه عليه الصلاة و السلام يقرعون بابه بالأظافير. ٥٥

كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها. ١٢١

المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده. ١١٦

من كذب على متعمدا. ١١٧

لا تجلسوا على القبور و لا تصلوا إليها. ١٢٦

لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن، و من كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه. ٩٤

لا تسبّوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مُدّ أحدهم و لا نصيفه. ١٢٨

لا عدوى و لا طيرة. ١٢٤

لا نكاح إلا بولي ٦٠

لا يورد مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ. ١٢٤

فهرس الأعلام

[أ]

آدم بن عيينة/ ١٣٨
إبراهيم الخوزي/ ١٨٤
إبراهيم بن سويد النخعي/ ١٣٣
إبراهيم بن عيينة/ ١٣٨
إبراهيم بن مقسم/ ١٨١
إبراهيم بن هراسة/ ١٨٢
إبراهيم بن يزيد النخعي/ ٤٥، ١٣٣
أُبَيّ بن كعب/ ٦٨، ١٢٣، ١٣٠، ١٥١
أُبَيّ بن عمارة/ ١٥٩
أحمد بن صالح/ ١٦٢، ١٩٣
أحمد بن يوسف السُّلَمي/ ١٨٤
أحمد بن أبي سريج/ ١٦٧
أحمد بن جعفر بن حمدان البصري/ ١٧٣
أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي/ ١٧٣
أحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري/ ١٧٣
أحمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي/ ١٧٣
أحمد بن حمدان بن علي النيسابوري/ ٤٨، ٩١
أحمد بن حنبل/ ٤٥، ٥١، ٥٩، ٦٥، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٩، ١٠٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٢، ١٨٣، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦
أحمد الخفاف/ ١٤٠
أحمد بن سنان الواسطي/ ١٦٨
أحمد بن صالح/ ١٦٢، ١٩٣
أحمد بن يوسف السُّلَمي/ ١٨٤
الأحنف بن قيس/ ١٣٥
الأخفش، أحمد بن عمران/ ١٥٦
الأخفش، أبو الحسن سعيد/ ١٥٧
الأخفش، أبو الحسن علي/ ١٥٧
الأخفش، أبو الخطيب عبد الحميد/ ١٥٧
أسامة بن زيد/ ١٥٠، ١٥١
إسحاق بن إبراهيم الحنظلي/ ٧٢، ٨٩
إسحاق الدَّبري/ ١٩٥ ـ ١٩٦
إسحاق بن مرار الشيباني/ ١٧٨

أسماء بنت شكل/ ١٨٦
أسماء بنت يزيد بن السكن/ ١٨٦
إسماعيل بن إسحاق القاضي/ ١٠٠
إسماعيل بن علية/ ١٨١
الأسود النخعي/ ١٣٢، ١٧٩
الأشعث بن قيس/ ١٥٣
الأعمش سليمان بن مهران/ ٤٥، ٦٠، ٨٣
الأغرّ/ ١٤٣، ١٦٧، ١٧٨
الأقرع/ ١٨٥
أمية بن منية/ ١٨٢
أنس بن سيرين/ ١٣٨
أنس بن مالك/ ٥٥، ١١٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٨
الأوزاعي/ ٧٩، ٨٩، ١٠٤، ١٣٧، ١٧٩
أيمن بن نابل/ ١٤٢
أيوب/ ٦٣
أيوب بن كريز/ ١٥٩

[ابن]

ابن أبي حاتم/ ٧٤، ٧٥، ١٨٣
ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله السجستاني/ ٨٧
ابن أبي ذئب/ ٧٨
ابن أبي عروبة/ ١٩٤
ابن أبي مليكة، عبد الله بن عبيد الله/ ١٨٣
ابن إسحاق/ ١٤٤
ابن أم مكتوم، عبد الله بن زائدة/ ١٨٧
ابن أم مكتوم عمرو بن قيس/ ١٨٧
ابن الأنباري/ ١٧٦
ابن جريج/ ٩٢، ١٥٠، ١٨٢
ابن جوصا/ ١١٥
ابن حِبان/ ٤٧، ٥٢، ٦٣، ١٥٥، ١٩٥
ابن حزم/ ٤٧، ٨٥
ابن خزيمة/ ٤٦، ١٢٩، ١٩٦
ابن خلّاد/ ٩٧، ١٠٩، ١٧٤
ابن زيد/ ١٥٣، ١٧٨
ابن الصباغ/ ٧٩
ابن الصلاح، المصنف/ ٤٣، ٧٧
ابن عبد البر، أبو عمر/ ٥٣، ٥٧، ٥٩، ٧٠، ٨٤، ١٥١، ١٩٢
ابن فارس/ ٨٣
ابن لهيعة/ ١٢٣
ابن ماكولا/ ٣٦، ١٥٩، ١٧١
ابن المديني/ ٤٥، ٥٨، ١٠٦، ١١٥، ١٣٠

ابن معين/ ٤٥، ٧٤، ١٠٧، ١٠٩، ١٢٢، ١٥١، ١٥٧، ١٧١، ١٩٤، ١٩٥
ابن منده/ ٨٥، ١١٥، ١١٨
ابن مهدي/ ٧٤، ١٠٨
ابن وضّاح/ ١٥٩

[أبو]

أبو الآذان، عمر/ ١٥٠
أبو الأبيض/ ١٥٠
أبو أحمد الغطريفي/ ١٩٦
أبو إدريس الخولاني، عائذ الله/ ١٢٥، ١٢٦، ١٥٢
أبو إسحاق السبيعي/ ١٥٢، ١٤٩
أبو إسحاق الشيرازي/ ٧٣
أبو أسامة/ ١٤٤
أبو أمامة، أسعد بن سهل/ ١٣٢، ١٣٣
أبو أناس الكناني/ ١٤٩
أبو الأشعث شراحيل بن آدّة/ ١٥٢
أبو البختري الطائي/ ١٩٨
أبو بردة بن أبي موسى/ ١٤٣، ١٥١
أبو بصرة الغفاري/ ١٥١
أبو بكر بن أبي شيبة/ ٤٥
أبو بكر الإسماعيلي/ ٤٦، ٥٥، ٩٧، ١٠٧
أبو بكر البرقاني/ ٤٦، ٩٧، ١٣٦
أبو بكر بن خلف/ ١١٥
أبو بكر الصبغي، أحمد بن إسحاق/ ٨١
أبو بكر الصديق/ ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٨٩
أبو بكر الصيرفي/ ٧٢
أبو بكر بن عبد الرحمٰن/ ١٣٤، ١٤٩
أبو بكر بن عياش/ ١٥١، ١٧٣
أبو بكر بن عيَّاش الباجُدَّائي/ ١٧٣
أبو بكر بن عيَّاش الحمصي/ ١٧٣
أبو بكر بن عيَّاش القاري/ ١٧٣
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم/ ١٤٩
أبو بكر بن مالك القطيعي/ ١٩٦
أبو بكر بن نافع/ ١٥٠
أبو بكر (عند مسلم)/ ١٠٥
أبو بلال الأشعري/ ١٤٩
أبو تراب النخشبي/ ١٩٣
أبو تميلة، يحيى/ ١٥٠
أبو توبة/ ١٠٥
أبو جحيفة وهب/ ١٥١
أبو حاتم/ ٨١، ١٢٦، ١٥٥
أبو حاتم الأشجعي سلمان/ ١٦٧
أبو حازم البجلي/ ١٤٢

أبو حازم الأعرج سلمة/ ١٥٢
أبو حرب بن أبي الأسود/ ١٥٠
أبو حريز عبد الله بن الحسين/ ١٦٤
أبو حريز الموقفي/ ١٥٠
أبو الحسن الواحدي علي بن أحمد/ ٦٨
أبو حصين عثمان بن عاصم/ ١٦٤
أبو حصين بن يحيى الرازي/ ١٤٩
أبو حمزة/ ١٧٥
أبو حنيفة/ ٥٧، ٧٨، ٨٩، ١٠١، ١٠٢، ١٩٠
أبو خالد (عند مسلم)/ ١٠٥
أبو خالد الدَّالاني يزيد بن عبد الرحمٰن/ ١٨٤
أبو خلدة/ ٧٤
أبو خليفة/ ١٥٥
أبو داود/ ٤٦، ٥١، ١٠٥، ١٣٣، ١٩١
أبو الدرداء/ ١٣٠
أبو ذر الغفاري/ ١٣٠
أبو رجاء سلمان مولى أبي قلابة/ ١٦٧
أبو الرجال، محمد بن عبد الرحمٰن/ ١٥٠
أبو رفاعة/ ١٤٣
أبو زرعة/ ١٠٨، ١٢٩، ١٥١
أبو الزناد، عبد الله/ ١٣٣، ١٣٤، ١٥٠
أبو ساسان حضين بن المنذر/ ١٦٤
أبو سعيد (عند مسلم)/ ١٠٥
أبو سعيد الخدري/ ١٤٤، ١٨٥
أبو السَّفر سعيد بن أحمد/ ١٧١
أبو سلمة بن عبد الرحمٰن/ ١٣٤
أبو السليل ضُريب بن نُقير بن سُمير / ١٤٧
أبو سنان، ضرار بن مرَّة/ ١٦٨
أبو شيبة الخدري/ ١٤٩
أبو الشيخ عبد الله/ ١٥٠، ١٧٨
أبو الضحى، مسلم بن صبيح/ ١٥٢
أبو طاهر (حفيد ابن خزيمة)/ ١٩٦
أبو الطفيل، عامر بن واثلة/ ١٣١
أبو العالية الرياحي/ ١٩٨
أبو عبد الله الزبيري، الزبير بن أحمد / ٧٦، ١٠٠
أبو عبد الرحمٰن الصوفي/ ١٨٤
أبو عبيد القاسم بن سلام/ ١١٩
أبو العبيد بن معاوية بن سبرة/ ١٤٨
أبو عبيدة بن الجراح، عامر بن عبد الله/ ١٨٢، ١٩٠
أبو عبيدة معمر بن المثنى/ ١١٠، ١١٨، ١٦٠

أبو العشراء/ ١٤٣، ١٤٨
أبو علي الجبائي/ ١٥٩
أبو علي الصوَّاف/ ١٧٧
أبو عمران الجوني، عبد الملك/ ١٧٣
أبو عمران الجوني، موسى بن سهل/ ١٧٣
أبو عمروٍ المقرىء/ ٥٨
أبو عمرو بن نجيد/ ١٨٤
أبو عوانة الإسفرائيني/ ٤٦، ٨٣، ٩٧، ١٠٦، ١٠٧
أبو الغصن/ ١٤٦
أبو قلابة الرقاشي/ ١٩٦
أبو ليلى الأنصاري/ ١٤٣
أبو مجلز/ ١١٦
أبو المدلة/ ١٤٨
أبو مُراية، عبد الله بن عمرو/ ١٤٧
أبو مرثد كناز بن الحصين/ ١٢٥
أبو مسعود البدري/ ١٨٣
أبو مسلم الخولاني، عبد الله بن ثوب/ ١٣٥
أبو مسهر/ ١١٠
أبو معاوية، محمد بن حازم/ ١٦٤
أبو موسى/ ٩٤، ١٣٠
أبو مويهبة/ ١٤٩
أبو النجيب/ ١٥٠
أبو النضر/ ١٩٥
أبو نعيم الأصفهاني/ ٩٠، ١٤٨، ١٥٥، ١٩٠، ١٩٢
أبو هريرة، عبد الرحمٰن بن صخر/ ٦٣، ١٠٦، ١٣٠، ١٣٧، ١٤٤، ١٥١، ١٦٦، ١٩٩
أبو يوسف القاضي (صاحب أبي حنيفة)/ ١٠٢، ١٨١
أم سنان/ ١٦٨

[ب]

الباجي/ ٨٤
بجالة بن عَبَدة/ ١٦٨
بَحير بن معاوية/ ١٨١
بحينة/ ١٨١
البخاري/ ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٨، ٦٠، ٦٩، ٧١، ٧٨، ٧٩، ٩١، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧
البرديجي/ ٥٩، ٦٢
البرَاء/ ١٦٣
البرَّاء، أبو العالية/ ١٦٣
البرَّاء بن معشر/ ١٦٣

البُرساني/ ١٠٢
بَرْوَع/ ١٨٨
بريد بن عبد الله بن أبي بردة/ ١٦٣
البزَّار/ ١١٧
البزاز/ ١٦٩
بسر/ ١٦٢
بُسر بن سعيد/ ١٦٢
بُسر بن عبيد الله/ ١٢٥، ١٢٦، ١٦٢
بُسر بن محجن/ ١٦٢
بشر/ ١٦٢
بَشير/ ١٦٣
بَشير بن الخصاصية/ ١٨٢
بُشير بن كعب العدوي/ ١٦٣
بُشير بن يسار الأنصاري/ ١٦٣
البصري/ ١٦٩
البغوي/ ١٠٨
بكر، حفيد وائل/ ١٣٩
بكير بن الأشج/ ١٣٣
بلال بن أبي رباح/ ٥٥، ١٣١
بلال بن حمامة/ ١٨١
بُنداد، محمد بن بشار/ ١٥٦
بهز بن حكيم بن معاوية/ ٤٨، ١٤٠
بيضاء، دعد/ ١٨٠
البيهقي/ ٤٧، ٧٣، ٨٠، ٩٩، ١١٥، ١٩٢

[ت]

تدوم بن صبح/ ١٤٦
الترمذي/ ٤٦، ٥٠، ٥١، ٦٥، ٦٧، ١١٨، ١٩١
تميمة بنت وهب/ ١٨٨
التيمي/ ١١٦

[ث]

ثابت بن قيس/ ١٥٣
الثعلبي/ ١٣١
ثور بن يزيد الشامي/ ١٧٧
ثور بن يزيد المدني/ ١٧٧
الثوري/ ١٧٠

[ج]

جابر/ ١٠٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٥٣، ١٨٧
جارية (والد يزيد)/ ١٦٤
جارية بن قدامة/ ١٦٤
جُبيب بن الحارث/ ١٤٥
جرهد/ ٤٧
جرير/ ١٦٤
جرير البجلي/ ١٢٨
الجريري/ ١٧٠
جزرة، صالح بن محمد/ ١٥٧، ١٩٣
الجمال/ ١٦١

جيلان بن فروة/ ١٤٦

[ح]

الحارث بن رفاعة/ ١٨٠
حارثة/ ١٦٤
حازم/ ١٦٤
الحازمي/ ٨٥
الحاكم/ ٤٧، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٧٩، ٨٩، ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ١١٥، ١١٨، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٥١، ١٧٣، ١٩٢
حِبَّان بن العَرِقة/ ١٦٥
حِبَّان بن عطية/ ١٦٥
حِبَّان بن موسى/ ١٦٥
حَبَّان بن منقذ/ ١٦٥
حَبَّان بن هلال الباهلي البصري/ ١٦٥
حَبَّان بن واسع بن حَبَّان/ ١٦٥
حبتة (أم سعد)/ ١٨١
حبيب/ ١٦٥
حجاج بن مِنهال/ ١٧٤
حدير/ ١٦٤
حذيفة بن اليمان/ ١٥٣
حراش/ ١٦٤
الحربيّ/ ٨١
حريز بن عثمان الرحبي/ ١٦٤
حزام/ ١٦٠
الحِزامي/ ١٧٠
حسَّان بن ثابت/ ١٩٠
الحسن/ ١٤٣
الحسن بن الصباح البزار/ ١٦٩
الحسن بن عرفة/ ١٠٨
الحسن بن علي/ ٧٦، ١٥٣
الحسن بن عيسى (مولى بن المبارك)/ ١٩٨
حسنة (أم شرحبيل)/ ١٨١
الحسين بن دينار/ ١٨٣
الحسين بن علي/ ٤٥، ١٥٣
الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري/ ٤٦
حصين/ ١٦٤
حصين بن عبد الرحمٰن/ ١٩٦
حضين/ ١٦٤
حفص بن عاصم/ ١٦٥
حفص بن غياث/ ١٠٠
حفص بن غيلان، أبو معيد/ ١٤٨
حفصة بنت سيرين/ ١٣٨
حَكيم/ ١٦٥
حكيم بن حزام/ ١٩٠
حُكيم بن عبد الله بن قيس/ ١٦٥

حكيم بن معاوية (والد بهز)/ ٤٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣
حمامة (أم بلال)/ ١٨٠
حمل بن النابغة/ ١٨٢
حمّاد/ ٦٣
حمَّاد بن زيد/ ٨٢، ١٧٤
حمَّاد بن سلمة/ ١٤٣، ١٧٤
الحمَّال/ ١٦١
حمنة بنت جحش/ ١٨٥
حميد بن هلال/ ١٤٣
الحميدي/ ٤٧
حنان الأسدي/ ١٧٩
الحنّاط/ ١٦١
حيّان بن حصين الأسدي/ ١٦٥، ١٧٨

[خ]

خارجة بن سيرين/ ١٣٤
خالد الحذاء/ ١٨٤
خالد بن سيرين/ ١٣٨
الخباط/ ١٦١
خُبيب بن عبد الرحمٰن بن خُبيب/ ١٦٥
خُبيب بن عدي/ ١٦٥
خديجة/ ١٣١
خراش/ ١٦٤
الخطَّابي/ ٥٠، ١١٩
الخطيب البغدادي/ ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٧٠، ٧١، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٨، ١٥٨، ١٩٣
خلف بن تميم/ ٨٢
خلف بن هشام البزار/ ١٦٩
خليفة بن خياط/ ١٥٦
الخليل بن أحمد الفراهيدي/ ١٧١
خليل بن أحمد الأصفهاني/ ١٧٢
خليل بن أحمد، أبو بشر البصري/ ١٧٢
خليل بن أحمد، أبو سعيد البستي الشافعي/ ١٧٢
خليل بن أحمد، أبو سعيد البستي المهلبي/ ١٧٢
خليل بن أحمد، أبو سعيد البستي السجزي الحنفي/ ١٧٢
الخليلي/ ٦١، ١٧٥، ١٩٤
خولة الحنفية (أم محمد)/ ١٨١
الخياط/ ١٦١

[د]

الدارقطني/ ٤٧، ٧٥، ٨٨، ١٦٠، ١٩٢

دجين بن ثابت/ ١٤٦
دكين بن سعيد/ ١٤٢
دينار/ ١٨٣

[ر]

رافع/ ١٨٧
رافع بن خديج/ ١٥٤
رافع بن عمرو/ ١٤٣
رباح/ ١٦٦، ١٨٠
ربعي بن حِراش/ ١٦٤
ربيعة/ ٧١، ٨٨
ربيعة الرأي/ ١٩٦
رزيق بن حكيم الأيلي/ ١٦٦، ١٦٩
رُستة، عبد الرحمٰن بن عمر/ ١٥٦
رياح/ ١٦٦

[ز]

زائدة/ ٨٢
زبيد اليامي/ ١٦٢
الزبير بن العوام/ ١٥٣، ١٨٢
زر بن حبيش/ ١٤٧
زرعة السيباني/ ١٧٨
زكريا بن دُويد/ ١٤١
زنيج، محمد بن عمرو/ ١٥٦
زياد بن حدير/ ١٦٤
زياد بن رياح/ ١٦٦
زياد بن علاقة/ ١٨٧
زيد بن ثابت/ ٩٤، ١٣٠، ١٣٧
زيد بن حارثة/ ١٣١
زيدبن حدير/ ١٦٤
زيد بن الخطاب/ ١٥٤
زيد بن مِربع/ ١٨٦
زينب (بنت الرسول ﷺ)/ ١٩٩
زينب بن جحش/ ١٨٥
زييد بن الصلت/ ١٦٢

[س]

السائب بن يزيد/ ١٣١
سالم بن عبد الله بن عمر/ ٤٥، ١٣٤، ١٦٦
سالم بن عبد الله النصري/ ١٤٤، ١٤٥، ١٦٩
سبيعة/ ١٨٧
السبيعي/ ١٩٤
سجَّادة، الحسن/ ١٥٧
السرَاج/ ١٤٠
سحنون بن سعيد/ ١٤٨
السختياني/ ١٠٢
سريج بن النعمان/ ١٦٧
سريج بن يونس/ ١٦٧
سعد بن أبي وقاص/ ١٩٠

سعد بن إياس الشيباني/ ١٧٨
سعد الجاري/ ١٧٠
سعد بن خولة البدري/ ١٨٧
سعد بن زيد/ ١٣٢
سعيد الجريري/ ١٩٦
سعيد بن حبتة/ ١٨١
سعيد بن زيد/ ١٩٠
سعيد بن المسّيب/ ٥٦، ٥٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٣
سعيد بن يسار الهاشمي/ ١٩٩
سعير بن الخمس/ ١٤٧
السفر/ ١٦٠
سفينة (مولي رسول الله)/ ١٤٨، ١٥٢
سفيان الثوري/ ٦٠، ٦٦، ٧٠، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٨٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٢، ١٧٠، ١٨٨، ١٩١، ١٩٤
سفيان بن عيينة/ ٦٠، ٧٠، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ١٠٩، ١٣٨، ١٩٤، ١٩٥
سلام (جد الجبائي)/ ١٥٩
سلام بن أبي الحقيق/ ١٥٩
سلام، أبو عبد الله/ ١٥٨، ١٥٩
سلام البيكندي/ ١٥٨
سلام بن محمد المقدسي/ ١٥٩
سلام بن مِشكم/ ١٥٩
سلاَّم/ ١٥٨
السِّلَفي/ ٥١
سلمة (أبو إبراهيم بن هراسة)/ ١٨٢
سلم بن أبي الذيال/ ١٦٦
سلم بن زرير/ ١٦٦
سلم بن عبد الرحمٰن/ ١٦٦
سلم بن قتيبة/ ١٦٦
سلمان بن عامر/ ١٦٧
سلمان الفارسي/ ١٥٣، ١٦٧
سَلَمة/ ١٦٧
سَلِمة/ ١٦٧
السلمي/ ١٧٠
السِّلَمي/ ١٧٠
سُلَيم/ ١٦٦
سُلَيْم بن حَيَّان/ ١٦٦
سليم الرازي/ ٧١
سليمان التيمي/ ١٣٧، ١٣٩، ١٦٧، ١٨٤
سليمان بن حرب الأزدي/ ١٧٤
سليمان بن يسار/ ١٣٤
السمعاني/ ٥٨، ٧٢، ٩١، ١٢٧
سنان بن أبي سنان/ ١٦٨
سنان بن ربيعة/ ١٦٨
سنان بن سلمة/ ١٦٨
سنان بن مقرِّن/ ١٣٨
سنان الواسطي/ ١٦٨

سندر (الخصيّ)/ ١٤٥
سنيد، الحسين بن داود/ ١٥٦
سهل بن بيضاء/ ١٨١
سهل بن حنيف/ ١٣٧
سهل بن سعد/ ١٣١
سهيل بن أبي صالح/ ١٣٨
سهيل بن بيضاء/ ١٨١
سهيمة بن وهب/ ١٨٨
سويد بن غَفلة/ ١٣٥
سويد بن مقرِّن/ ١٣٤، ١٣٨
سيَّار بن أبي سيَّار/ ١٦٢
سيَّار بن سلامة/ ١٦٢
سيبويه/ ١٥٧

[ش]

الشافعي/ ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٥، ٧٩، ٨٥، ٨٩، ٩٣، ١٠٢، ١٢٢، ١٥٢، ١٩١
شباب، خليفة بن خياط/ ١٥٦
شتير بن شكل/ ١٤٢، ١٤٣
شُرحبيل بن حسنة/ ١٨١
شريح/ ١٦٧
شعبة/ ٦٠، ٧٤، ٨٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٥١، ١٥٥، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٣
الشعبي/ ٨٨، ١٢٩، ١٤١
شعيب بن شعيب/ ١٣٧
شعيب بن محمد/ ١٤٠
شقران (مولى رسول الله ﷺ)/ ١٩٩
شكل بن حميد العبسي/ ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥
شمعون أبو ريحانة/ ١٤٦
شيبان/ ١٦٨

[ص]

صاعقة، محمد بن عبد الرحيم/ ١٥٦
صالح بن أبي صالح/ ١٣٨
صالح بن أبي صالح السدوسي/ ١٧٤
صالح بن أبي صالح السمَّان/ ١٧٤
صالح بن أبي صالح (مولى التوأمة)/ ١٧٤، ١٩٥
صالح بن أبي صالح (مولى عمرو بن حريث)/ ١٧٤
صُدي/ ١٤٥
صفوان بن بيضاء/ ١٨١
صنابح/ ١٤٥
الصنابح بن الأعسر/ ١٤٢
الصنابحي/ ١٤٥

[ط، ظ]

الطبري/ ٥٦، ٨٦، ١٥٩
الطبسي، أبو الفضل محمد/ ١٣٦
طلحة التيمي/ ١٩٨

طلحة بن عبيد الله/ ١٥٢، ١٨٩
ظهير بن رافع (عم رافع)/ ١٨٧

[ع]

عائشة/ ١٣٠، ١٣٧، ١٤٤
عاتكة بنت عبد الله/ ١٨٧
عارم، محمد بن الفضل السدوسي/ ٨١، ١٥٥، ١٧٤، ١٩٦
عاصم الأحول/ ١٢٤
عاصم بن علي/ ١٩٥
عامر بن عَبَدة/ ١٦٨
عامر بن عبيدة/ ١٦٨
عامر بن شهر/ ١٤١
عبادة/ ١٦٨
عُباد/ ١٦٩
عبّاد = عبد الله بن أبي صالح
عبّاد بن حنيف/ ١٣٧
عباس بن عبد العظيم/ ١٩٥
العبَّاس بن عبد المطلب/ ١٣٩
عبدان، عبد الله بن عثمان/ ١٥٨
عبد الله بن أبي أوفى/ ١٣١
عبد الله بن أبي طلحة/ ١٣٣
عبد الله بن أبي عبد الله الأصفهاني/ ١٧٨
عبد الله بن بحينة/ ١٥٣، ١٨١
عبد الله بن بُسر/ ١٣٢، ١٦٢
عبد الله بن الحارث/ ١٨٤
عبد الله بن الجراح/ ١٨٢
عبد الله بن جعفر/ ١٥٣
عبد الله بن حمّاد/ ١٧٦
عبد الله بن دينار/ ٦٦، ١٣٦
عبد الله بن الزبير/ ٧٦، ١٣٠، ١٦٥، ١٧٥
عبد الله بن سلام/ ١٥٨، ١٥٩
عبد الله بن صالح/ ١٣٨، ١٩٨
عبد الله بن الصامت/ ١٤٣
عبد الله بن الضعيف/ ١٥٥
عبد الله بن عباس/ ٤٧، ٤٨، ١٢٢، ١٣٠، ١٣١، ١٧٥، ١٨٤
عبد الله بن عمر/ ٤٥، ٥٧، ١١٣، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٥٤، ١٧٥
عبد الله بن عمرو أبو مُراية/ ١٤٧
عبد الله بن عمرو/ ٩٤، ١٣٠، ١٤٠، ١٥٣
عبد الله بن المبارك/ ٧٣، ٧٨، ٨١، ١٠٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٨، ١٩٩
عبد الله بن اللتبية/ ١٨٦
عبد الله بن مِربع/ ١٨٦

عبد الله بن مسعود/ ٤٥، ٩٤، ١٣٠، ١٣٧، ١٥٤، ١٧٥
عبد الله بن المُسْندي/ ١٩٧
عبد الله بن المطاع/ ١٨١
عبد الله بن وهب/ ٧٩، ٨٠، ١٩٩
عبد الخالق بن سلمة/ ١٦٨
عبد الرحمٰن بن أبي ليلى/ ١٤٣
عبد الرحمٰن بن الزبير/ ١٨٨
عبد الرحمٰن بن سلمان/ ١٦٧
عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عتبة المسعودي/ ١٩٤
عبد الرحمٰن بن عوف/ ١٣٣، ١٥٣، ١٩٠
عبد الرحمٰن بن مقرِّن/ ١٣٨
عبد الرحمٰن بن ملّ الهندي/ ١٣٥، ١٧٨
عبد الرحمٰن بن هرمز الهاشمي/ ١٩٨
عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر/ ١٢٥، ١٢٦
عبد الرحمٰن بن يوسف بن خراش / ١٣٣
عبد الرحمٰن بن يونس المستملي/ ٨٢
عبد الرزاق بن همام الصنعاني/ ١٩٥
عبد الغني بن سعيد (صاحب المؤتلف)/ ١٦٠، ١٩٢
عبد القادر الرهاوي/ ٩٩
عبد الملك العزرمي/ ١٨٤
عبد الواحد بن عبد الله النصري/ ١٦٩
عبد الوهاب الثقفي/ ١٩٦
عبيد الله بن أبي عبد الله (ابن الأغر)/ ١٧٨
عبيد الله بن عبد الله أبو المُدِلة/ ١٤٨
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة/ ١٣٤، ١٤٨
عبيد الله بن عدي/ ٥٦، ٨١
عَبَدة/ ١٦٨
عَبْدة/ ١٦٨
عُبيد/ ١٦٨
عُبيدة/ ١٦٨
عَبيدة/ ٦٨
عبيد العجل، الحسين بن محمد/ ١٥٧
عبيدة بن حميد/ ١٦٨
عبيدة بن سفيان/ ١٦٨
عبيدة بن عمرو السلماني/ ٤٥، ١٦٨
عتبة بن مسعود/ ١٣٧
عثام/ ١٦١
عثمان بن حُنيف/ ١٣٧
عثمان بن عفان/ ١٢٩، ١٨٩
عروة بن الزبير/ ١٣٤
عروة بن مضرّس/ ١٤١

عزوان بن زيد/ ١٤٧
عسل/ ١٦٠
عسل بن ذكوان/ ١٦٠
عطاء/ ٥٥، ١٢٩، ١٩٤
عطية/ ١٤٤
عفان بن مسلم الباهلي/ ١٧٤
عفراء بنت عبيد/ ١٨٠
عَقيل/ ١٦٩
عُقيل/ ١٦٩
عقيل بن خالد/ ١٦٩
عقيل بن مقرّن/ ١٤١
علّان وماغمّة، علي بن الحسن/ ١٥٧
علقمة بن قيس النخعي/ ٤٥، ١١٢، ١٣٢
علي بن أبي طالب/ ٤٥، ٥٤، ٩٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٥٠، ١٨١، ١٨٧، ١٨٩
علي بن الحسين/ ٤٥
علي بن عثّام/ ١٦١
علي بن هاشم بن البَريد/ ١٦٣
عُلَيَّة/ ١٨١
عمر بن شعيب/ ١٣٧
عمر بن عبد العزيز/ ١٠٨
عمرو بن تغلب/ ١٤٣
عمران بن حدير/ ١٦٤
عمر بن الخطاب/ ٩٤، ١٣٠، ١٣٢، ١٨٩
عمران بن عيينة/ ١٣٨
عمرو بن ثعلبة/ ١٨٣
عمرو بن دينار/ ٦٦
عمرو بن زرارة/ ١٧٨
عمرو بن سَلِمة/ ١٦٧
عمرو بن شعيب/ ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠
عمرو بن العاص/ ١٥٣
عمارة/ ١٥٩
عمارة (والد أبي)/ ١٥٩
عمّار بن ياسِر/ ١٧٨
عوَّام بن مُراجم/ ١٢٢
عوذ بن عفراء/ ١٨٠
العوراء بنت أبي جهل/ ١٨٧
عُوَيم بن ساعدة/ ١٥٤
عياض/ ٧٧، ٨٧، ٩٧، ٩٨، ١٠٩، ١٧٦
عيسى بن أبي عيسى الحنّاط/ ١٦١

[غ]

الغزالي/ ٩٢
الغساني/ ١٧٦
غنام/ ١٦١
غنجار، عيسى بن موسى/ ١٥٦

غنجار، محمد بن أحمد/ ١٥٦
غندر/ ١٢٣، ١٥٥
غندر، محمد بن جعفر البصري/ ١٥٥
غندر، محمد بن جعفر البغدادي (عن أبي خليفة)/ ١٥٥
غندر، محمد بن جعفر البغدادي (شيخ أبي نعيم)/ ١٥٥
غندر، محمد بن جعفر الرازي/ ١٥٥

[ف]

فاطمة (عمة جابر)/ ١٨٧
الفضل بن دكين (أبو نعيم)/ ٧٢، ٨٣، ١٥٨
الفضل بن عباس/ ١٣٩

[ق]

القاسم بن محمد/ ١٣٤
قتادة/ ٦٠، ٨٨، ١٣١
القُتَبي/ ١١٩
قدامة بن عبد الله الكلابي/ ١٤٢
قرَّة بن إياس/ ١٤٣
قطبة بن مالك (عم زياد بن علاقه)/ ١٨٧
قطن بن نسير/ ١٦٣
قمير/ ١٦١
قمير (امرأة مسروق)/ ١٦١
قيس بن أبي حازم/ ١٣٢، ١٣٣، ١٤٢
قيصر، هاشم أبو النضر/ ١٥٦

[ك]

كريز/ ١٥٩
كريمة بنت سيرين/ ١٣٨
كعب الأحبار/ ١٣٦
كعب بن عجرة/ ١٥٣
كعب بن مالك/ ١٥٤
كلدة بن حنبل/ ١٤٦
كيلجة، محمد بن صالح/ ١٥٧

[ل]

لُبيّ بن لبا/ ١٤٦
الليث بن سعيد/ ١٠٨، ١٩٨

[م]

الماجشون يعقوب بن أبي سلمة/ ١٨٢
مالك/ ٤٥، ٥٧، ٥٩، ٦٥، ٧٠، ٧٨، ٧٩، ٨٨، ٩٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٤، ١٥٢، ١٦٣، ١٧٨، ١٩١، ١٩٨
مالك بن القِشب/ ١٨١
مالك بن أوس النصري/ ١٦٩
مالك بن النابغة/ ١٨٢

المبرّد/ ١٥٧، ١٥٩
مجمع بن جارية/ ١٨٢
محمَّد بن أبي صالح/ ١٣٨
محمد بن بشار/ ١٦٢
محمد بن جحش/ ٤٧
محمد بن الحسن (صاحب أبي حنيفة) / ١٠٢
محمد بن الحنفية/ ١٨١
محمد بن السائب الكلبي/ ١٤٤
محمد سلام البيكندي/ ١٥٨
محمد بن سلمة/ ١٥٤
محمد بن سنان العوقي/ ١٨٤
محمد بن سيرين/ ٤٥، ٦٣، ١٠٤، ١٣٨
محمد بن صفوان/ ١٤١
محمد بن الصلت التَّوزي/ ١٧٠
محمد بن صيفي/ ١٤١
محمد بن عبد الله الأنصاري أبو سلمة/ ١٧٢
محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري/ ١٧٢
محمد بن عبد الله بن عمرو/ ١٤٠
محمد بن عبد الله المخرَّمي/ ١٧٧
محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى/ ١٨٣
محمد بن عرعرة بن البرند/ ١٦٣
محمد بن عيينة/ ١٣٨
محمد بن كعب/ ١٢٩
محمد بن المثنّى/ ١٢٣
محمد بن مسلم بن شهاب الزهري/ ٤٥، ٨٨، ١١٨، ١٣١، ١٣٥، ١٤١، ١٤٤
محمد بن يعقوب أبو عبد الله الأخرم/ ١٧٣
محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم/ ١٧٣
محمد بن يحيى بن حبّان/ ١٦٥
محمود بن الربيع الخزرجي/ ٧٧
مربَّع، محمد بن إبراهيم/ ١٥٧
مرداس بن مالك/ ٧١، ١٤٢، ١٤٣
مستمر بن الريّان/ ١٤٧
المستملي، عبد الرحمٰن بن يونس/ ٨٢
مسدّد/ ٥٠
مُسَرْهد/ ١٧٩
مسروق/ ١٣٠
مِسْعر/ ١٣٧
مسلم بن أبي مسلم الحنّاط/ ١٦١
مسلم بن الحجاج/ ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٩، ٧١، ٧٩، ١٠٥، ١٠٦،

١٠٨، ١١٤، ١٤٣، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٩١
مسلم بن الوليد المدني/ ١٨٠
مسوَّر/ ١٦٠
المسور بن رفاعة/ ١٤٤
المسور بن مخرمة/ ١٥٤
مسوَّر بن عبد الملك/ ١٦١
مسوَّر بن يزيد/ ١٦١
المسيِّب/ ١٤٣
مشكدانة/ ١٤٨، ١٥٧
مطين أبو جعفر الحضرمي/ ١٤٨، ١٥٨
معاوية بن أبي سفيان/ ١٥٤
معاذ بن عفراء/ ١٨٠
المعافى بن عمران/ ١٩٤
معاوية بن حيدة (جد بهز)/ ٤٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣
معاوية بن عبد الكريم الضال/ ١٥٥
معاوية بن قرة/ ١٤٢ ـ ١٤٣
معبد بن الخصاصية/ ١٨٢
معبد بن سيرين/ ١٣٨
معتمر بن سليمان/ ١٣٩
معقل بن مقرِّن/ ١٣٨
معوِّذ بن عفراء/ ١٨٠
المغيرة/ ٥٥
المقداد بن الأسود/ ١٨٣
مقرن/ ١٣٨
مقسم (مولى ابن عباس)/ ١٨٤
مندل/ ١٤٨
المهدي/ (الخليفة العباسي)١٩٥
موسى/ ١٠٥
موسى بن علي أبو عيسى الخُتّلي/ ١٧٦
موسى بن عُلَيّ/ ١٧٧
موسى بن هارون/ ٧٦، ٧٧، ٨١، ١٦١
ميمونة بنت الحارث/ ١٨٥

[ن]

نافع/ ٤٥، ١١٣
نُبيشة الخير الهذلي/ ١٤٦
النسائي/ ٤٦، ٧٨، ٧٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤
النضر بن شُميل/ ١١٨، ١١٩
النعمان بن مقرّن/ ١٣٤، ١٣٨
النعمان بن بشير/ ١٥٣
النهدي/ ١٧٩
نوف البكالي/ ١٤٧

[هـ]

هارون بن عبد الله/ ١٦١
هارون الحمّال/ ١٦١
هراسة/ ١٨١، ١٨٢

هُبيب بن مغفل الغفاري/ ١٤٦
هشام بن عروة/ ١٣٣
هشيم/ ٦٠
هلال بن مرَّة/ ١٨٨
همام/ ١٠٦
همذان (بريد عمر)/ ١٤٧
الهَمْداني/ ١٧١
هند (عمة جابر)/ ١٨٧

[و]

وائل/ ١٣٩
وابصة بن معبد/ ١٤٦
واثلة بن الأسقع/ ١٢٥، ١٢٦
واسع بن حبَّان/ ١٦٥
واصل الأحدب/ ١٢٤
واصل (أبو الحسين بن دينار)/ ١٨٣
واقد/ ١٦٩
الواقدي/ ١٩٥
وكيع/ ١٩٤
الوليد بن بكر العُمْري/ ٩٠، ٩٢
وهب بن خنبش/ ١٤١
وهب بن ربيعة/ ١٨١

[ي]

يحيى الأنصاري/ ١٣٥
يحيى بن بشر الحريري/ ١٧٠
يحيى بن زرعة/ ١٧٨
يحيى بن سعيد القطان/ ٧٩، ٨٠
يحيى بن سيرين/ ١٣٨
يحيى بن عقيل/ ١٦٩
يزيد/ ١٦٣
يزيد بن ثابت/ ١٣٧
يزيد بن جارية/ ١٦٤، ١٨٢
يزيد بن الفقير/ ١٨٤
يسار/ ١٦٢
يسير بن عمرو/ ١٦٣
يعقوب بن أبي سلمة/ ١٨٢
يعقوب بن شيبة/ ١٣
يعلى بن منية/ ١٨٢
اليمان بن أخنس الجعفي/ ١٩٧
يونس بن مغيث/ ٨٧

فهرس الأمكنة
(الواردة في النص المحقق)

آمل جيحون ١٧٥
آمل طبرستان ١٧٥
أُحد ١٢٩
أصبهان ١٩٢
الأندلس ١٩٢
بدر ١١٣، ١٨٣، ١٢٩
البصرة ٧٦، ١٣١، ١٧٥، ١٩١، ١٩٦
بغداد ٧٩، ١٧٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦
بيهق ١٩٢
جيحون ١٧٥
الحجاز ٧٨، ١٣٤، ١٢٩
الحديبية ١١٣
خراسان ٥٥، ١٧٥
خرتنك ١٩١
الخندق ١٣٨
سمرقند ١٩١
العراق ١٧٧
شاطبة ١٩٢
الشام ٧٦، ١٣٢، ١٧٩
طبرستان ١٧٥
قرطبة ٨٥، ٨٧
الكوفة ٧٦، ٧٨، ١٢٩، ١٣١، ١٧٥، ١٨٤
المدينة ١٣١، ١٣٤، ١٧٥، ١٩١، ١٩٠
مصر ١٧٥، ١٧٧، ١٩٢، ١٩١
مكة ١٣١، ١٧٥، ١٨٤
نيسابور ١٩٢، ١٩١

فهرس الكتب
(الواردة في النص المحقق)

تاريخ بخارى: ١٥٦
التاريخ الكبير: ١٤٠، ١٨٠
تفسير ابن عطية: (أشار إليه المصنف إشارة): ١٤٤
تفسير الواحدي: ٦٨
تمييز المزيد في متصل الأسانيد للخطيب: ١٢٦
جامع الترمذي: ٤٦، ٥١
الجمع بين الصحيحين للحميدي: ٤٧
سنن أبي داود: ٤٦، ٥١
السنن الكبير للبيهقي: ١١٢
سنن النسائي: ٤٦، ٥١
صحيح ابن حبان: ٤٧
صحيح ابن خزيمة: ٤٦
صحيح البخاري: ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٦٢، ١٦٦
صحيح مسلم: ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ١٢٨، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٧
الصحيحين: ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٦٠، ٦٣، ١٧٢، ١٢٨، ١٦٢
الطبقات الكبرى: ١٩٩
الفاصل لابن خلاد: ٩٧
الكتاب لسيبويه: ١٥٧
المحدث الفاصل: ٩٧
مستخرج أبي بكر الإسماعيلي: ٤٦
مستخرج أبي بكر البرقاني: ٤٦
مستخرج أبي عوانة الإسفرائيني: ٤٦
مسند يعقوب بن شيبة: ١١٣
مصابيح السنة: ٥١
المطالع: ١٥٩
الموضوعات لابن الجوزي (أشار إليه المصنف إشارة): ٦٨
الموطأ: ٥١، ١١٢، ١٦٢
الوجازة في الإجازة: ٩٢

فهرس المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، لعلي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: جماعة من العلماء.
- الإجازة للمعدوم والمجهول، للخطيب البغدادي، تحقيق صبحي السامرائي، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، سنة ١٣٨٩.
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي أبي الحسن، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: د. سيد الجميلي.
- أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة بريل، ليدن سنة ١٩٣٤م.
- اختلاف الحديث، لمحمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ١٤٠٥ = ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: عامر أحمد حيدر.
- آداب الإمام الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ١٤٠٩ = ١٩٨٩م، الطبعة الثالثة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- الأربعون العشارية، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي أبي الفضل، دار ابن حزم ـ بيروت، ١٤١٣، الطبعة الأولى، تحقيق: بدر عبد الله البدر.

- إرشاد طلاب الحقائق، للنووي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١١، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبي يعلى، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤٠٩، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- أسامي من روى عنهم البخاري من شيوخه في الجامع الصحيح، لابن عدي، تحقيق د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لابن عبد البر، تحقيق د. عبد الله بن مرحول السوالمة، ط الأولى، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع ـ الرياض، سنة ١٤٠٥.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٢، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٤١٧ = ١٩٩٧م، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. عز الدين علي السيد.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٢ = ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٩ = ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف.

- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدين ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٦ = ١٩٨٦م.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١١، الطبعة الأولى.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار التراث ـ المكتبة العتيقة ـ القاهرة، ١٣٧٩ = ١٩٧٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: السيد أحمد صقر.
- الإمتاع بالأربعين المتباينة، لأحمد بن علي بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، ١٤١٨ = ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
- الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.
- إيضاح الإشكال، لمحمد بن طاهر بن علي المقدسي أبي الفضل، مكتبة المعلا ـ الكويت، ١٤٠٨، الطبعة الأولى، تحقيق: د. باسم الجوابرة.
- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، مكتبة المعارف ـ بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة ـ بيروت.
- البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبي المعالي، الوفاء ـ المنصورة ـ مصر، ١٤١٨، الطبعة الرابعة، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، جمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت، ١٤٠٧، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد المصري.

- بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب، لابن التركماني علي بن عثمان المارديني، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م، مصر، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم.

- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دار طيبة ـ الرياض، ١٤١٨ = ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.

- تاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٣ = ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف.

- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ليحيى بن معين أبي زكريا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، ١٣٩٩ = ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٧ = ١٩٨٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.

- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

- تاريخ خليفة بن خياط، لخليفة بن خياط الليثي العصفري أبي عمر، دار القلم، مؤسسة الرسالة ـ دمشق/ بيروت، ١٣٩٧، الطبعة الثانية، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.

- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٥، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.

- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربعي، دار العاصمة ـ الرياض، ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد.

- التبصرة والتذكرة، للعراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية ـ بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد علي النجار.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط١، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، سنة ١٣٧٩هـ.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

- تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، ١٤١٨ = ١٩٩٨م، الطبعة الاولى، تحقيق: محمد سالم هاشم.

- تصحيفات المحدثين، للحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري أبي أحمد، المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة، ١٤٠٢، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود أحمد ميرة.
- التقريب، للنووي، مع شرحه التدريب للسيوطي، تقدم.
- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الرشيد ـ سوريا، ١٤٠٦ = ١٩٨٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.
- التقصي لحديث الموطأ وشيوخ مالك (التجريد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، لابن عبد البر، مكتبة القدسي ـ القاهرة، سنة ١٣٥٠.
- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، تحقيق: يوسف العش.
- تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون)، لأبي علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني، وزارة الأوقاف ـ المملكة المغربية، ١٤١٨ = ١٩٩٧م، تحقيق: الأستاذ محمد أبي الفضل.
- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر بن نقطة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الفكر للنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان، ١٣٨٩ = ١٩٧٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.
- تكملة الإكمال، لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبي بكر، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ربّ النبي.
- تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، دار طلاس دمشق، سنة ١٩٨٥م.

- تلقيح فهوم الأثر، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المطبعة النموذجية بالقاهرة.
- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
- التمييز، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبي الحسين، مكتبة الكوثر ـ السعودية، ١٤١٠، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- تهذيب الأسماء واللغات، لمحي الدين بن شرف النووي، دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٤ = ١٩٨٤م، الطبعة الأولى.
- تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٠ = ١٩٨٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، لعلي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن ماكولا أبي نصر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: سيد كسروي حسن.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي

الدمشقي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٩٩٣م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، دار الفكر، ١٣٩٥ = ١٩٧٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة ـ بيروت، ١٤٠٧ = ١٩٨٧م، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، ط الحلبي ـ مصر، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين.
- جامع بيان العلم وفضله، ليوسف بن عبد البر النمري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٨.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبي بكر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ١٤٠٣، تحقيق: أ.د. محمود الطحان.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصرية اللبناني .
- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبي محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٢٧١ = ١٩٥٢م، الطبعة الأولى.
- جزء في علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ = ٢٠٠٦م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، مير محمد كتب خانه ـ كراتشي.

- الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ، لابن الجوزي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، ط٢، ١٩٩٣م.
- حسن المحاضرة، للسيوطي، طبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٧هـ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٥، الطبعة الرابعة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ١٣٨٥ تحقيق: محمد سيد جاد الحق.
- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، الدار العلمية بالهند، ١٤٠٥.
- رجال صحيح البخاري، لأبي نصر الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٧.
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، لسليمان بن الأشعث أبي داود، الدار العربية ـ بيروت، تحقيق: محمد الصباغ.
- رفع الإصر عن قضاة مصر، لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المطبعة الأميرية ـ القاهرة، ١٩٧٥م، تحقيق: حامد عبد المجيد وآخرين.
- الرهن الصغير، للإمام الشافعي، مطبوع مع «الأم»، تصحيح محمد زهري النجار، شركة الطباعة الفنية ـ مصر، سنة ١٣٨١.
- الرواة من الإخوة والأخوات، للإمامين علي بن المديني وأبي داود السجستاني، دار الراية ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨، بتحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة.

- الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، تصنيف جاسم الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨ = ١٩٨٧م.
- الروض الداني (المعجم الصغير)، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، المكتب الإسلامي/ دار عمار ـ بيروت/ عمان، ١٤٠٥ = ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير.
- سؤالات أبي عبيد الآجري لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٣٩٩ = ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.
- سؤالات السهمي في الجرح والتعديل للدارقطني وغيره من المشايخ، ط١، تحقيق: د. موفق عبد الله، مكتبة المعارف ـ الرياض، سنة ١٤٠٤.
- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، للخطيب البغدادي، دار طيبة ـ الرياض، ١٤٠٢ = ١٩٨٢م، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، دار الفكر ـ بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٨٦ = ١٩٦٦م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.
- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٧، الطبعة الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.
- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، دار الكتب

العلمية ـ بيروت، ١٤١١ = ١٩٩١م، الطبعة الأولى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٣، الطبعة التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- شرف أصحاب الحديث، لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبي بكر، دار إحياء السنة النبوية ـ أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي.
- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٤ = ١٩٩٣م، الطبعة الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٣٩٠ = ١٩٧٠م، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- الصلة، لابن بشكوال، مطابع سجل العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، سنة ١٣٦٦.
- الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار الوعي ـ حلب ـ ١٣٩٦ ـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

- الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الوعي ـ حلب، ١٣٩٦، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، لأحمد بن هارون البرديجي أبي بكر، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: عبده علي كوشك.
- طبقات الحنابلة، لمحمد بن أبي يعلى أبي الحسين، دار المعرفة ـ بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- طبقات الشافعية، للإسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، ط١، مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٣٩٠.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣، الطبعة ٢، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو.
- طبقات الفقهاء، لطاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى، الطبعة الثانية، الموصل، ١٩٦١م.
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري، دار صادر ـ بيروت.
- طبقات المفسرين للداودي، طبعة مكتبة وهبة ـ القاهرة، ١٣٩٢، تحقيق: علي محمد عمر.
- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت، ١٩٨٤م، ط٢، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد.

- العروس المجلية في أسانيد الحديث المسلسل بالأولية، للحافظ صفي الدين محمد بن أحمد البخاري الأثري، تخريج العلامة محمد مرتضى الزبيدي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان، ١٤٢١ = ٢٠٠٠م، بتحقيق محمد بن ناصر العجمي.
- العلل، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٩٨٠، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- علل الحديث، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبي محمد، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٥، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- العلل الصغير للترمذي (ملحق بآخر الجامع له، تقدم)
- العلل الكبير، للترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى ـ عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٣، الطبعة الأولى، تحقيق: خليل الميس.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني البغدادي، دار طيبة ـ الرياض، ١٤٠٥ = ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.
- العلم، لابن أبي خيثمة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ١٣٩٧ = ١٩٧٧م، تحقيق: نور الدين عتر.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.
- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لخلف بن

عبد الملك بن بشكوال أبي القاسم، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٧، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة ـ بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية ـ لبنان، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي، ط١، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٣٢٤.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع «المستصفى» بمطبعة بولاق، الطبقة الأولى، سنة ١٣٢٢.
- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٨ = ١٩٩٧م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو ـ جدة، ١٤١٣ = ١٩٩٢، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة مصطفى محمد، سنة ١٣٥٥.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد

أبي أحمد الجرجاني، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٨م، الطبعة الثالثة، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

- كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي ابن ثابت الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة / مصر، ١٤١٧ = ١٩٩٧م، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. عز الدين علي السيد.
- كتاب القراءة خلف الإمام، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٥، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
- كتاب المغازي، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢٤ = ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، طبعة إستانبول، ١٩٦٢م.
- كشف القناع المرنى، لبدر الدين العيني، طبعة جامعة الملك عبد العزيز بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤، بتحقيق أحمد محمد نمر الخطيب.
- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.
- الكنى، للبخاري، جزء من التاريخ الكبير له.
- الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبي الحسين، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.
- الكواكب النيرات، لمحمد بن أحمد بن يوسف أبي البركات الذهبي الشافعي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ١٤٠١، الكتاب الخامس عشر

لمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي.

- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر ـ بيروت، ١٤٠٠ = ١٩٨٠م.
- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لأبي الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي، مطبعة التوفيق ـ دمشق، ١٣٤٧.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى.
- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ١٤٠٦ = ١٩٨٦م، الطبعة الثالثة، تحقيق: دائرة المعرف النظامية ـ الهند.
- المؤتلف والمختلف، لعبد الغني بن سعيد، الطبعة الأولى، الهند، سنة ١٣٢٧.
- المؤتلف والمختلف، للدارقطني، تحقيق د. موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، سنة ١٤٠٦.
- ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، لمحمد بن مخلد المروزي، مؤسسة الريان ـ بيروت، ١٤١٦، الطبعة الأولى، تحقيق: عواد الخلف.
- المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، تحقيق محمد صادق آيدن، دار القادري ـ دمشق، ط١، سنة ١٤١٧.
- المجتبى من السنن، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ١٤٠٦ = ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام محمد بن حيان

ابن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار الوعي ـ حلب، ١٣٩٦، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

- محاسن الاصطلاح للبلقيني(مع كتاب ابن الصلاح)، تحقيق د. عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف ـ مصر، ١٩٨٩م.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٤، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.

- المختلطين، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبد الله العلائي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة / مصر، ١٤١٧ = ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد.

- المخزون في علم الحديث، للحافظ العلامة أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي، الدار العلمية ـ دلهي / الهند، ١٤٠٨ = ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي.

- المدخل إلى السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت، ١٤٠٤، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

- المدخل إلى كتاب الإكليل، لمحمد بن عبد الله بن حمدويه أبي عبد الله الحاكم، دار الدعوة ـ الاسكندرية، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد.

- مسائل الإمام أحمد، لأبي داود السجستاني، نشر: دار المعرفة ـ بيروت/ لبنان.

- المستخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة، طبعة دائرة المعارف، بالهند.

- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١١ = ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- المستصفى في علم الأصول، لمحمد بن محمد الغزالي أبي حامد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٣، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.
- مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، دار الوطن ـ الرياض، ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي.
- مسند أبي عوانة، للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، دار المعرفة ـ بيروت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة ـ مصر.
- مسند السراج، لمحمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج الثقفي النيسابوري، إدارة العلوم الأثرية ـ فيصل آباد / باكستان، ١٤٢٣ = ٢٠٠٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: إرشاد الحق الأثري.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مشتبه أسامي المحدثين، للهروي، تحقيق: نظر الفريابي، مكتبة الرشد ـ الرياض، سنة ١٤١١.
- المشتبه في الرجال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٦٢م.
- مصابيح السنة، للبغوي، مطبعة محمد علي صبيح بمصر.

- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٤٠٣، الطبعة الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- معالم السنن، للخطابي، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٣٦٧.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، دار الفكر ـ بيروت.
- معجم الشيوخ الكبير، للذهبي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق ـ الطائف، ١٤٠٨.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، مكتبة الزهراء ـ الموصل، ١٤٠٤ = ١٩٨٣م، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- المعجم في مشتبه أسامي المحدثين، لعبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي أبي الفضل، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤١١، الطبعة الأولى، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الجيل ـ بيروت / لبنان، ١٤٢٠ = ١٩٩٩م، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- معرفة أسامي أرداف النبي صلى الله عليه وسلم، ليحيى بن عبد الوهاب بن منده أبي زكريا، المدينة للتوزيع ـ بيروت، ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن، ١٩٩٨م.

- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٧ = ١٩٧٧م، الطبعة الثانية، تحقيق: السيد معظم حسين.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٩ = ١٩٩٩م، تحقيق: خليل المنصور.
- المقدمة ذات النقاب في الألقاب، للذهبي، تحقيق عواد الخلف، مطبوع مع أسماء من عاش للذهبي، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ٢٠٠٥م.
- المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار فواز للنشر ـ السعودية، ١٤١٣، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة، لمحمد بن عمر بن رشيد الفهري، تحقيق: د.محمد الحبيب بن الخوجة، ط١، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ١٤٠٨.
- مناقب الإمام الشافعي، للبيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، دار النصر للطباعة، سنة ١٣٩١.
- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن محمد الصيرفيني، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع ـ بيروت، ١٤١٤، تحقيق: خالد حيدر.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، دار صادر ـ بيروت، ١٣٥٨، الطبعة الأولى.
- المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج بن مسلم أبي الحسين النيسابوري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٨ = ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري.
- موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس أبي عبد الله الأصبحي، دار إحياء التراث العربي ـ مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، دار الكتب المصرية ـ مصر ١٣٦٨.
- نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤٠٩ = ١٩٨٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد العزيز محمد ابن صالح السديري.
- نزهة النظر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثالثة، المكتبة العلمية في المدينة المنورة، ١٩٧٥م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤ = ١٩٨٤م، تحقيق: د. ربيع ابن هادي عمير.
- نهاية السول شرح منهاج الأصول، للإسنوي، المطبعة السلفية بمصر، سنة ١٣١١.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبعة إستانبول، ١٩٤٥م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث ـ بيروت، ١٤٢٠ = ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.
- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، للسخاوي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٦، تحقيق: بشار عواد وآخرين.
- الوفيات، لمحمد بن رافع السلامي أبي المعالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٢، الطبعة الأولى، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف.

فهرس الموضوعـــات

الافتتاحية ٥

أولاً: قسم الدراسة

١ ـ ترجمة موجزة لابن التركماني ٩
٢ ـ وصف الكتاب، وأهميته ١٦
أ ـ اسم الكتاب ١٦
ب ـ محتوى الكتاب ١٩
جـ ـ أهمية الكتاب ٢٠
٣ ـ وصف النسخ الخطية ٢٣
٤ ـ توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ٢٨
٥ ـ منهجي في التحقيق ٣٠
٦ ـ صور من النسخ الخطية ٣٢

ثانياً: النص المحقق
المنتخب في علوم الحديث

مقدمة المؤلف ٤٣
النَّوْعُ الأَوّلُ: الصَّحِيْحُ ٤٥
النَّوْعُ الثَّانِي: الحَسَنُ ٥٠
النَّوْعُ الثَّالِثُ: الضَّعِيفُ ٥٢
النَّوْعُ الرَّابِعُ: المُسْنَدُ ٥٣
النَّوْعُ الخَامِسُ: المُتَّصِلُ والمَوْصُولُ ٥٤

النَّوْعُ السَّادِسُ: المَرْفُوعُ ٥٤
النَّوْعُ السَّابِعُ: المَوْقُوفُ ٥٤
النَّوْعُ الثَّامِنُ: المَقْطُوعُ ٥٦
النَّوْعُ التَّاسِعُ: المُرْسَلُ ٥٦
النَّوْعُ العَاشِرُ: المُنْقَطِعُ ٥٧
النَّوْعُ الحَادِي عَشَرَ: المُعْضَلُ ٥٨
النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: التَّدْلِيسُ ٦٠
النَّوْعُ الثَّالِثُ عَشَرَ: الشَّاذُّ ٦١
النَّوْعُ الرَّابِعُ عَشَرَ: المُنْكَرُ ٦٢
النَّوْعُ الخَامِسُ عَشَرَ: الاعْتِبَارُ والمُتَابَعَةُ والشَّاهِدُ ٦٣
النَّوْعُ السَّادِسُ عَشَرَ: زِيَادَةُ الثِّقَةِ ٦٤
النَّوْعُ السَّابِعُ عَشَرَ: الفَرْدُ ٦٥
النَّوْعُ الثَّامِنُ عَشَرَ: المُعلَّلُ ٦٦
النَّوْعُ التَّاسِعُ عَشَرَ: المُضْطَرِبُ ٦٧
النَّوْعُ العِشْرونَ: المُدْرَجُ ٦٧
النَّوْعُ الحَادِي والعِشْرون: المَوْضُوعُ ٦٨
النَّوْعُ الثَّانِي والعِشْرونَ: المَقْلُوبُ ٦٩
النَّوْعُ الثَّالِثُ والعشرون: صِفَةُ مَنْ يُقْبَلُ أَمْ لاَ ٦٩
النَّوْعُ الرَّابِعُ والعِشْرُونَ: كَيْفِيَّةُ التَّحمُّلِ ٧٦
النَّوْعُ الخَامِسُ والعِشْرونَ: كَتْبُ الحَدِيثِ ٩٤
النَّوْعُ السَّادِسُ والعِشْرُونَ: صِفَةُ الرِّوَايَةِ ١٠١
النَّوْعُ السَّابِعُ والعِشْروَن: آدَابُ المُحَدِّثِ ١٠٩
النَّوْعُ الثَّامِنُ والعِشْرونَ: آدَابُ الطَّالِبِ ١١١

النَّوْعُ التَّاسِعُ والعِشْرونَ: عُلُوُّ الإِسْنَادِ ١١٤
النَّوْعُ الثَّلاثُونَ: المَشْهُورُ ١١٦
النَّوْعُ الحَادِي والثَّلاثُونَ: الغَرِيبُ والعَزِيزُ ١١٧
النَّوْعُ الثَّانِي والثَّلاثُونَ: غَرِيبُ الحَدِيثِ ١١٨
النَّوْعُ الثَّالِثُ والثَّلاثُونَ: المُسَلْسَلُ ١١٩
النَّوْعُ الرَّابِعُ والثَّلاثُونَ: النَّسْخُ ١٢١
النَّوْعُ الخَامِسُ والثَّلاثُونَ: التَّصْحِيفُ ١٢٢
النَّوْعُ السَّادِسُ والثَّلاثُونَ: مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ ١٢٤
النَّوْعُ السَّابِعُ والثَّلاثُونَ: المَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ ١٢٥
النَّوْعُ الثَّامِنُ والثَّلاثُونَ: المَرَاسِيلُ الخَفِيُّ إِرْسَالُها ١٢٧
النَّوْعُ التَّاسِعُ والثَّلاثُونَ: الصَّحَابَةُ ١٢٧
النَّوْعُ الأَرْبَعُونَ: التَّابِعِونُّ ١٣٢
النَّوْعُ الحَادِي والأَرْبَعُونَ: رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنْ الأَصَاغِرِ ١٣٥
النَّوْعُ الثَّانِي والأَرْبَعون: رِوَايَةُ الأَقْرَانِ ١٣٦
النَّوْعُ الثَّالِثُ والأَرْبَعُونَ: الإِخْوَةُ ١٣٧
النَّوْعُ الرَّابِعُ والأَرْبَعُونَ: الآبَاءُ عَنْ الأَبْنَاءِ ١٣٩
النَّوْعُ الخَامِسُ والأَرْبَعُونَ: عَكْسُهُ ١٣٩
النَّوْعُ السَّادِسُ والأَرْبَعُونَ: مَنْ رَوَى عَنْهُ مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ كَثِيراً ١٤٠
النَّوْعُ السَّابِعُ والأَرْبَعُونَ: مَنْ رَوَى عَنْه رَاوٍ وَاحِدٌ فَقَط ١٤١
النَّوْعُ الثَّامِنُ والأَرْبَعُونَ: مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ صِفَاتٍ فَظُنَّ جَمَاعَةً ١٤٤
النَّوْعُ التاسع والأربعون: المُفْرَدَاتُ ١٤٥
النَّوْعُ الخَمْسُونَ: ذَوُو الكُنَى ١٤٩
النَّوْعُ الحادي والخمسون: كُنَى المَعْرُوفِينَ بالأَسْمَاءِ ١٥٢

النَّوْعُ الثَّانِي والخَمْسُونَ: الأَلْقَابُ ١٥٤
النَّوْعُ الثَّالِثُ والخَمْسُونَ: المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ ١٥٨
النَّوْعُ الرَّابِعُ والخَمْسُونَ: المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ ١٧١
النَّوْعُ الخَامِسُ والخَمْسُونَ: يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَبْلَهُ ١٧٦
النَّوْعُ السَّادِسُ والخَمْسُونَ: المُتَشَابِهُونَ اسْماً وَنَسَباً المُتَمَايِزُونَ تَقْدِيماً وَتَأْخِيراً ١٧٩
النَّوْعُ السَّابِعُ والخَمْسُونَ: مَنْ نُسِبَ لِغَيْرِ أَبِيهِ ١٨٠
النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالخَمْسُونَ: النِّسَبُ المُخَالِفَةُ لِظَاهِرِهَا ١٨٣
النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالخَمْسُونَ: أَسْمَاءُ مَنْ أُبْهِمَ ١٨٥
النَّوْعُ السِّتُّونَ: التَّوَارِيخُ ١٨٨
النَّوْعُ الحَادِي والسِّتُّونَ: الثِّقَاتُ والضُّعَفَاءُ ١٩٣
النَّوْعُ الثَّانِي والسِّتُّونَ: مَنْ خَلَّطَ مِنَ الثِّقَاتِ ١٩٤
النَّوْعُ الثَّالِثُ والسِّتُّونَ: الطَّبَقَاتُ ١٩٧
النَّوْعُ الرَّابِعُ والسِّتُّونَ: المَوَالِي ١٩٧
النَّوْعُ الخَامِسُ والسِّتُّونَ: الأَوْطَانُ ١٩٩

الفهـــــارس

فهرس الآيات القرآنية ٢٠٣
فهرس الأحاديث والآثار ٢٠٥
فهرس الأعلام ٢٠٧
فهرس الأمكنة (الواردة في النص المحقق) ٢٢٥
فهرس الكتب (الواردة في النص المحقق) ٢٢٧
فهرس المصادر والمراجع ٢٢٩
فهرس الموضوعات ٢٥١